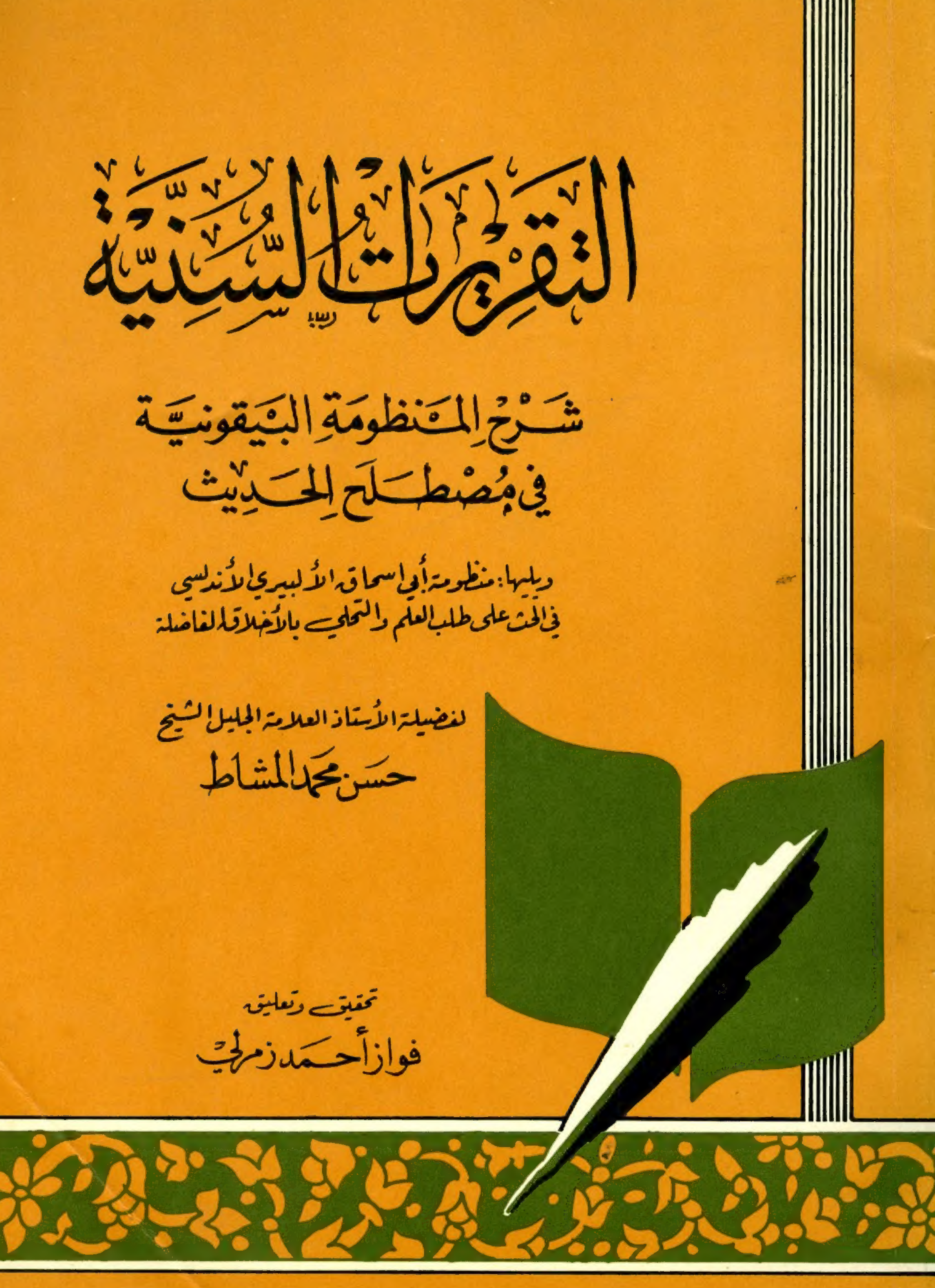


دار الكتاب العربي



التقريرات السنية

شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث

ويليها: منظومة أبي إسحاق الألبيري الأندلسي
في الحث على طلب العلم والتحلي بالأخلاق الفاضلة

لفضيلة الأستاذ العلامة الجليل الشيخ
حسن محمد المشاط

تحقيق وتعليق
فواز أحمد زمرلي

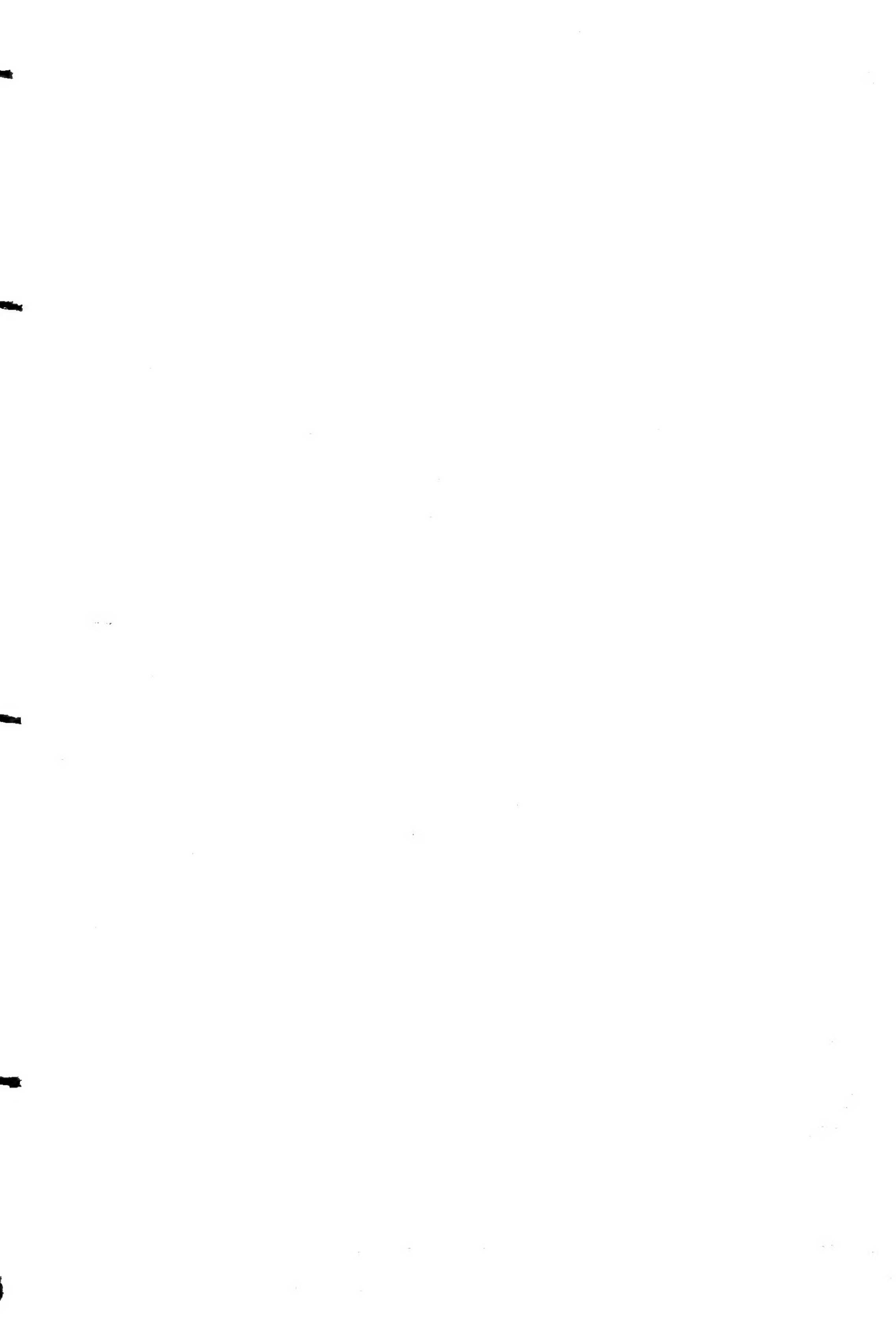
الناشر
دار الكتاب العربي

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتاب العربي
بيروت

الطبعة الثانية
١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م

دار الكتاب العربي

الرملة البيضاء - ملكارت سنتر - الطابق الرابع تلفون: ٨٠٠٨٣٢/٨٠٠٨١١/٨٠٥٤٧٨
تلكس: ٤٠١٣٩ .L.E كتاب برقيا: الكتاب ص.ب: ٥٧٦٩ - ١١ بيروت - لبنان



مقدمة المحقق

إنّ الحمد لله نستعينه ونستهديه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنـا، من يهده الله فـلا مضل لـه، ومن يضلل فلا هادي له.

وأصلي وأسلم على سيـد الخلق وأشرف الـرسل محمـد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

وبعد.

فهذه تقريرات على المنظومـة البيقونيـة في مصطلح الحـديث تأليف العلامة الجليل حسن محمد المشاط. كتبهـا المؤلف بأسلوب سهل بسيط، ليس فيها تطويل، تفي بحاجة من يـريد الاطـلاع على علم مصطلح الحديث.

واسم صاحب المنظومة البيقونيه مختلف فيه:

فصاحب معجم المؤلفين[1] يقول: انه طه بن محمد بن فتوح

---

(١) معجم المؤلفين ٥/٤٤.

البيقوني وإنه كان حياً قبل ١٠٨٠ هـ.

والعلامة الأجهوري قال: إن اسمه هو عمر بن الشيخ محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي.

وبالجملة فالناظم رحمه الله تعالى لإخلاصه لم يبيّن نسبه ولا بلده ولهذا عمّ النفع بهذه المقدمة واعتنى بها جماعة من الشراح شرحوها كالحموي. وابن الميت الدمياطي والعلامة الزرقاني والشيخ محمود نشابه وسمى كتابه (البهجة الوضية شرح متن البيقونية) وعلامتنا حسن المشاط.

وقد وجدت ان هذا الشرح يحتاج إلى بعض الزيادات حتى يعمَّ به النفع وتكمل به الفائدة، فجعلتها على هامش هذا الشرح.

اسأل الله أن يجعل عملي هذا في ميزان حسناتي يوم القيامة.

فواز أحمد زمرلي

طرابلس ـ لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

قال ﷺ:

نضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فأدّاها كما سمعها، فَرُبَّ مبلَّغ أوعى من سامع[1].

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن نضّر وجوه أهل الحديث، وجعل مكانتهم عالية في القديم والحديث، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد مرفوع المقام، وعلى آله وأصحابه الذين عزّ بهم الاسلام.

أما بعد: فهذه التقريرات السنية في شرح المنظومة البيقونية (في مصطلح الحديث) دعت الحاجة إلى جمعها لناشئة العصر، لاسيما ابناء مدرستنا الصولتية لتكون لهم عوناً في فهم ما أشكل، ومنهجاً واضحاً لما فوقها من المطوّل، راجياً من الله تعالى أن يقرن ذلك بالقبول، ويجعله من العمل الخالص الموصل للمأمول. وما وجدت أيها الناظر في ذلك من صواب فمن الله مُجْزِل العطاء، أو من خطأ فمن قصوري وأنا الحريّ بالخطأ.

وبالله اعتمادي وإليه استنادي ـ قال الناظم رحمه الله:

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب العلم باب (٧) حديث (٢٦٥٦ و٢٦٥٧ و٢٦٥٨) ٥ / ٣٤ ورواه ابن ماجه في المقدمة باب (١٨) حديث ٢٣٠ ـ ٢٣١ ـ ٢٣٢ بتحقيق عبد الباقي ١/ ٨٤ ـ ٨٥ ورواه أحمد في مسنده ٥/١٨٣ والخطيب في الكفاية ص ١٧٣ والالماع ص ١٧٧ والمحدث الفاصل ص ٥٣٠ ـ ٥٣١ وانظر مجمع الزوائد ١/ ١٣٧ ـ ١٣٩.

تعريف علم الحديث

أقسامه - موضوعه - فائدته

أبدأ بالحمد مصلياً على محمد خير نبيٍّ أرسلا
وذي من أقسام الحديث عِدَّة وكلٌّ واحدٍ أتى وحدّه

بسم الله الرحمن الرحيم

(ابدأ) منظومتي بدءاً إضافياً (بالحمد) لله تعالى، اقتداء بالكتاب العزيز، وعملاً بقوله ﷺ [كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع] رواه أبو داود وغيره وحسّنه ابن الصلاح (مصلياً) أي أصلي حال كوني مصلياً، فهي حال مؤكدة حُذف عاملها، أي ومسلّماً (على) سيدنا (محمد خير نبي أرسلا) بألف الاطلاق: أي أرسل لعموم الخلق (و) بعد ابتدائي بالبسملة والحمد والصلاة فأقول (وذي) أي المسائل الآتي ذكرها حال كونها (من أقسام الحديث عدة) قدرها اثنان وثلاثون، منها ما يختص بالمتن كالمرفوع، ومنها ما يختص بالسند كالعالي والنازل، ومنها ما يرجع لهما كالصحيح والحسن، وهو علم بقواعد يُعرف بها أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف.

وموضوعه: الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

وفائدته: معرفة ما يُقبل وما يُردّ

وأراد بالاقسام ما يشمل الأنواع، لأن أقسام الحديث محصورة في الثلاثة، ووجه الحصر: أن الحديث إما أن يشتمل من أوصاف القبول على أعلاها فالصحيح، أو على أدناها فالحسن، أو لم يشتمل عليهما فالضعيف.

(وكل واحد) من هذه الاقسام (أتى) أي يأتي في النظم (وحدّه) بالدال المشددة المفتوحة، أي مع حدِّه وتعريفه.

أوَّلها الصحيحُ وهوَ ما اتصلْ   اسنادُهُ ولم يُشَذّ أو يُعَلْ
يرويه عدلٌ ضابط عن مثله   مُعْتَمَدٌ في ضبطه ونقله

---

(١) الحديث الصحيح

(أولها) أي الاقسام (الصحيح) لذاته[1] المجمع على صحته عندهم، (وهو) أي حد الصحيح المذكور (ما) أي متن (اتصل اسناده) أي اسناد ذلك المتن بأن يكون قد رواه كل من رجاله عن شيخه من أول السند إلى آخره، فخرج المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق الصادر ممن لم يشترط الصحة.

واعلم ان الاسناد هو الاخبار عن طريق المتن كالسند. وقيل: السند نفس الطريق ولا يقال لكل واحد من رواه الحديث على انفراده سند، بل لسلسلة الرواة، لأن السند يتصف بما لا يتصف به الواحد من الاتصال والانقطاع ونحوهما فاحفظ (و) الحال انه (لم يُشذ أو يُعَلّ) بالبناء للمجهول فيهما، أي لم يدخله شذوذ ولا علة قادحة في صحة الحديث، والشذوذ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، ولا فرق بين العلة الظاهرة، كالفسق وسوء الحفظ، والخفية كالوقف في الحديث المرفوع (يرويه عدل) في الرواية، وهو المسلم المكلف السالم من الفسق وصغائر الخسَّة، فخرج الفاسق والمجهول عينا، كحدثنا رجل. أو حالاً، كحدثنا زيد ولا نعرف صفته، ودخل رواية المرأة ورواية الرقيق (ضابط) ضبط صدر، وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، أو ضبط كتاب، وهو صيانته عنده من يوم سمع ما فيه وصححه الى أن يؤدي منه (عن مثله) يتعلق بيروي، أي يرويه عدل ضابط عن عدل مثله من أول السند الى منتهاه، وهو النبي ﷺ أو الصحابي أو التابعي، فدخل في الصحيح المرفوع، والموقوف والمقطوع (معتمد) بفتح الميم ـ صفة لضابط (في ضبطه) من صدره لما يُمليه (ونقله) من كتابه لما يرويه فعُلم أن الصحيح لذاته ما جمع شروطاً

---

(١) أما الصحيح لغيره فهو الحسن لذاته إذا روي من طريق أخرى مثله أو أقوى منه فسمي صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غيره له.

. . . .

خمسة: اتصال السند، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة القادحة، وأن يكون كل من رواته عدل روايةً وضابطاً.

مثاله: ما رواه البخاري[1] من طريق الاعرج[2] عن أبي هريرة[3] ـ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ ـ: لولا أن اشق على أمتي لامرتهم بالسواك مع كل صلاة.

وحكمه: أنه صالح للاحتجاج به والاستشهاد بالاتفاق، في الأصول والفروع كما أنه يجب العمل به بالشروط.

---

(١) رواه البخاري في كتاب الجمعة باب السواك يوم الجمعة حديث رقم (٨٨٧) فتح الباري ٢/٣٧٤.

وفي المطبوعة: عند كل صلاة ـ والمثبت من صحيح البخاري.

(٢) هو عبد الرحمن بن هرمز الاعرج أبو داود، روى عن أبي هريرة وعبد الله بن بجينة، وروى عنه الزهري وابن لهيعة. كان يكتب المصاحف، توفي بالثغر سنة سبع عشرة ومائة. الكاشف ٢/١٦٧.

(٣) أبو هريرة الدوسي الصحابي، الجليل، حافظ الصحابة اختلف في اسمه واسم أبيه والاشهر انه عبد الرحمن بن صخر مات سنة سبع، وقيل ثمان، وقيل تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة، التقريب ٢/٤٨٤.

والحسن المعروف طُرْقاً وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت

(٢) الحديث الحسن[*]

(والحسن) أي تعريفه، الحديث (المعروف طرقاً) بضم فسكون، أي

(*) هذا النوع من الحديث له أهمية خاصة، لما وقع فيه بين العلماء من اختلاف ولما في الحكم على الحديث بالحسن من الدقة.

والذي يتبين بالبحث أن اختلاف المحدثين يرجع في صورته الجوهرية إلى اختلاف مرادهم من الحديث الحسن، منهم من أراد الحسن لذاته، ومنهم من أراد الحسن لغيره[١].

فقد عرّفه الخطابي بقوله: هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.

وقد عرف الترمذي بقوله: كل حديث يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذاب ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن وللعلماء اعتراضات كثيرة وانتقادات على هذين التعريفين وحاول ابن الصلاح أن يجمع بينهما[٢].

وقد عرفه الحافظ ابن حجر[٣] بتعريف آخر وهو: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله الى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

ويلاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً بين تعريف الحديث الصحيح وتعريف الحديث الحسن على ما عرّفه به الحافظ ابن حجر، حيث تشابها في سائر الشروط عدا ما يتعلق بالضبط، فالحديث الصحيح راويه تام الضبط، وهو من أهل الحفظ والاتقان، أما راوي الحديث الحسن فهو قد خف ضبطه. هذا بالنسبة للحسن لذاته.

أما الحسن لغيره فهو الضعيف اذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه.

---

(١) منهج النقد ص ٢٦٣.

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦ - ٢٧ وتدريب الراوي ١/١٥٣ - ١٥٩ وتوضيح الأفكار ١/١٥٤-١٦٩.

(٣) أنظر نزهة النظر ص ٣٣.

. . . .

المعروف رواته المخرجون له، وهذا كناية عن اتصال السند، وذلك كأن يكون الحديث من رواية راو اشتهر برواية أهل بلده كقتادة[1] في البصريين، فإن حديثهم اذا جاء عن قتادة ونحوه ممن هو بمنزلته كان مخرجه، أي رواته معروفين لشهرة سلسلة قتادة عند المحدثين.

فخرج المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمدلس قبل أن يتبين تدليسه، فإنه لا يدري حينئذ من سقط فلا يكون متصلاً.

(وغدت) أي صارت (رجاله) أي مخرجوه مشتهرة بالعدالة والضبط (لاكا شتهار رجال (الصحيح اشتهرت) بل اشتهاراً أقل من ذلك.

وعُلم من هذا أن الحسن يشارك الصحيح في اتصال سنده وعدالة رواته وضبطهم، وان لم يصلوا درجة رواة الصحيح.

وبقي من شرط الصحيح السلامة من الشذوذ ومن العلة.

فالحد الجامع للحسن: هو ما اتصل سنده بنقل عدل ضابط قل ضبطه قلة لا تُلحقه بحال من يُعَدّ تفرده منكراً وسلم من الشذوذ ومن العلة.

فبقوله: اتصل سنده دخل الصحيح، وبنقل عدل ضابط قل ضبطه خرج

---

(١) هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي الأعمى الحافظ المفسر، مات كهلاً سنة ١١٨ هـ وقيل سنة ١١٧ هـ انظر الكاشف ٢/٣٤١.

ويستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين:

أ) انه يروى من طريق آخر فأكثر على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

ب) ان يكون سبب ضعف الحديث اما سوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده أو جهالة في رجاله[1].

---

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ٥١.

الصحيح وبما بقي خرج الضعيف.

وما ذكر هو الحسن لذاته مثاله حديث [لولا أن أشق على أمتي][1] بالنظر لـرواية محمـد بن عمرو بن علقمـة[2] عن أبي سَلمة[3]، فـإن محمداً مشهـور بالصدق، لكنـه ليس في غايـة الحفظ حتى ضعفه بعضهم لسـوء حفظه ووثقـه بعضِهم لصدقه وجلالته

وأما الحسن لغيره فهو ما في اسناده مستور لم تتحق أهليته، غير أنـه لم يكن مغفلاً ولا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا متهماً بالكذب، ولا يُنسب إلى مفسق آخر، وتقوّى بمتابع أو شاهد، والمتابع: ما روي باللفظ، والشـاهد: مـا روي بالمعنى نقصاً، مثاله: ما رواه الترمـذي[4] عن هُشَيْم[5] عن يزيـد[6] عن عبد

---

(١) رواية محمد بن عمرو بن علقمة هذه رواها الترمذي في سننه في أبواب الطهارة باب (١٨) ما جاء في السواك حديث رقم ٢٢ مجلد ١ ص ٣٤ تحقيق شاكر والحديث كذلك صحيح لغيره لكونـه روي من أوجه أخر قال الترمذي ١/ ٣٤: وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روي من غير وجه» وانظر كلام ابن الصلاح في مقدمته ص ٣١ ـ ٣٢ في هذا الحديث.

(٢) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، الليثي المدني، صدوق له أوهـام، مات سنـة خمس وأربعين ومـائة على الصحيـح، روى عن أبيه وأبي سلمـة. وروى عنه شعبـة ومـالـك ومحمـد الأنصاري. انظر التقريب ٢/ ١٩٦ والكاشف ٣/ ٧٥.

(٣) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني، قيل اسمه عبد الله وقيل اسماعيل ثقة مكثر، أحد الائمة، روى عن أبيه وعائشة وأبي هـريرة، وروى عنـه عمر والـزهري ومحمـد بن عمرو. مات سنة أربع وتسعين التقريب ٢/ ٤٣٠ والكاشف ٣/ ٣٠٢.

(٤) رواه الترمذي في أبواب الصلاة باب ما جـاء في السواك والـطيب يوم الجمعـة حديث رقم ٥٢٨ ـ ٥٢٩ مجلد ٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨ وقال ٢/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩: «حديث البراء حديث حسن، ورواية هُشَيْم أحسن من روايـة اسمـاعيـل بن ابـراهيم التيمي. واسمـاعيـل بن ابراهيم التيمي يُضَعَّف في الحديث».

(٥) هو هشيم ـ بالتصغير ـ ابن بشير، ابن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم، حافظ بغداد، ثقة ثبت، كثير التدليس والارسال الخفي.
مات سنة ثلاث وثمانين ومائة. التقريب ٢/ ٣٢٠ والكاشف ٣/ ١٩٨.

(٦) هو يزيد بن أبي زياد.

الرحمن[1] عن البراء مرفوعاً : [إنه حقاً[2] على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة] الحديث .

فهشيم ضعيف لتدليسه، لكن لما تابعه أبو يحي التيمي[3] كان حسناً.

وحكم الحسن أنه يحتج به كالصحيح، وإن كان لا يلحق به رتبة.

(1) هو عبدالرحمن بن أبي ليلى من أئمة التابعين وثقاتهم. انظر الميزان ٢ /٥٨٤ والكاشف ٢ /١٦٢ .
(2) في الترمذي : حق على المسلمين . . .
(3) هو اسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي انظر الميزان ١ /٢١٣ .

وكلّ ما عن رُتْبة الحُسْن قَصُرْ   فهو الضعيف وهو أقساماً كَثُـرْ

(٣) الحديث الضعيف(*)

(وكـل ما عن رتبـة الحسن) والصحة بـالأولى: أي وكل حـديث (قصر) وانحط عن رتبتهما (فهو) الحديث (الضعيف) ويقال له: المردود، لأنه لا يحتج به في الاحكام الشـرعية (وهـو أقسامـاً) أي بالنـظر إلى أقسامـه (كثر) أوصلها

(*) **تعريفه: لغـة:** ضد القـوي، والضعف حسي ومعنوي، والمـراد به هنـا الضعف المعنوي[١].

واصطلاحاً: لقد عرّفه بعض العلماء بأنه: مـالم يجمع صفـات الصحيح ولا صفـات الحسن[٢].

ولكن تعقّب أكثر العلماء هـذا التعريف بـأنّ ذِكْر الصحيـح غير محتـاج إليه في بيـان الضعيف، لأن ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر[٣].

وكذلك اعترض[٤] على هذا التعريف، بأنه يقتضي أن الحديث حيث تنعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفاً، وليس كذلك، لأن تمام الضبط مثلاً ـ اذا تخلّف صدق أن صفات الصحيح لم تجتمع فيه، ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حسناً لا ضعيفاً[٥].

فالتعريف المختار: هو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات القبول.

وشروط الحديث المقبول ستة: هي: الضبط ـ ولـو لم يكن تامـاً ـ، الاتصال، فَقْـد الشذوذ، وفَقْد العلة القادحة، وعدم العاضد عند الاحتياج. فإذا اختل شرط منها فأكثر ضعف الحديث[٦].

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ٦٢.
(٢) انـظر مقدمـة ابن الصلاح ص ٣٧ وتـدريب الراوي ١/ ١٧٩ واختصـار علوم الحـديث ص ٤٤ وجواهر الأصول ص ٢٤ وقواعد في علوم الحديث ص ٣٦.
(٣) فتح المغيث ١/ ٩٣ وتوضيح الأفكار ١/ ٢٤٦.
(٤) توضيح الأفكار ١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧.
(٥) المصدر السابق ١/ ٢٤٧ ومنهج النقد ص ٤٠.
(٦) المصدر السابق ١/ ٢٤٨ ومنهج النقد ص ٤٠.

بعضهم إلى ثلثمائة وإحدى وثمانين لا طائل تحتها[1]، وتتفاوت درجاته في

(۱) قال السيوطي في التدريب ١/١٧٩ ـ ١٨٠: «... وقد كنت أريد بسطها ـ أي بسط أقسام الضعيف ـ في هذا الشرح، ثم رأيت شيخ الاسلام قال: إن ذلك تعب ليس وراءه إرب، فإنه لا يخلو إما أن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف وما كان منها أضعف أولاً، فإن كان الأول فلا يخلو من أن يكون لأجل أن يعرف أن ما فقد من الشرط أكثر أضعف أولا، فإن كان الأول فليس كذلك، لأن لنا ما يفقد شرطاً واحداً، أو يكون أضعف لا يفقد الشروط الخمسة الباقية وهو ما فقد الصدق، وإن كان الثاني فما هو؟.. وإن كان لأمر غير معرفة الأضعف فإن كان لتخصيص كل قسم باسم فليس كذلك، فإنهم لم يسمّوا منها إلا القليل كالمعضل والمرسل ونحوهما أو لمعرفة كم يبلغ قسماً بالبسط فهذه ثمرة مُرَّة، أو لغير ذلك فما هو؟.. انتهى فلذلك عدلت عن تسويد الأوراق بتسطيره» أ. هـ. وانظر بعض الأقسام في توضيح الأفكار ١/٢٤٩ ـ ٢٥٣.

وعبر بعض العلماء بقولهم الضبط بدون زيادة ولو لم يكن تاماً قال الصنعاني[1]: «ويشكل هذا بما إذا فقد تمام الضبط، فإنه من شروط الصحيح، وإذا فقد هذا بأن خف، صار الحديث حسناً، وعبارة الزين: «أقسام الضعيف ما فقد فيه شرط من شروط القبول قسم، وشروط القبول هي شروط الصحيح، والحسن» أ. هـ. فلا إشكال في عبارته، ولا يرد عليه ما ذكرنا لأنه إذا خف الضبط فالحديث مقبول لأنه حسن، فلا يكون الحديث ضعيفاً على هذا الكلام إلا إذا فقدت فيه شروط الصحيح وشروط الحسن ولا إشكال» أ. هـ.

مراتب الضعيف: لما ان أسباب الضعف تتفاوت قوتها في توهين الحديث، فإن مراتب الحديث الضعيف تتفاوت بحسب ذلك، وبحسب بُعْده من شروط الصحة كما تتفاوت درجات الصحيح بحسب تمكّنه منها[2].

قال السيوطي[3]: «ويتفاوت ضعفه بحب شدة ضعف راويه وخفته» أ. هـ. وقال ـ أيضاً ـ في ألفيته[4]:

هو الذي عن صفة الحسن خلا   وهو على مراتب قد جعلا

حكم روايته: قد أجاز بعض العلماء رواية الحديث الضعيف من غير بيان ضعفه بشروط:

---

(١) توضيح الأفكار ١/٢٤٨.

(٢) منهج النقد ص ٢٨٨ وجواهر الأصول ص ٢٤.

(٣) تدريب الراوي ١/١٨٠.

(٤) منهج ذوي النظر ص ٤٠.

الضعف بحسب بعده عن شروط الصحة. مثاله حديث [إن النبي ﷺ توضأ ومسح على الجوربين][1] لأنه يروى عن أبي قيس الأودي[2] (فائدة): المراد بالحكم على الحديث بالصحة ونحوها إنما هو فيما ظهر لائمة الحديث عملاً بظاهر الاسناد لا القطع بالصحة في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة والضبط والصدق على غيره، وذلك في غير المتواتر، أما المتواتر فإنه مقطوع بصحته[3].

---

(١) رواه الترمذي في أبواب الطهارة باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين حديث رقم (٩٩) م ١ ص ١٦٧ وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح ولفظه فيه: توضأ النبي ﷺ ومسح على الجوربين والنعلين. وكذا رواه أبو داود في كتاب الطهارة باب المسح على الجوربين حديث رقم (١٥٩) ١/٤١ ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها باب ما جاء في المسح على الجوربيين والنعلين حديث رقم (٥٥٩) ١/١٨٥.

وقد دافع العلامة أحمد شاكر عن هذا الحديث وصححه كما فعل الترمذي فانظر حاشيته على الترمذي ١/ ١٦٧ـ ١٦٨.

(٢) هو عبد الرحمن ثَرْوَان، أبو قيس الأودي. توفي سنة عشرين ومائة الميزان ٢/٥٥٣.

(٣) قال ابن الصلاح في مقدمته ص ١١: «ومتى قالوا: «هذا حديث صحيح» فمعناه أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة، وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، إذ ما ينفرد بروايته عدل واحد وليس من الاخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول. وكذلك إذا قالوا في حديث: «انه غير صحيح» فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر، وإنما المراد به أنه لم يصح اسناده على الشرط المذكور» أ. هـ

أولاً: ان يكون الحديث في القصص أو المواعظ أو فضائل الأعمال أو نحو ذلك، مما لا يتعلق بصفات الله والعقائد، ولا بالحلال والحرام وسائر الأحكام الشرعية، وأن لا يكون الحديث موضوعاً أو ضعيفاً شديد الضعف[1].

«ولذا كان ابن خزيمة وغيره من أهل الديانة، إذا روى حديثاً ضعيفاً قال: حدثنا فلان، مع البراءة من عهدته، وربما قال هو والبيهقي: إن صح الخبر، وهذا التساهل والتشديد منقول

---

(١) فتح المغيث ١/٢٦٧ ومقدمة ابن الصلاح ص ٩٣ وتدريب الراوي ١/٢٩٨ وتوضيح الأفكار ٢/١٠٩ ـ ١١١ ومنهج ذوي النظر ص ٩٦ ـ ٩٧ وانظر الكفاية ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

. . . .

. . . .

عن ابن مهدي عبد الرحمن وغير واحد من الائمة كأحمد بن حنبل وابن معين وابن المبارك والسفيانين»[1] .

والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب في كل حال، لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح، خصوصاً إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قولهم في ذلك[2] .

---

(١) فتح المغيث ١/٢٦٧ .

(٢) شرح الفية السيوطي لشاكر ص ٩٥ والباعث ص ٩١ ـ ٩٢.

(٤) الحديث المرفوع(*)

(وما أضيف) أي الحديث الذي أضافه صحابي أو تابعي أو من بعدهما (للنبي) صلى الله عليه وآله وسلم ـ قولاً كان أو فعلاً، ومن الفعل التقرير، اتصل سنده أم لا هو (المرفوع) فدخل المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق، وخرج الموقوف والمقطوع، وسمي بذلك لارتفاع رتبته بإضافته للنبي ﷺ.

(*) **تعريفه**: **لغة**: اسم مفعول من فعل: رفع، ضد وضع، كأنه سمي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي ﷺ[١].

اصطلاحاً:

١ ـ المشهور انه: ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً له أو فعلاً أو تقريراً أو وصفاً، سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي أو من بعدهما، سواء اتصل اسناده أم لا[٢].

فعلى هذا التعريف يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل، والمعلق أيضاً لعدم اشتراط الاتصال.

٢ ـ وقال أبو بكر الخطيب البغدادي: المرفوع هو ما أخبر فيه الصحابي عن قول رسول الله ﷺ أو فعله.

فعلى هذا ـ حيث خصّص الصحابي ـ لا يدخل فيه مراسيل التابعين ومن بعدهم.

أنواع المرفوع: من التعريف يتضح لنا أن المرفوع أربعة أنواع:

١ ـ المرفوع القولي: ومثاله: ان يقول الصحابي أو غيره: قال رسول الله ﷺ كذا.

٢ ـ المرفوع الفعلي: ومثاله: أن يقول الصحابي أو غيره: فعل رسول الله ﷺ كذا.

٣ ـ المرفوع التقريري: ومثاله: ان يقول الصحابي أو غيره: فُعل بحضرة النبي ﷺ كذا، وأقرّ ﷺ هذا الفعل.

٤ ـ المرفوع الوصفي: ومثاله: ان يقول الصحابي أو غيره: كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقاً.

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ١٢٧.
(٢) توضيح الأفكار ١/٢٥٤.

(٥) الحديث المقطوع(*)

(وما) أي والمتن الذي أضيف (لتابع) وكذا من دونه قولاً أو فعلاً حيث خلا عن قرينة الرفع والوقف (هو المقطوع) وهو ليس بحجة أذ ذاك، أما إن كان فيه قرينة تدلّ على الرفع فمرفوع حكماً، أو قرينة تدل على الوقف فموقوف، كقول الراوي عن التابعي: من السنة كذا.

(*) **تعريفه: لغة**: هو اسم مفعول من قطع ضد وصل.

اصطلاحاً: ما أضيف الى التابعي أو من دونه من قول أو فعل وهو غير المنقطع على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

مثاله:

مثال المقطوع القولي: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: صل وعليه بدعته.

مثال المقطوع الفعلي: قول ابراهيم بن محمد المنتشر: كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله ويُقبل على صلاته ويخليهم ودنياهم.

حكم الاحتجاج به: المقطوع لا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية، أي ولو صحّت نسبته لقائله لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه، كقول بعض الرواة ـ عند ذكر التابعي ـ: يرفعه مثلاً فيعتبر عندئذ له حكم المرفوع المرسل[١].

---

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ١٣٣ والنفيس في التمييز بين الصحيح والضعيف ص ٩٨.

والمسنَد المتصلُ الاسنادِ منْ   راويهِ حتى المصطفى ولَمْ يَبِنْ

(٦) الحديث المسند(*)

(و) الحديث (المسند) يعرف عند الحاكم[1] بأنـه (المتصل الاسنـاد من

(*) تعريفه: لغة: اسم مفعول من أسند بمعنى أضاف أو نسب.

اصطلاحاً: اختلف في تحديده على ثلاثة أقوال.

١ ـ قالوا: هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ وعلى هذا جمهور المحدثين ومحققيهم.

والمراد بالاتصال هنا الاتصال ظاهراً، بأن يروي المحدِّث عن شيخ يمكن سماعه منه لسن يحتمله إلى نهاية السند؛ لأن الانقطاع الخفي ـ كعنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيُّه بمن حدّث عنه ـ لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً، لإطباق الائمة الذين خرّجوا المسانيد على ذلك.

وعلى هذا يكون المسند أخصَّ من المرفوع، فكل مسند مرفوع، وليس كل مرفوع مسنداً، إذ قد يكون المرفوع منقطعاً أو معضلاً أو معلّقاً بخلاف المسند، فلا بد فيه من شرطيْ: الرفع والاتصال.

٢ ـ قالوا: هو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه وعلى هذا الخطيب وابن الصباغ وغيرهما.

٣ ـ قالوا: هو ما رُفع إلى النبي ﷺ سواء كان السند متصلاً كما لك عن الزهري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ فهذا مسند لأنه قد أسند إلى النبي ﷺ وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

وعلى هذا ابن عبد البر وغيره، ويكونَ المسند عندهم مرادفاً للمرفوع.

والراجح هو القول الأول لما يلي:

أ ـ انه القول الثاني يدخل فيه المرفوع والموقوف والمقطوع، إذا توفر له اتصال السند، فقد ينتهي الحديث إلى النبي ﷺ أو يوقف به عند الصحـابي، أو يضاف إلى التـابعي ومن دونه ومن هنا قال الزين العراقي: «وكلام أهل الحديث يأباه».

ب ـ ان القول الثالث يدخل فيه المرسل والمعضل والمنقـطع. إذا كان مـرفوعـاً ولا طائـل

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٧.

....

راويه حتى) أي إلى أن ينتهي إلى (المصطفى) صلى الله عليه وآله وسلم، فلا يستعمل إلا في المرفوع والمتصل. وذلك كاسناد[1] مالك[2] عن نافع[3] عن ابن عمر[4] عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وقوله (ولم يبن) أي والحال ان الاسناد لم ينقطع، جملة مؤكدة لما قبلها.

---

(١) قال الامام البخاري: أصبح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر.

(٢) هو الامام الجليل، مالك بن أنس الأصبحي أبو عبد الله، ولد سنة ثلاث وتسعين وتوفي في ربيع الأول سنة تشع وسبعين ومائة. الكاشف ٣/٩٩.

(٣) هو نافع أبو عبد الله الفقيه روى عن مولاه ابن عمر وأبي هريرة وعائشة، وروى عنه أيوب ومالك والليث، من أئمة التابعين وأعلامهم، مات سنة سبع عشرة ومائة انظر الكاشف ٣/١٧٤.

(٤) هو الصحابي الجليل عبد اللهبن عمر أبو عبد الرحمن العدوي، شهد الأحزاب والحديبية. مات سنة أربع وسبعين. الكاشف ٢/١٠٠.

....

بذلك، فهو مخالف للمستفيض من عمل أئمة الحديث الذين يجعلون المسند في مقابل المرسل، فيقولون: أسنده فلان، وأرسله فلان.

فالمرسل سقط منه، ولكن المسند اتصل بالصحابي ورفعه الصحابي نفسه إلى النبي ﷺ.

جـ ـ إن تحديد المسند بهذا الحد ـ أي الأول ـ يجعله نوعاً من الحديث يمكن تمييزه عن غيره من الأنواع دون تداخل أو التباس ولذلك صرح السيوطي بأنه أصح الأقوال[1].

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٧ ـ ١٩ ومقدمة ابن الصلاح ص ٣٩ ـ ٤٠ وتدريب الراوي ١/١٨٢ ـ ١٨٣ ونزهة النظر ص ٥٧ ـ ٥٨ وشرح الفية السيوطي لشاكر ص ٢١ والباعث الحثيث ص ٤٤ ـ ٤٥.

وحكمه: الصحة أو الحسن أو الضعف.

فائدة: الاتصال بنقل ثقة عن ثقة إلى أن يبلغ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مما اختصت به هذه الامة المحمدية[1].

(١) قال السيوطي في التدريب ٢/١٥٩ - ١٦٠ نقلاً عن ابن حزم: «أما مع الارسال والأعضال فيوجد في كثير من اليهود ولكن لا يقربون فيه من سيدنا موسى قربنا من نبينا سيدنا محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين سيدنا موسى أكثر من ثلاثين عصراً. وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى.
قال - أي ابن حزم -: وأما أقوال الصحابة والتابعين، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً، ولا إلى تابع له. ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص.
وقال أبو علي الجياني: خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يعطها من قبلها الأسناد، والانساب، والاعراب، ومن أدلة ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر الوراق في قوله تعالى: [أو أثارة من علم] قال: اسناد الحديث» أ. هـ.

وما بِسَمْعِ كل راوٍ يتصلْ اسناده للمصطفى فـالمتصلْ

(٧) الحديث المتصل(*)

(وما) أي والحديث الذي (بسمع) أي بسبب سماع (كل راد) من رواته ممن فوقه (يتصل. اسناده للمصطفى) ﷺ، أو لصاحبه موقوفاً عليه (ف) ذلك هو (المتصل) ويقال له أيضاً: الموصول والمؤتصل.

فدخل المرفوع: كما لك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، والموقوف كما لك عن نافع عن ابن عمر.

(*) تعريفه: لغة: اسم فاعل من اتصل، ضد انقطع. ويقال له: الموصول والموصول في اللغة اسم مفعول من مصدر: وصله، ومعنى وصله، لغة: بلغه أو أعطاه، أو ترك هجره وقطيعته.

اصطلاحاً: هو ما اتصل اسناده بسماع كل واحد من رواته ممن فوقه مرفوعاً كان أو موقوفاً.

أما إذا اتصل الاسناد وكانت نهايته إلى واحد من التابعين فهل يسمى ذلك الحديث موصولاً أولا يسمى؟

الذي عليه جمهور المحدثين: أنه لا يسمى بذلك مع الاطلاق، فأما مع التقييد كأن يقال: «متصل الاسناد إلى الزهري»، فجائز، وكأن السر في ذلك إن الذي ينتهي إلى التابعي يسمونه المقطوع، والمقطوع ضد الموصول، فكرهوا أن يطلقوا اسم الضد على ضده.

قال العراقي: وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الاطلاق، أما مع التقييد فجائز، وواقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري، أو إلى مالك ونحو ذلك، قيل: والنكتة في ذلك انها تسمى مقاطيع، فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة[1].

---

(١) أنظر مقدمة ابن الصلاح ص ٤٠ وشرح الفية العراقي للعراقي ٥٨/١ وتدريب الراوي ١٨٣/١ وتوضيح الأفكار ٢٦٠/١.

. . . .

وخرج بقيد الاتصال: المرسل، والمنقطع، والمعلق، والمعضل، ومعنعن الاسناد قبل تبين سماعه.

وبقيد السماع خرج اتصال السند بغير السماع كاتصاله بالإجازة، كأن يقول: أجازني فلان قال: أجازني فلان.

وعلم أن المسند أخص من المتصل، فكل مسند متصل ولا عكس

وحكمه : كسابقه.

(٨) الحديث المسلسل *

(مسلسل) من التسلل، وهو لغة التتابع، واصطلاحاً قسمان: الأول: حديث اتفقت رجاله على وصف الرواة كما أشار اليه بقوله: (قل) في رسمه

(*) تعريفه: لغة: هو اسم مفعول من قولهم: سلسلت الماء فتسلسل أي: صببته فانصبّ، وتقول: تسلسل الماء. إذا جرى في الحلق وانساغ وكان سهل الدخول عذباً صافياً، ومنه قيل السلسبيل ومنه قيل رحيق سلسل[1].

وقال الصنعاني[2]: هو لغة ايصال الشيء بالشيء، ومنه سلسلة الحديث.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي اتفق رجاله وتتابعوا على صفة واحدة أو حال واحدة للرواة تارة وللرواية تارة أخرى.

سواء أكانت قولية أم كانت فعلية أم مركبة منهما جميعاً.

فوائد المسلسل: للحديث المسلسل فوائد منها:

١ ـ الدلالة على زيادة ضبط الرواة.

٢ ـ الاقتداء بالنبي ﷺ في فعله وقوله كالقبض على اللحية والتشبيك باليد.

فائدة: قلما يسلم الحديث المسلسل من ضعف في وصف التسلسل لا في متنه، وذلك مثل مسلسل المشابكة، فإم متنه في صحيح مسلم والطريق بالتسلسل فيها مقال.

ـ وقد صنف فيه الامام السيوطي المسلسلات الكبرى، وهي خمسة وثمانون حديثاً. وله أيضاً: جياد المسلسلات.

والمناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة لمحمد عبد الباقي الأيوبي والفوائد الجليلة للشيخ محمد بن عقيلة المكي[3].

---

(١) هامش توضيح الأفكار ٢/٤١٤.

(٢) في توضيح الأفكار ٢/٤١٤.

(٣) انظر في المسلسل: معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٩ ـ ٣٤ ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ونزهة النظر ص ٦٢ وتدريب الراوي ٢/١٨٧ ـ ١٨٩.

.... مِثْلُ : أما واللّهِ أَنْبأني الفتى
كذاك قد حَدَّثنيهِ قائما أو بَعْدَ أن حَدَّثني تَبَسُّما

باعتبار الرواة (ما على وصف) واحد (أتى) به رواته سواء كان الوصف قولياً (مثل أما والله أنبأني) بقلب الهمزة الثانية ألفاً، وأما بتخفيف الميم بمنزلة ألا الاستفتاحية (الفتى) ثم يقول الآخر مثل ذلك.

مثاله قوله صلى الله عليه وآله وسلم ـ لمعاذ ـ رضي الله عنه: إني أحبك، فقل في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك[1].

فإنه مسلسل بقول كل من رواته: إني أحبك... الخ.

أو فعلياً كحديث أبي هريرة شبك بيدي أبو القاسم ـ صلى الله ﷺ ﴾ : « خلق الله الأرض يوم السبت[2].

فإنه مسلسل بتشبيك كل منهم بيد من رواه عنه.

(كذاك) من الفعلي اذا قال (قد حدثنيه قائماً) ثم يفعل الآخر مثل ذلك (أو) قال (بعد أن حدثني) الحديث (تبسماً) فإن كلا من القيام والتبسم وصف فعلي، وقد يجتمع الوصف القولي والفعلي معاً كحديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً[3] [لا يجد العبد حلاوة الايمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومرّه، قال: وقبض رسول الله ﷺ على لحيته، وقال: آمنت بالقدر.

---

(١) رواه أبو داود في الوتر باب الاستغفار حديث رقم (١٥٢٢)٢/٨٦ مسلسلاً لراويين فقط. وأخرجه النسائي في الصلاة كتاب السهو باب الدعاء بعد الذكر ٣/٥٢ غير مسلسل.

(٢) رواه الحاكم مسلسلاً في معرفة علوم الحديث ص ٣٣ ـ ٣٤ وذكره السيوطي في التدريب ٢/١٨٧ وانظر كلام الامام البخاري فيه في التاريخ الكبير ١/٤١٣ ورواه الامام مسلم بلفظ: خلق الله عز وجل التربة يوم السبت.. الحديث في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم باب ابتداء الخلق. وخلق آدم عليه السلام حديث رقم (٢٧٨٩) ٤/٢١٤٩ غير مسلسل.

(٣) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٣١ ـ ٣٢ مسلسلاً وذكره السيوطي في التدريب ٢/١٨٨

فإنه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قوله : آمنت بالقدر.

والقسم الثاني : ما اتفقت رجاله على وصف للتحمل كسمعت فلاناً، أو على أمر متعلق بزمن الرواية أو مكانها أو نحو ذلك.

فائدة : من فضيلة المسلسل اشتماله على مزيد الضبط من الرواة[1].

واعلم أنه أفضل مسلسل ما دل على اتصال السماع وعدم التدليس.

وقلّما يسلم المسلسل من ضعف يحصل في وصفه لا في أصل الحديث[2]، فإن الاقسام الثلاثة تجري فيه[3]. قال الحافظ[4]: اصح مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف.

---

(١) انظر تدريب الراوي ٢/١٨٩.

(٢) كالمسلسل بالمشابكة، فإن متنه في صحيح مسلم، والطريق بالتسلسل فيها مقال.

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٩ وتدريب الراوي ٢/١٨٨ ـ ١٨٩ والباعث ص ١٦٩

(٤) أي الحافظ ابن حجر العسقلاني كما أفاده السيوطي في التدريب ٢/١٨٩.

عزيزٌ مَرْوِي اثنين أو ثلاثة ....

(٩) الحديث العزيز(*)

(عزيز) بـلا تنوين للضـرورة من عزّ يَعَزّ - بفتح عين المضـارع - بمعنى

(*) تعريفه: لغة: هو صفة مشبهة مشتقة من العزة وهي القوة والشدة والغلبة.

تقول: عز يَعِزّ - بكسر عين المضارع - إذا صار عزيزاً، أي قل بحيث لا يكاد يوجد.

وتقول: عز يَعَزّ - بالفتح - اذا اشتد وقوي، ومنه قوله تعالى [فعززنا بثالث] لمجيئه من طريق أخرى.

وسمي عزيزاً إما لعزة وجوده أو لمجيئه من طريق أخرى فيقوى ويشتد بتلك الطريق[١].

اصطلاحاً: هو الحديث الذي لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين.

وهذا اختيار الحـافظ ابن حجر في النـزهة[٢] بحيث خص العـزيز بـالاثنين والمشهور بالثلاثة.

ولكن الحافظ أبي عبد الله بن منده فإنه جعل العزيز ما رواه اثنين أو ثلاثة حيث قال[٣]: فـإذا روى عنهم رجلان وثـلاثة واشتـركـوا في حـديث يسمى عـزيـزاً وتبعـه على ذلـك ابن الصلاح[٣] وابن كثير[٤] والسيوطي[٥] والبيقوني في منظومته فيكون العزيز على تفسير ابن منده بينه وبين المشهور عموم وخصوص من وجه. وأما مـا اختاره الحـافظ ابن حجر فـإنه فصـل المشهور عن العزيز فصلاً تاماً.

هـل هو شـرط للصحيح؛ قـال الحافظ ابن حجـر في النزهـة[٦]: «وليس هو شـرطـاً للصحيح خلافاً لمن زعمه وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة وإليه يومىء كلام الحـاكم أبي عبـد الله في علوم الحديث[٧] حيث قـال: «الصحيح أن يـرويه الصحـابي الزائـل عنه اسم

---

(١) انظر هامش توضيح الأفكار ٢/٤٠٢ وتوضيح الأفكار ٢/٤٠٦ ونزهة النظر ص ٢٤.

(٢) نزهة النظر ص ٢٤.

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٣.

(٤) الباعث الحثيث ص ١٦٧.

(٥) انظر تدريب الراوي ٢/١٨١ وشرح الفية السيوطي ص ٤٣.

(٦) نزهة النظر ص ٢٤ - ٢٥.

(٧) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٦٢ وقال الدكتور نور الدين عتر: «والصواب أن الحاكم لا يشترط ذلك». وقد حقق مذهب الحاكم في الصحيح انظر الامام الترمذي له ص ٦٠ - ٦١.

قـوي، سمي بذلـك لكونـه تقوّى بمجيئـه من طريق أخـرى، أو بكسر العين، بمعنى قلّ، لقلة وجوده. وقد عرّفه بقوله هو (مروي) بحذف اليـاء لفظاً للوزن (اثنين أو ثلاثة)[1] ولو من طبقة واحدة من طبقاته فخرج بـالاثنين الغريب لأنـه مروي واحد، وبالثلاثة المشهور[1].

(١) انظر فيما سبق الاختلاف في هذه المسألة.

الجهالة، بأن يكون له راويان ثم يتداوله أهـل الحديث إلى وقتنـا كالشهـادة على الشهادة». وصـرّح القاضي أبـو بكر بن العـربي في شرح البخـاري بأن ذلـك على الشهادة». وصـرّح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري، وأجاب عما أورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر، لأنه قال: فإن قيل حديث «الأعمال بالنيات» فَرْدٌ لم يروه عن عمر إلا علقمة، قال: قلنا قد خطب به عمر ـ رضي الله عنه ـ على المنبر بحضرة الصحابة، فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه. كذا قال.

وتعقب: بأنه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه أن يكونوا سمعوه من غيره. وبأن هذا لو سلم في عمر منع في تفرد علقمة، ثم تفرد محمد بن إبـراهيم به عن علقمـة، ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد، على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين. وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها لضعفها، وكذا لا نسلم جوابه في غير حديث عمر رضي الله عنه.

قال ابن رشيد : ولقد كان يكفي القـاضي في بطلان مـا ادعى أنه شـرط البخاري أول حديث مذكور » أ. هـ .

هل للعزيز وجـود؟ قـال ابن حبان: ان روايـة اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجـد أصلاً.

وتعقبه الحافظ ابن حجر بقولـه[1]: «ان اراد به أن روايـة اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً، فيمكن أن يسلم، وأما صورة العزيز التي حررناه فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن اقل من اثنين» أ. هـ.

(١) نزهة النظر ص ٢٥.

. . . .

. . . .

مثاله[1]: ما رواه الشيخان[2] من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريـرة: أن رسول الله ﷺ قال: لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده. . . الحديث.

رواه عند أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبه وسعيد، ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن عُلَيَّه وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة.

حكمه: الحكم في العزيز يتبع حال السند والمتن، فإذا تحققت فيهما شروط الصحة ولو من طريق واحد كان صحيحاً، وقد يكون حسناً أو ضعيفاً.

---

(١) نزهة النظر ص ٢٥ وتدريب الراوي ٢ /١٨١ .

(٢) رواه البخاري في كتـاب الايمان باب (٨) حديث رقم (١٤) (١٥) فتح ١ /٥٨ ومسلم في كتاب الايمان باب (١٦) حديث رقم (٦٩ ـ ٧٠) مسلم ١ /٦٧.

(١٠) الحديث المشهور(*)

(مشهور) باسقاط التنوين (مروى فوق ما) ما زائدة (ثلاثة) أي هو الحديث

(*) **تعريفه: لغـة**: هو اسم مفعـول من «شهرت الأمـر». من باب قـطع، اذا أعلنته وأوضحته.

واصطلاحاً: هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر(١).

غير ان للمشهور معان وهي:

١ ـ معنى عند المحدثين: وهو ما رواه جماعة عن جماعة، ولم يبلغ حد التواتر.

٢ ـ انه قد يطلق على الحديث الذي شاع واشتهر مطلقاً مما له أصل، أي اسناد واحد، ومما ليس له اسناد أصلاً.

٣ ـ ان الاصوليين يجعلون المشهور قسماً بين المتواتر وبين خبر الآحاد ويعرفونه بـأنه عبـارة عما كان آحاداً في الأصل، ثم انتشر في القرن الثاني والثالث مع تلقيّ الأمّة له بالقبـول تصديقاً له وعملاً بموجبه.

حكمه: «ربما تظن أن الحديث المشهور ملازم للصحة، لما يدخل في روع الناظر إلى تعدد الرواة من تـوهّم القوة والصحة بادي الرأي، لكن المحدثين لم يبالوا بمجرد هذا العدد إذا لم يكن معه من الصفات مما يجعل هذه الأسانيد صحيحه أو صالحـة للتقوّي ببعضها والاحتجاج بها.

ومن هنا كان الحديث المشهور منقسماً من حيث القبول أو الرد إلى ثلاثة أقسام: الصحيح والحسن والضعيف.

ومثال المشهور على الاصطلاح وهو صحيح: حديث: [إذا جاء أحدكم الجمعـة فليغتسل](٢) روي من أوجه كثيرة عن النبي ﷺ.

---

(١) نزهة النظر ص ٢٣.

(٢) رواه البخاري في كتاب الجمعه باب فضـل الغسل يـوم الجمعة حـديث رقم ٨٧٧ انظر فتـح الباري ٢/٣٥٦ ـ ٣٥٧.

ورواه مسلم في كتاب الجمعة حديث رقم (٨٤٤) مسلم ٢ /٥٧٩.

. . . .

. . . .

ومثال المشهور وهو حسن: حديث [لا ضرر ولا ضرار][1] روي عن النبي ﷺ - من أوجه كثيرة، وله طرق يرتقي بها إلى الحسن أو الصحة.

ومثال المشهور وهو ضعيف: حديث [اطلبوا العلم ولو بالصين][2] روي من عدة أوجه عن أنس وأبي هريرة. ولم يخل طريق منها من مجروح جرحاً شديداً، فهو مشهور ضعيف»[3].

تقسيم المشهور بحسب موقع شهرته[4]:

ينقسم الحديث المشهور - بالمعنى غير الاصطلاحي - إلى أقسام كثيرة بالنسبة إلى الأوساط التي ينتشر فيها، واليك بعض الأمثلة في ذلك:

١ - المشهور عند أهل الحديث خاصة حديث أنس: إن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان.

قال السيوطي[5]: اخرجه الشيخان[6] من رواية سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس، وقد رواه عن أنس غير أبي مجلز، وعن أبي مجلز غير سليمان، وعن سليمان جماعة، وهو مشهور بين أهل الحديث، وقد يستغربه غيرهم لأن الغالب على رواية التيمي عن أنس كونها بلا واسطة». أ. هـ.

---

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الأحكام باب (١٧) حديث رقم ٢٣٤٠ و٢٣٤١ سنن ابن ماجه ٢/٧٨٤. وانظر جامع العلوم والحكم فإنه توسع في تخريج الحديث ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٢) انظر اللآلىء المصنوعة ١/١٩٣ وتنزيه الشريعة ١/٢٥٨ والمقاصد ص ٦٣ والتمييز ص ٢٤ ومختصر المقاصد ص ٦١ وكشف الخفاء ١/١٥٤ والميزان ١/١٠٧ والفوائد للشوكاني ص ٢٧٢.

(٣) منهج النقد ص ٤٠٩ - ٤١٠.

(٤) أنظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣٩ - ٢٤١ وتدريب الراوي ٢/١٧٤ - ١٧٦ ومنهج النقد ص ٤١٠ - ٤١٢.

(٥) انظر تدريب الراوي ٢/١٧٤.

(٦) أخرجه البخاري في الوتر باب (٧) حديث رقم (١٠٠٣) فتح ٢/٤٩٠ وفي المغازي باب (٢٨) حديث رقم (٤٠٩٠) فتح ٧/٣٨٥ ومسلم في كتاب المساجد باب (٥٤) حديث رقم (٢٩٩) ١/٤٦٨.

. . . .

الذي رواه ما زاد على الثلاثة، فمفهومه أن ما رواه الثلاثة ليس مشهوراً، وقد صرّح بتسميته عزيزاً، وهو خلاف المعول عليه الذي ذكره الحافظ في النخبة[1] من أن العزيز: ما رواه اثنان فقط، والمشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر والغريب ما رواه واحد.

مثال العزيز: حديث الشيخين[2] عن أنس رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: [لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده ووالده والناس أجمعين] رواه عن أنس[3] قتادة وعبد العزيز بن صهيب[4] [ورواه عن قتادة

---

(١) انظر نزهة النظر ص ٢٤.

(٢) قد مر في مثال العزيز فيما سبق فانظره هناك.

(٣) هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم البخاري الخزرجي الأنصاري. خادم رسول الله ﷺ. مات سنة ثلاث وتسعين.

(٤) هو عبدالعزيز بن صهيب البناني الأعمى. حجّة، توفي سنة ثلاثين ومائة. الكاشف ٢ /١٧٦.

ومثال المشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده[1].

ومثال المشهور عند الفقهاء حديث: لا ضرر ولا ضرار.

ومثال المشهور عند الاصوليين: رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه. صححه ابن حبان والحاكم بلفظ: ان الله وضع.

ومثال المشهور عند النحاة: نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه[2]

ومثال المشهور بين العوام: من دل على خير فله مثل أجر فاعله[3]. وغيره الكثير.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الايمان باب (٤) حديث (١٠) فتح ١/٥٣ وفي كتاب الرقاق باب (٢٦) حديث رقم (٦٤٨٤) فتح ١١/٣١٦ ومسلم في كتاب الايمان باب (١٤) حديث رقم (٦٤) (٦٥) ١/٦٥ وأبو داود في الجهاد باب رقم (٢) والترمذي في القيامة باب (٥٢) والنسائي في الايمان باب (٨ ـ ٩ ـ ١٠).

(٢) أنظر المصنوع للقاري ص ٢٠٢ والمقاصد الحسنة ص ٤٤٩ ومختصر المقاصد ص ١٩٧ والتمييز ص ١٤٨ والكشف ٢ /٤٢٨ والفوائد ص ٤٠٩ وأسنى المطالب ص ٣٣١.

(٣) رواه مسلم في كتاب الامارة باب (٣٨) حديث ١٨٩٢ مسلم ٣/١٥٠٦.

. . . .

شعبة[1] وسعيد][2] ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة ومثال المشهور: حديث: [إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤ ساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا][3].

وحكمهما: الصحة أو الحسن أو الضعف.

---

(١) هو شعبة بن الحجاج الحافظ أبو بسطام العتكي. أمير المؤمنين في الحديث، ولد بواسط، وسكن البصرة. ثبت حجة، مات في أول عام سنة ستين ومائة. الكاشف ٢/١٠.

(٢) زيادة ليست في المطبوعة وقد أثبتها من نزهة النظر ص ٢٥ وتدريب الراوي ٢/١٨١.

(٣) رواه البخاري بنحوه في كتاب العلم باب (٣٤) حديث رقم (١٠٠) فتح ١/١٩٤.
وفي كتاب الاعتصام بالسنة باب (٧) حديث رقم (٧٣٠٧) فتح ١٣/٢٨٢.
ورواه مسلم في صحيحه في كتاب العلم باب (٥) حديث رقم (٢٦٧٣) ٤/٢٠٥٨.
وابن ماجه في المقدمة باب (٨) حديث رقم (٥٢) ١/٢٠.

أشهر المؤلفات في المشهور غير الاصطلاحي:

١ ـ المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة للامام السخاوي.

٢ ـ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن الديبع.

٣ ـ كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للامام العجلوني.

(١١) الحديث المعنعن(*)

(معنعن) بفتح العينين: هو الحديث الذي روي بلفظ عن، من غير بيان للتحديث أو الأخبار أو السماع، واكتفى الناظم عن تعريفه بالمثال فقال: (كعن سعيد) و(عن كرم).

وحكمه: عند الجمهور الاتصال بشرطين: سلامة مُعَنْعِنَه من التدليس، وثبوت ملاقاته لمن روى بعن عند البخاري في جامعه. واكتفى مسلم - أي في

(*) **تعريفه: لغة**: اسم مفعول من عنعن بمعنى قال: عن، عن.

اصطلاحاً: رواية الحديث بلفظ (عن) من غير بيان للتحديث أو للسماع، وهو قول الراوي: فلان عن فلان.

مثاله: ما رواه ابن ماجه[1] قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان بن عروة عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ان الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف.

حكمه: اختلف العلماء في المعنعن هل هو من المتصل أم المنقطع على قولين:

١ - قيل انه منقطع حتى يتبين اتصاله.

٢ - والصحيح: الذي عليه العمل، وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول: انه متصل بشروط، اتفقوا على شرطين منها واختلفوا في اشتراط ما عداهما:

أما الشرطان اللذان اتفقوا على أنه لا بد منهما - ومذهب مسلم الاكتفاء بهما - منهما:

١ - أن لا يكون المعنعِن مدلساً.

٢ - أن يمكن لقاء الراويين بعضهما ببعض، أي لقاء المعنعِن بمن عنعن عنه.

(١) سنن ابن ماجه كتاب (٥) اقامة الصلاة والسنة فيها باب (٥٥) فضل ميمنة الصف حديث رقم (١٠٠٥) ١/ ٣٢١.

. . . .

صحيحه ـ عن الشرط الثاني بثبوت كونهما في عصر واحد، ومثله الحديث المؤنن، وهو ما روي بلفظ أن، كحدثنا فلان أن فلاناً قال كذا.

وأما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي:

١ ـ ثبوت اللقاء: وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين.

٢ ـ طول الصحبة: وهو قول أبي المظفر السمعاني.

٣ ـ معرفته بالرواية والأخذ عنه: وهو قول أبي عمرو الداني[1].

---

(١) انظر تدريب الراوي ٢/٢١٥ ـ ٢١٦ وتوضيح الأفكار ١/٣٣٠ ـ ٣٣٧ والباعث الحثيث ص ٥٢.

(١٢) الحديث المبهم(*)

(ومبهم) من الحديث أي حدّه هو (ما) أي حديث (فيه راو لم يسم) أي لم يذكر باسمه بل أُبهم وأخفى، سواء كان رجلاً أو امرأة في المتن أو الاسناد، مثاله في المتن حديث عائشة أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من المحيض قال: خذي فرصة من مسك فتطهري بهـا] الحديث. واسم هـذه المرأة أسمـاء بنت شكل على الصحيح. والفرصة ـ بكسر الفاء ـ: قطعة من صوف ونحوه. ومثاله

(*) **تعريفه: لغة**: هو اسم مفعول من الابهام ضد الايضاح.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي في متنه أو في سنده شخص لم يُسَمّ ويستدل على معرفة اسم المبهم بطريق أخرى مسمى فيها أو بتنصيص من الأئمة المطلعين.

مثال ذلك في المتن: ما رواه الشيخان[١] من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ ان امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من الحيض، كيف تغتسل فقال: خذي فرصة من مسك فتطهري بها.

فهذه المرأة المبهمة اسمها اسماء بنت شكل[٢] لثبوت ذلك في بعض طـرق الحديث

---

(١) البخاري كتاب الحيض باب (١٣) حديث ٣١٤ فتح الباري ١/٤١٤
ومسلم كتاب الحيض باب (١٣) حديث (٦٠ ـ ٦١) ١/ ٢٦٠ ـ ٢٦٢.

(٢) جزم ابن الصلاح في مقدمته ص ٣٤٠ ـ ٣٤١ انها اسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية وكـان يقال لها خطيبة النساء. وفي رواية لمسلم تسميتها أسماء بن شكل. والله أعلم وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١ /٤١٥: «روى الخطيب في المبهمات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة هذا الحديث فقال: اسماء بنت يزيد بن السكن ـ بالمهملة والنون ـ الأنصارية التي يقال لها خطيبة النساء، وتبعه ابن الجوزي في التلقيح والدمياطي وزاد: أن الذي وقع في مسلم تصحيف لأنـه ليس في الأنصار من يقال لها شكل، وهو رد للرواية الثابتة بغير دليل، وقد يحتمل أن يكون شكل لقباً لا اسماً. والمشهور في المسانيد والجوامع في هذا الحديث اسماء بنت شكل كما في مسلم، أو اسماء لغير نسب كما في أبي داود، وكذا في مستخرج أبي نعيم من الطريق التي أخرجه منها الخطيب، وحكى النووي في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح. والله أعلم» أ. هـ.

. . . .

في الاسناد ما إذا قيل : حدثني سفيان عن رجل وحكمه : الضعف اذا كان في السند ولم يعلم لعدم وروده في طريق أخرى، أما في المتن فلا يضر. وفائدته: معرفته زوال الجهالة.

في مسلم[1].

مثال ذلك في السند: ما رواه أبو داود[2] من طريق حجاج بن فرافصة عن رجل عن أبي سلمة عن أبي هريرة: المؤمن غـر كريم

فهذا الرجل الذي ورد ذكره في السند أنه يحي بن أبي كثير، فقد روى الحديث أبو داود والترمذي من حديث بشر بن رافع عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

حكم المبهم: لا يقبل المبهم ما لم يسم، لأن شرط قبول الخبـر عدالـة راويه، ومن أُبهم اسمه لا تُعرف عينه فكيف عدالته؟

وكذا لا يُقبل خبره ولو أُبهم بلفظ التعديل على الأصح[3]. وقال ابن كثيـر[4]: «فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه ولكن إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يُستأنس براويته ويُستضاء بها من مواطن» أ. هـ.

وقال بعض الأحناف في قبوله وإن أبهم بغير لفظ التعديل بشرط أن يكـون من القرون الثلاثة دون ما عداها[5].

---

(١) انظر صحيح مسلم كتاب الحيض باب (١٣) حديث (٦١) ١ /٢٦٢ .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الأدب باب (٥) في حسن العشرة ، حديث رقم (٤٧٩٠) ٤ /٢٥١ ورواه الترمذي في كتاب البر والصلة باب (٤١) ما جاء في البخيل حديث رقم (١٩٦٤) ٤ /٣٤٤ وقال الحافظ ابن حجر في التقريب ٢ /٥٧٢ : « ويحتمل أنه يحيى بن أبي كثير » . أ. هـ .

(٣) نزهة النظر ص ٤٩ وقد قال الخطيب في الكفاية ص ٧٣ : «ولو قال الراوي : حدثنا الثقة . . . لم يلزم السامع قبول الخبر، لأن شيخ الراوي مجهول عنده ووصفه إياه بالثقة غيـر معمول بـه، ولا معتمد عليه في حق السامع لجواز أن يُعرف إذا سماه الراوي بخلاف الثقة والأمانة» أ. هـ.

(٤) الباعث ص ٤٨ .

(٥) قواعد في علوم الحديث ص ٢٠٣ .

. . . .

. . . .

....

هذا إذا كان الابهام في السند، وأما إذا كان الابهام في المتن فإنه لا يكون سبباً في ضعف الحديث وردّه.

فائدته:

إن كان الابهام في السند: قال الحافظ ابن كثير[1]: «وأهم ما فيه ما رفع إبهاماً في اسناد كما إذا ورد في سنده، عن فلان بن فلان، أو عن أبيه أو عمه، أو أمه فوردت تسمية هذا المبهم من طريق أخر، فإذا هو ثقة أو ضعيف أو ممن يُنْظر في أمره، فهذا أنفع ما في هذا». أ. هـ.

وإن كان الإبهام في المتن: فله فوائد كثيرة أبرزها معرفة صاحب القصبة أو السائل حتى إذا كان في الحديث منقبة له عرفنا فضله، وإن كان عكس ذلك فيحصل بمعرفته السلامة من الظن بغيره من أفاضل الصحابة[2].

---

(١) انظر الباعث الحثيث ص ٢٣٧.

(٢) تيسير مصطلح الحديث ص ٢١٣.

وكل ما قَلَّت رجاله علا   وضده ذاك الذي قد نزلا

(١٣ ـ ١٤) الحديث العالي والحديث النازل(*)

(وكل ما) أي حديث (قلّت رجاله علا) أي يسمى عندهم بالعالي.

(*) قد خص الله هذه الأمة بالاسناد المتصل إلى نبيها ﷺ، قال الحاكم[٢]: فلولا الاسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الاسلام، ولتمكن أهل الالحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرّت عن وجود الاسانيد فيها كانت بُتْراً، كما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا العباس بن محمد الدوري ثنا أبو بكر بن أبي الأسود ثنا ابراهيم أبو اسحاق الطالقاني ثنا بقية ثنا عتبة بن أبي حكيم أنه كان عند اسحاق بن أبي فروة وعنده الزهري، قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله لا تُسند حديثك؟ تُحدثنا بأحاديث ليس لها خُطم ولا أزمة!

ثم قال[٣]: «فأما طلب العالي من الأسانيد فإنها مسنونة، وقد رحل في طلب الاسناد العالي غير واحد من الصحابة . . .» ثم ذكر أمثلة على ذلك.

وقال ابن الصلاح في مقدمته[٤]: «أصل الاسناد أولاً خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة، روينا من غير وجه عن عبد الله بن المبارك رضي الله عنه أنه قال: الاسناد من الدين لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء.

وطلب العلو فيه سنة أيضاً، ولذلك استحبت الرحلة فيه على ما سبق ذكره[٥]، قال

---

(١) استفدت من هذا المبحث ما كتبه العلامة محمد محي الدين عبد الحميد على هامش توضيح الأفكار للصنعاني ٢/٣٩٥ ـ ٣٩٩ وانظر علوم الحديث للحاكم ص ٥ ـ ١٤.
ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٣١ ـ ٢٣٨ والتقييد والايضاح ص ٢٥٨ ـ ٢٦٣ ونزهة النظر ص ٥٨ وص ٥٩ والباعث الحثيث ص ١٥٩ ـ ١٦٤ وتدريب الراوي ٢/١٥٩ ـ ١٧٢ والفية السيوطي ص ١٩١ ـ ١٩٨.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٦.

(٣) ص ٧.

(٤) ص ٢٣١.

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٣.

أحمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ: طلب الاسناد العالي سنة عمن سلف.

وقد روينا أن يحيى بن معين رضي الله عنه قيل له في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: بيت خالي واسناد عالي.

قلت ـ ابن الصلاح ـ: العلو يُبعد الاسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلي واضح» أ. هـ.

تعريفه: لغة: العالي اسم فاعل من العلو، ضد النزول، والنازل اسم فاعل من النزول.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي قل عدد رجاله مع سلامته من الضعف، هذا العالي.

أما النازل: فهو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل[1].

أقسام العلو في الاسناد: العلو في الاسناد خمسة أقسام:

القسم الأول: العلو إلى الرسول الأكرم ﷺ بمعنى قلة عدد الرواة التي بين المحدث وبينه صلوات الله وسلامه عليه.

وهذا القسم أجلّ الاقسام وأفضلها، بشرط أن يكون الاسناد صحيحاً نظيفاً خالياً ممن يتّهم، فأما إن كان مع الضعف فلا فضل فيه، لاسيما إن اشتمل على بعض الكذابين المتأخرين، ممن ادعى السماع من الصحابة كابن هدبة ودينار ونعيم بن سالم ويعلى بن الاشدق.

قال الحافظ الذهبي[2]: متى رأيت المحدث يفرح بعوالي هؤلاء فاعلموا أنه عامي.

القسم الثاني: العلو إلى امام من أئمة الحديث المشهورين كابن جريج والزهري والاوزاعي ومالك وشعبة ومن أشبههم، ولو كثر العدد بعد ذلك الامام إلى النبي ﷺ.

---

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٢) انظر معنى كلام الذهبي هذا في ميزان الاعتدال ٤/٥٢٢.

....

....

....

وهذا القسم يلي القسم السابق في الأجليّة والفضل بشرط الصحة والنظافة من الخلل أيضاً.

القسم الثالث: العلو الى كتاب من كتب الحديث المعتمدة: كالصحيحين والسنن ومسند أحمد ونحوها، وسمّى ابن دقيق العيد هذا القسم علو التنزيل وهو على أربعة أنواع: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة.

أما الموافقة فصورتها أن يروي المحدِّث حديثاً موجوداً في أحد الكتب بإسناد لنفسه، فيصل في إسناده إلى شيخ مصنف الكتاب من غير طريق المصنف، ولو أنه رواه من طريق المصنف لزاد عدد رجال السند.

قال الحافظ ابن حجر[1]: «مثاله: روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلاً لكان بيننا وبين قتيبة سبعة. فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد إليه» أ. هـ.

وأما البدل فصورته أن يروي المحدِّث حديثاً موجوداً في أحد الكتب باسناد لنفسه فيصل في اسناده إلى شيخ شيخ المصنف، قال الحافظ ابن حجر[2]: «كأن يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق أخرى إلى القعنبي عن مالك، فيكون القعنبي بدلاً فيه من قتيبة».

والقعنبي شيخ شيخ البخاري.

وأما المساواة فهي أن يتساوى عدد الاسناد من المحدث إلى آخر السند مع إسناد أحد المؤلفين. ذكر الحافظ ابن حجر أنه قد وقعت له أحاديث بينه وبين النبي ﷺ فيها عشرة رجال، وقد وقع للنسائي حديث عدد رجاله كذلك. فتساوى ابن حجر مع النسائي في عدد رجال الاسناد.

وقد جمع الحافظ ابن حجر من هذا النوع عشرة أحاديث في جزء صغير سماه (العشرة العشارية).

---

(١) انظر نزهة النظر ص ٥٩.

(٢) المصدر السابق ص ٥٩.

قال ابن الصلاح[1]: «أما المساواة فهي أن يقل العدد في اسنادك، لا إلى شيخ مسلم وأمثاله، ولا إلى شيخ شيخه، بل إلى من هو أبعد من ذلك: الصحابي أو من قاربه، وربما كان إلى رسول الله ﷺ بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد ما وقع بين مسلم وبين ذلك الصحابي فتكون بذلك مساوياً لمسلم في قرب الاسناد وعدد رجاله» أ. هـ.

وقد كان هذا النوع ممكن الوقوع في عصر ابن حجر رحمه الله ومن داناه، أما اليوم بعد طول العهد وتعدد الأجيال فقد أصبح من غير الممكن الحصول عليه.

وأما المصافحة فهي أن يروي المحدث حديثاً بإسناد لنفسه فيقع عدد رجال اسناده زائداً عن عدد رجال مؤلف الكتاب، ويكون عدد الزائد رجلاً واحداً فيكون المحدث كأنه قد قابل صاحب الكتاب فروى عنه.

وسمي هذا النوع بهذا الاسم لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا. وهذا النوع أيضاً غير ممكن الوقوع في عصرنا هذا.

القسم الرابع: أن يكون سبب العلو تقدم وفاة الراوي وإن تساوى السندان عدداً. قال الخليلي: «قد يكون الاسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه وان كانا متساويين في العدد». أ. هـ.

قال النووي[2]: «فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلى مما أرويه عن ثلاثة عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم، لتقدم وفاة البيهقي على ابن خلف» أ. هـ.

وربما اعتبر العلو بتقدم وفاة الراوي مطلقاً من غير مقارنته بآخر. وقد اختلف العلماء في حدّ ذلك، فحكي عن بعضهم أن مداه خمسون سنة. قال ابن الصلاح[3]: روينا عن أبي علي الحافظ النيسابوري قال: سمعت أحمد بن عمير الدمشقي ـ وكان من أركان الحديث ـ يقول: اسناد خمسين سنة من موت الشيخ اسناد علو» أ. هـ.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.
(٢) انظر تقريب النووي وشرحه تدريب الراوي للسيوطي ١٦٨/٢.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣٦.

....

وقسمـوه خمسة أقسـام .

الأول : القرب من رسول الله ﷺ بسند صحيح[1] ، ويسمى العلو المطلق .

والثـاني : القرب من إمـام من أئمة الحـديث ذي صفة عـاليـة كـالحفظ والضبط ونحوهما من الصفات المقتضية للترجيح مثل : الامام مالك والشافعي .

---

(١) قال ذلك اشارة إلى أنه إذا كان بسند ضعيف لا التفات إلى علوه سيما إن كان فيه بعض الكذابين.
قال في طلعة الأنوار:
أفضله الداني من النبي اذا يجيء بسند قوي

وحكي عن آخرين أن حد التقادم ثلاثون سنة. قال ابن الصلاح[1]: «وفيما نروي عن أبي عبد الله ابن منده الحافظ قال: إذا مر على الاسناد ثلاثون سنة فهو عال» أ. هـ.

القسم الخامس: أن يكون سببه قدم السمـاع، فإن سمـع شخصان من شيـخ واحد. ولكن سماع أحدهما سابق على سماع الآخر، ويتأكد ذلك في حق من اختلط شيخه أو خرف، وربما يكون المتأخر أرجح بأن يكون تحديثه للأول قبل بلوغ درجة الاتقان والضبط، ويكون تحديثه للثاني بعد بلوغه درجتهما.

أقسام النزول في الأسناد: النزول ضد العلو، وهو خمسـة أقسام أيضـاً، كل قسم من أقسامه يقابل قسماً من أقسام العلو. وهي :

١ ـ كثرة الوسائط إلى النبي ﷺ وهو نزول مسافة مطلق.

٢ ـ كثرة الوسائط إلى أمام من أئمة الحديث، وهو نزول مسافة نسبي .

٣ ـ نزول الاسناد من طريق غير الكتب الستة عن الاسناد من طريقها وهو نزول مسافة نسبي أيضاً.

٤ ـ ٥ ـ : تأخر الوفاة وكذا تأخر السماع، وهما نزول صفة[2].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣٦ .
(٢) منهج النقد للدكتور عتر ص ٣٦٢.

الثالث: القرب إلى كتاب من كتب الحديث المعتبرة.

الرابع: ما كان علواً بقدم موت الراوي عن شيخ على موت راو آخر عن ذلك الشيخ، وإن كانا متساويين في العدد.

الخامس: تقدّم السماع من الشيخ[1] فمن تقدّم سماعه من شيخ كان اعلى ممن سمع من ذلك الشيخ نفسه بعده.

(وهذه) أي ضد ما قلّت رجاله (ذاك) السند (الذي قد نزلا) بألف الاطلاق، أي هو المسمى عندهم بالنازل لبعده عن النبي ﷺ وقسموه خمسة أقسام أيضاً، فإن كل قسم من العلو يقابل قسماً من أقسام الصحيح.

فائدة: قال الامام أحمد: طلب السند العالي سنة عمن سلف.

وقال غيره: قرب الاسناد قربة إلى الله تعالى، وأعلى ما يقع للبخاري ما بينه وبين الصحابة فيه اثنان، ولمسلم ما بينه وبين الصحابة فيه ثلاثة.

---

(١) قد يقال في هذا ربما يترجح المتقدم سماعاً في حق من اختلط شيخه أو خرف وربما يترجح المتأخر فيمن بلغ درجة الضبط والاتقان.

وما أضفته الى الأصحاب من قول وفعل فهو موقوف زُكِنْ

---

(١٥) الحديث الموقوف(*)

(وما) أي والحديث الذي (أضفته الى) جنس (الأصحاب) فاللام للجنس مبطلة لمعنى الجمعية: أي والحديث المضاف إلى صحابي سواء اتصل اسناده اليه أم انقطع وسواء كان الحديث (من قول) أي للصحابي، كقال ابن عمر كذا (وفعلٍ) كأوتر ابن عمر على الدابة في السفر (فهو موقوف زكن) أي علم عندهم،

(*) **تعريفه: لغة**: اسم مفعول من الوقف. كأنّ الراوي وقف بالحديث عند الصحابي ولم يتابع سرد باقي سلسلة الاسناد.

اصطلاحاً: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير[١].

هذا مع الاطلاق، وأما مع التقييد فيجوز في حق التابعين، فيقولون هذا موقوف على ابن المسيب ونحوه.

فروع تتعلق بالمرفوع حكماً[٢]: هناك صور من الموقوف في ألفاظها وشكلها، لكن المدقِّق في حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع، لذا أطلق عليها العلماء اسم: المرفوع حكماً: أي أنها من الموقوف لفظاً المرفوع حكماً ومن هذه الصور:

أ - أن يقول الصحابي - الذي لم يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب - قولاً لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب مثل:

١ - الاخبار عن الأمور الماضية. كبدء الخلق.

٢ - أو الأخبار عن الأمور الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة.

٣ - أو الأخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، كقوله من فعل كذا فله أجر كذا.

ب - أو يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه: كصلاة عليٍّ رضي الله عنه صلاة الكسوف

---

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ١٢٩.

(٢) المصدر السابق ص ١٣٠ - ١٣٢ وانظر في هذا المبحث مقدمة ابن الصلاح ص ٤٣ - ٤٧ والتقييد والايضاح ص ٦٦ - ٦٨ وتدريب الراوي ١٨٥/١ - ١٩٤ وتوضيح الأفكار ٢٦٢/١ - ٢٨٣ ومنهج النقد ص ٣٢٨ - ٣٣١.

لكن إن خلا عن قرينة تدل على الرفع، أما إذا وجدت بأن لم يكن للاجتهاد فيه مدخل فهو في حكم المرفوع، كما في رواية البخاري: كان ابن عمر وابن عباس[1] ويقصران ويفطران في أربعة برد. فمثل هذا لا يكون من جهة الاجتهاد، نعم ما يضاف إلى تابعي يستعمل موقوفاً مقيداً، فيقال موقوف على سعيد بن المسيب[2] مثلاً.

(١) هو الصحابي الجليل ترجمان القرآن عبد الله بن عباس توفي بالطائف سنة ثمان وستين. الكاشف ٢/٩٠.

(٢) هو سعيد بن المسيب بن حزن الامام أبو محمد المخزومي، أحد الأعلام، وسيد التابعين، ثقة، حجة، فقيه، رفيع الذكر، رأس في العلم والعمل، عاش تسعاً وسبعين سنة مات سنة أربع وتسعين الكاشف ١/٢٩٦.

في كل ركعة أكثر من ركوعين.

جـ - أو يخبر الصحابي أنهم كانوا يقولون أو يفعلون كذا أو لا يرون بأساً بكذا:

١ - فإن اضافه إلى زمن النبي ﷺ فالصحيح انه مرفوع كقول جابر: كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ.

٢ - وإن لم يضفه إلى زمنه فهو موقوف عند الجمهور، كقول جابر: كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا.

د - أو يقول الصحابي: أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، مثل قول بعض الصحابة: أمر بلال أن يشفع الأذان، ويوتر الاقامة وكقول أم عطية: نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا.

وكقول أبي قلابة عن أنس: من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً.

هـ - أو يقول الراوي في الحديث عند ذكر الصحابي بعض هذه الكلمات الأربع وهي: يرفعه أو ينميه أو يبلغ به أو رواية.

كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية: تقاتلون قوماً صغار الأعين.

. . . .

. . . .

و - أو يفسر الصحابي تفسيراً له تعلق بسبب نزول آية كقول جابر: كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول. فأنزل الله تعالى: نساؤكم حرث لكم. . . الآية.

حكم الموقوف: الموقوف قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، لكن حتى ولو ثبتت صحته فالأصل عدم الاحتجاج به، لكنها إن ثبتت فإنها تقوي بعض الأحاديث الضعيفة.

هذا إذا لم يكن له حكم المرفوع، أما إذا كان من الذي له حكم المرفوع فهو حجة كالمرفوع.

(١٦) الحديث المرسل(*)

(ومرسل) بصيغة اسم المفعول. لغة: مأخوذ من الارسال وهو الاطلاق، فكأن الراوي المرسل أطلق الاسناد ولم يقيّده بجميع الرواة.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي (منه) أي من اسناده (الصحابي سقط) بأن رفعه التابعي إلى النبي ﷺ وأسقط الصحابي، وهذا خلاف الصحيح عندهم، اذ

(*) تعريفه: لغة:

١ ـ هو مأخوذ من الاسال بمعنى الاطلاق وعدم المنع كقوله تعالى ﴿ إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين ﴾(١)؛ فكأن المرسل أطلق الاسناد ولم يقيده براوٍ معروف.

٢ ـ أو من قولهم: ناقة مرسل، أي سريعة السير، كأن المرسل أسرع فيه فحذف بعض اسناده.

٣ ـ أو من قولهم جاء القوم أرسالاً، أي متفرقين، لأن بعض الاسناد منقطع عن بقيته(٢).

واصطلاحاً: قد ذكر العلماء أكثر من تعريف للمرسل، ولكن التعريف الذي خلا من الاعتراضات هو ان المرسل: هو ما رواه التابعي ـ صغيراً كان أو كبيراً(٣) ـ عن النبي ﷺ ولم

---

(١) سورة مريم آية رقم ١٩

(٢) شرح نزهة النظر لملا علي القاري ص ١٠٩ وتوضيح الأفكار للصنعاني ١/٢٨٤.

(٣) قال ملاعلي في شرح النزهة ص ١١٠ ـ ١١١: «وقالوا: لا يكون حديث صغار التابعين مرسلاً، بل منقطعاً لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، فأكثر روايتهم عن التابعين، وإلى هذا اشار ابن الصلاح [في مقدمته ص ٤٧] بقوله: وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير... ثم أورد ملاعلي قول الحافظ ابن حجر: لم أر التقييد بالكبير صريحاً عن أحد... ثم قال: وتوضيحه: أن منشأ اختلافهم في التابعي الصغير هو أن روايته عن الصحابي قليلة نادرة، والحكم إنما يكون مبنياً على الغالب، فإذا تحقق عدم روايته عن الصحابي، فلا وجه للاختلاف في كونه حديثاً مرسلاً، بل يكون منقطعاً قطعاً والله أعلم» أ. هـ.

ولكن قال ابن الصلاح في مقدمته ص ٤٧ وابن كثير في الباعث ص ٤٨: «والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك رضي الله عنهم» أ. هـ.

لو علم أن الساقط هو الصحابي لما ساغ لأحد أن يختلف في حجيته، مع أن الجمهور على ضعفه وعدم حجيته، فالصحيح أن يقال: ان المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ سواء كان التابعي كبيراً وهو من كان أكثر روايته عن

يذكر من حدّثه به، وكذلك ما رواه من رأى النبي ﷺ، ولكنه كان غير مميز حين الرؤية[1].

صور المرسل، قال ابن الصلاح في مقدمته[2]: «وله - أي للمرسل - صور، اختلف فيها أهي من المرسل أم لا؟

احداها: إذا انقطع الاسناد قبل الوصول إلى التابعي[3]، فكان فيه رواية راو لم يسمع من المذكور فوقه، فالذي قطع به الحاكم الحافظ أبو عبد الله[4] وغيره من أهل الحديث إن ذلك لا يسمى مرسلاً، وإن الارسال مخصوص بالتابعين، بل إن كان من سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعي شخصاً واحداً سمي منقطعاً فحسب، وإن كان أكثر من واحد سمي معضلاً، ويسمى أيضاً منقطعاً.

... والمعروف في الفقه وأصوله أن كل ذلك يسمى مرسلاً، وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب وقطع به. وقال: إلا أن أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ فيسمونه المعضل والله أعلم[5].

(١) انظر شرح الفية السيوطي لشاكر ص ٢٦.
(٢) ص ٤٦ - ٤٨.
(٣) قال العراقي في التقييد ص ٧١: «قوله: قبل الوصول الى التابعي ليس بجيد، بل الصواب قبل الوصول الى الصحابي، فإنه لو سقط التابعي أيضاً كان منقطعاً لا مرسلاً عند هؤلاء ولكن هكذا وقع في عبارة الحاكم فتبعه المصنف والله أعلم» أ. هـ.
(٤) انظر معرفة علوم الحديث ص ٢٨ حيث قال «والنوع الثالث من المنقطع: أن يكون في الاسناد رواية راو لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث قبل الوصول الى التابعي الذي هو موضع الارسال، ولا يقال لهذا النوع من الحديث مرسل، إنما يقال له منقطع» أ. هـ.
(٥) انظر تدريب الراوي ١/١٩٥ - ١٩٦ وجامع الأصول ١/١١٥ وملا علي على النزهه ص ١١٠ وجواهر الأصول ص ٤٣ - ٤٤.

. . . .

. . . .

الثانية: قول الزهري[1] وأبي حازم[2] ويحيى بن سعيد الأنصاري وأشباههم من أصاغر التابعين؛ قال رسول الله ﷺ، حكى ابن عبد البرّ أن قوماً لا يسمونه مرسلاً بل منقطعاً؛ لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين وأكثر روايتهم عن التابعين[3].

قلت[4]: وهذا المذهب فرع لمذهب من لا يسمي المنقطع قبل الوصول إلى التابعي مرسلاً، والمشهور التسوية بين التابيعن في اسم الارسال كما تقدم[5] والله أعلم.

الثالثة: إذا قيل في الاسناد: فلان عن رجل أو عن شيخ عن فلان، أو نحو ذلك،

---

(١) قال العراقي في التقييد والايضاح ص ٧٢: «هذا ليس بصحيح بالنسبة إلى الزهري، فقد لقي من الصحابة ثلاثة عشر فأكثر» أ. هـ.

«وقال الحافظ ابن حجر تعقباً لشيخه الزين ـ العراقي ـ: تمثيله ـ أي ابن الصلاح ـ صحيح، فإنه لا يلزم من كونه لقي كثيراً من الصحابة أن يكون من لقيهم من كبار الصحابة حتى يكون هو من كبار التابعين، فإن جميع من سمّوه من مشايخ الزهري من الصحابة كلهم من صغار الصحابة، أو ممن لم يلقهم الزهري، وإن كان روى عنهم، أو ممن لم تثبت له صحبة وإن ذكر في الصحابة أو ممن ذكر فيهم بمقتضى مجرد الرؤ ية ولم يثبت له سماع، فهذا حكم جميع من ذكر من الصحابة في مشايخ الزهري، إلا أنس بن مالك وإن كان من المكثرين فإنما لقيه لأنه تأخر عمره وتأخرت وفاته، ومع ذلك فليس الزهري من المكثرين عنه، ولا أكثر أيضاً عن سهل بن سعد الساعدي، فتبيّن أن الزهري ليس من كبار التابعين وكيف يكون منهم وإنما جُلّ روايته عن بعض كبار التابعين، لاكلهم، لأن أكثرهم مات قبل أن يطلب هذا العلم؟ وهذا بيّن لمن نظر في أحوال الرجال» أ. هـ. نقلاً عن توضيح الأفكار ١/٢٨٥ ـ ٢٨٦ وتعقبه الصنعاني في توضيح الأفكار ١/٢٨٦ بقوله: «ولا يخفى أن ابن الصلاح جعل الزهري مثالاً لمن وصفهم بأنهم لم يلقوا إلا الواحد والاثنين، وهذا المثال غير صحيح لملاقاة الزهري لمن ذكر، فاعتراض الزين ـ العراقي ـ صحيح نظراً إلى عبارة ابن الصلاح ـ وأما كونهم من صغار الصحابة أو كبارهم فلم يذكره ابن الصلاح، بل جعل كبار التابعين من كان أكثر حديثهم عن الصحابة صغاراً كانوا أو كباراً، وجعل صغار التابعين من لاقوا الواحد والاثنين من الصحابة فتدبر» أ. هـ.

(٢) هو سلمة بن دينار غير أبي حازم الأشجعي مولى عزة فاسمه سلمان. أفاده في توضيح الأفكار ١/٢٨٥ نقلاً عن ابن حجر.

(٣) انظر ملا علي على النزهة ص ١١٠ وتدريب الراوي ١/١٩٦ وجواهر الأصول ص ٤٤.

(٤) القائل هو ابن الصلاح في مقدمته ص ٤٨.

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٤٧.

. . . .

. . . .

فالذي ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث[1] انه لا يسمى مرسلاً بل منقطعاً وهو في بعض المصنفات المعتبرة في أصول الفقه معدودة من أنواع المرسل والله أعلم»[2] أ. هـ.

ثم قال ابن الصلاح[3] ـ أيضاً ـ: «ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه: مرسل الصحابي، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٢٨، ولكن كلام الحاكم يشير إلى تفصيل فيه، قال الحافظ ابن حجر ـ فيما نقله الصنعاني عنه في توضيح الأفكار ١/٣١٥ ـ ٣١٦: «فيه أمران: أحدهما: أنه لم ينقل كلام الحاكم على وجهه، وذلك أن كلام الحاكم يشير إلى تفصيل فيه، وهو أنه إن كان لا يروي إلا من طريق واحدة مبهمة فهو يسمى منقطعاً، وإن روي من طريق مبهمة وطريق مفسرة فلا يسمى منقطعاً لمكان الطريق المفسرة، وذلك أنه قال في نوع المنقطع «وقد يروى الحديث وفي اسناده رجل ليس يسمى ولا يدخل في المنقطع» مثاله: رواية سفيان الثوري عن داود بن أبي هند قال: حدثنا شيخ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: [يأتي على الناس زمان يُخيّر الرجل فيه بين الفجور والعجز، فمن أدرك ذلك الزمان فليختر العجز] قال: ورواه وهب ابن خالد وعلي بن عاصم عن داود بن أبي هند قال: حدثني رجل من جديلة يقال له أبو عمر عن أبي هريرة رضي الله عنه ـ به. قال الحاكم: فهذا النوع الوقوف عليه متعذر إلا على الحفاظ المتبحرين.

قلت: فتبيّن بهذه الرواية المفسرة انه لا انقطاع في رواية سفيان، وأما إذا جاءت رواية واحدة مبهمة فلم يتردد الحاكم في تسميته منقطعاً، وهي قضية صنيع أبي داود في المرسل وغيره.

الثاني: انه لا يخفى أن صورة المسألة أن يقع ذلك من غير التابعي، أما لو قال التابعي «عن رجل» فلا يخلو: إما بصفة الصحبة أو لا: إن لم يصفه بها، فلا يكون ذلك متصلاً لاحتمال أن يكون تابعياً آخر، بل هو مرسل على بابه. وإن وصفه بها فإن كان التابعي سالماً عن التدليس حملت عنعنته على السماع» أ. هـ.

(٢) قال العراقي في التقييد والايضاح ص ٧٣ ـ ٧٤: «اقتصر المصنف من الخلاف على هذين القولين، وكل من القولين ما عليه الاكثرون، فإن الأكثرين ذهبوا إلى أن هذا متصل، في اسناده مجهول، وقد حكاه عن الأكثرون الحافظ رشيد الدين العطار في (الغرر المجموعة) واختاره شيخنا الحافظ صلاح الدين العلائي في كتاب (جامع التحصيل). وما ذكره المصنف عن بعض المصنفات المعتبرة ولم يسمه، فالظاهر أنه أراد (البرهان) لإمام الحرمين، والإمام الرازي في (المحصول) وذكر ذلك أبو داود في كتاب المراسيل» أ. هـ.

وانظر توضيح الأفكار ١/٣١٦ ـ ٣١٧ وجامع الأصول ١/١١٦ وتدريب الراوي ١/١٩٧ وجواهر الأصول ص ٤٤.

(٣) في مقدمته ص ٥٠ ـ ٥١.

رسـول الله ﷺ ولم يسمعوه منـه؛ لأن ذلك في حكم المـوصول المسنـد، لأن روايتهم عن الصحابة[1]، والجهالة بالصحابة غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول والله أعلم» أ. هـ.

وقال العلامة ابن كثير[2]: «وقد حكى بعضهم الاجماع على قبول مراسيل الصحابة، وذكر ابن الاثير[3] في ذلك خلافاً، ويُحكى هذا المذهب عن الاستاذ أبي اسحاق الاسفرائيني لاحتمال تلقيهم عن التابعين» أ. هـ.

وقال السيوطي[4]: «ورواياتهم ـ أي الصحابة ـ عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة، بل اسرائيليـات أو حكايـات أو موقوفات» أ. هـ.

مثال المرسل: قال الامام مسلم في صحيحه[5]: «حدثني محمد بن رافع قال: حدثنا حجين بن المثنى قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ: نهى عن بيع المزابنة والمحاقلة، والمزابنة أن يباع ثمر النخل بالتمر والمحاقلة أن يُباع الزرع بالقمح، واستكراء الارض بالقمح» أ. هـ.

فقـد سقط راو من آخـر السند وهـو الصحابي؛ لأن سعيـد بن المسيب تـابعي وليس بصحابي.

---

(١) قال العراقي في التقييد والايضاح ص ٧٥ ـ ٧٦: «هذا القول ليس بجيد، بل الصواب ان يقال: لأن أكثر مروياتهم عن الصحابة إذ قد سمـع جماعـة من الصحابـة من بعض التابعين، وإن ابن عباس وبقية العبادلة رووا عن كعب الأحبار وهو من التابعين وروى كعب أيضاً عن التابعين» أ. هـ. اباختصار وانظر توضيح الأفكار ١/٣١٧ ـ ٣١٨.

(٢) في الباعث الحثيث ص ٤٩.

(٣) في جامع الأصول ١/١١٨ ـ ١١٩ وكذلك حكاه الخطيب في الكفاية ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥ والسيوطي في التدريب ١/٢٠٧ والصنعاني في توضيح الأفكار ١/٣١٧.

(٤) في تدريب الراوي ١/٢٠٧ وانظر الكفاية ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٥) رواه مسلم في كتاب البيوع(٢١) باب (١٤) حديث رقم ١٥٣٩ ص ١١٦٨ ٢/ ٣ .

. . . .

. . . .

حكم الاحتجاج به[1]: للأئمة في المرسل مذاهب، مرجعها إلى ثلاثة: الأول: انه ضعيف مطلقاً، والثاني: حجة مطلقاً والثالث: التفصيل فيه.

فأما المذهب الأول: فهو المشهور. قال النووي في التقريب[2]: «ثم المرسلُ حديثٌ ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول» أ. هـ.

وقال الامام مسلم في مقدمة صحيحه[3]: «والمرسل في الروايات في أصل قولنا وقولِ أهل العلم بالأخبار ليس بحجة» أ. هـ.

وقال ابن الصلاح في مقدمته[4]: «وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقّاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم» أ. هـ.

وقال ابن الأثير[5]: «وأما أهل الحديث قاطبة ـ أو معظمهم ـ فإن المراسيل عندهم واهية غير محتج بها، وإليه ذهب الشافعي، وأحمد بن حنبل، وهو قول ابن المسيب، والزهري والأوزاعي، ومَنْ بعدهم من فقهاء الحجاز» أ. هـ.

قال ابن حجر[6]: «وإنما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون صحابياً، ويحتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً ويحتمل أن يكون ثقة،

---

(١) لقد بسط العلماء كثيراً في هذا الموضوع ولقد أجملت هذه الأقوال، ومن شاء أن يزداد ويطلع على أدلة كل فريق ومناقشة هذه الأدلة فليرجع إلى الكفاية ص ٢٨٤ ـ ٣٩٧ ومقدمة ابن الصلاح ص ٤٩ ـ ٥٠ ومعرفة علوم الحديث ص ٢٦ ـ ٢٧ ونزهة النظر ص ٤١ ـ ٤٢ والباعث الحثيث ص ٤٨ ـ ٤٩ وتدريب الراوي ١/١٩٨ ـ ٢٠٦ وجامع الأصول ١/١١٧ ـ ١١٩ وشرح النزهة للقاري ص ١١١ ـ ١١٣ وتوضيح الأفكار ١/٢٨٧ ـ ٣١٥ وقواعد التحديث ص ١٣٣ ـ ١٤١ وإلى كتاب قواعد في علوم الحديث وكلام محققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص ١٣٨ وغيرها من كتب مصطلح الحديث.

(٢) تدريب الراوي ١/١٩٨.

(٣) ص ٦.

(٤) ص ٤٩.

(٥) جامع الأصول ١/١١٧ ـ ١١٨.

(٦) في نزهة النظر ص ٤١.

وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي ، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر ، وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدد إما بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهاية له ، وإما بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة ، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض » أ. هـ .

وأما المذهب الثاني: المرسل حجة مطلقاً، نُقل هذا المذهب عن مالك ـ في المشهور عنه ـ وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه رواها آلبلقيني عنه وعدّها من زوائد فوائده لأنه لم يروها أهل علوم الحديث عن أحمد[1]، وقد رواها أيضاً تلميذ البلقيني الحافظ ابن حجر ولكنها في مراسيل التابعين[1].

قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة[2]: «وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم» أ. هـ.

فينظر في نقل البلقيني وابن حجر عن أحمد.

ونقل السيوطي[3] عن النووي في شرح المهذب قوله: وقيّد ابن عبد البر وغيره ذلك بما إذا لم يكن مرسله ممن لا يحترز ويرسله عن غير الثقات، فإن كان فلا خلاف في رده وقال غيره: محل قبوله عند الحنفية ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فإن كان غير فلا لحديث [ثم يفشو الكذب] صححه النسائي.

ثم نقل السيوطي[4] قول ابن جرير: أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم انكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين[5]. قال ابن عبد البر:

---

(١) توضيح الأفكار ١/٢٩٢.

(٢) ص ٢٤.

(٣) في التدريب ١/١٩٨.

(٤) في التدريب ١/١٩٨.

(٥) قال الصنعاني في توضيح الأفكار ١/٢٩٢ : «إن هذا النقل الذي نقله ابن جرير وقوله: (إنه لم يأت عن أحد إنكاره إلى رأس المائتين) ونقله ابن الحاجب أيضاً، فيه امران: الأول: قد نقل عن سعيد بن المسيب ـ وهو من كبار التابعين كما عرفت ـ إن المرسل ليس بحجة، ومثله نقله الحافظ ابن حجر عن ابن سيرين، وبه يعرف بطلان الاجماع، وأن دعوى أنه لم يأت فيه خلاف إلا من =

. . . .

. . . .

كأنه يعني أنه الشافعي أول من رده.

وبالغ بعضهم فقوّاه على المسند، وقال: من أسند فقد أحالك ومن أرسل فقد تكفل لك» أ. هـ.

وإنما احتجوا بالمرسل بناء على الظاهر من حال التابعي، وحسن الظن به عندما يسند المروي الى النبي ﷺ، مباشرة، انه ما يروي حديثه إلا عن الصحابي، ولا شك أنه ثقة، وإنما حذف لسبب من الأسباب، كما إذا كان يروي ذلك الحديث عن جماعة من الصحابة. كما ذكر عن الحسن البصري أنه قال: إنما أطلقه إذا سمعته من سبعين من الصحابة[1].

وقال القرافي في شرح التنقيح[2]: «حجة الجواز أن سكوته عنه مع عدالة الساكت، وعلمه ان روايته يترتب عليه شرع عام، فيقتضي ذلك أنه ما سكت عنه إلا وقد جزم بعدالته، فسكوته كإخباره بعدالته، وهو لو زكّاه عندنا، قبلنا تزكيته، وقبلنا روايته، فكذلك سكوته عنه، حتى قال بعضهم: إن المرسَل أقوى من المسند بهذا الطريق؛ لأن المرسِل قد تذمَّم الراوي وأخذه في ذمته عند الله تعالى، وذلك يقتضي وثوقه بعدالته، وأما إذا أسند فقد فوّض أمره للسامع ينظر فيه، ولم يتذمَّمْهُ، فهذه الحالة أضعف من الارسال» أ. هـ.

وأما المذهب الثالث: فهو قبول المرسل بشروط، وهو مذهب الشافعي وبعض أهل العلم، وقد صرح الامام الشافعي في الرسالة[3] أنه يقبل المرسل بشروط:

أحدها: أن يكون المرسل ممن يروي عن الثقات أبداً ولا يخلط روايته.

= بعد المائتين غير صحيح، ويؤيد بطلان دعوى الاجماع أنه حكي عن أبي اسحاق الاسفرائيني أنه لا يقبل المرسل مطلقاً، حتى مرسل الصحابة، قال: لا لأجل الشك في عدالتهم؛ بل لأجل أنهم قد يروون عن التابعين، قال: إلا أن يخبر الصحابي عن نفسه أنه لا يروي إلا عن النبي ﷺ أو عن صحابي، فحينئذ يجب العمل بما يرويه.

وذكر ابن بطال عن الشافعي أن المرسل عنده ليس بحجة حتى مرسل الصحابة، وبهذا تعرف أن المسألة غير إجماعية فلا يتم لهم ولمن تبعهم دليلاً على ذلك» أ. هـ.

(١) شرح النزهة للقاري ص ١١١.

(٢) ص ١٦٤ نقلاً عن قواعد التحديث ص ١٣٤.

(٣) الرسالة ص ١٩٣ ـ ١٩٧

الصحابة كسعيد بن المسيب[1] - أو صغيراً كمحمد بن شهاب الزهري[2] ويحيى بن سعيد الأنصاري[3]. قال في طلعة الأنوار:

ما رفع التابع مرسل وقيل كبيرهم لكن ذاك المستطيل

(١) هو سعيد بن المسيب بن حزن الامام أبو محمد المخزومي أحد الاعلام وسيد التابعين ثقة حجة فقيه رفيع الذكر رأس في العلم والعمل مات سنة أربع وتسعين الكاشف ١/٢٩٦.

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، وكنيته أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته واتقانه، مات سنة خمس وعشرين ومائة وقيل مثل ذلك بسنة أو سنتين التقريب ٢/٢٠٧ والكاشف ٣/٨٥.

(٣) هو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الامام أبو سعيد الأنصاري. حافظ فقيه حجة مات سنة ثلاث وأربعين ومائة الكاشف ٣/٢٢٥.

ثانيها: أن يكون بحيث إذا شارك أهل الحفظ في أحاديثهم وافقهم ولم يخالفهم إلا بنقص لفظ لا يختل به المعنى.

ثالثها: أن يكون من كبار التابعين الذين التقوا بعدد كبير من الصحابة كسعيد بن المسيب.

وهذا الشرط وإن كان منصوصاً في كلام الشافعي في الرسالة[1]، فقد خالفه عامة أصحابه، فأطلقوا القول بقبول مراسيل التابعين إذا وجدت فيها الشروط الباقية

رابعها: أن يعتضد ذلك الحديث المرسل:

أ - بمسند يجيء من وجه آخر صحيح أو حسن أو ضعيف.

ب - أو بمرسل آخر لكن بشرط أن يكون ذلك المرسل يخرجه من ليس يروي عن شيوخ راوي المرسل الأول ليغلب على الظن عدم اتحادهما.

جـ - وكذا إذا اعتضد بقول بعض الصحابة.

د - أو فتوى عوام أهل العلم.

(١) المصدر السابق ص ٤٦١

. . . .

(تنبيه): ينبغي قراءة المسيب بكسر الياء، اتقاء دعائه، اذ قال لما فتحها أهل العراق: سيّبوني سيّبهم الله.

ثم اعلم أن حكم المرسل الضعف عند أكثر المحدثين، ومنهم الامام الشافعي[١]، للجهل بحال الساقط، اذ يحتمل أن يكون غير صحابي، واذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفاً وأن يكون ثقة، وبتقدير كونه ثقة يحتمل أنه روى عن تابعي أيضاً ويحتمل أنه ضعيف، وهكذا إلى ما لا نهاية له عقلاً، والى ستة أو سبعة استقراء، إذ هو أكثر ما وُجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض مثال المرسل: ما رواه الامام مالك في موطئه[٢] عن زيد بن أسلم[٣] عن عطاء بن يسار[٤] أن رسول الله ﷺ قال: ان شدة الحر من فيح جهنم . . الحديث.

---

(١) هو الامام محمد بن أدريس أبو عبد الله المطلبي المكي الشافعي، ناصر الحديث. مات سنة أربع ومائتين في آخر رجب، مناقبة كثيرة. قال ابن حجر: وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين. الكاشف ٣/١٦ والتقريب ٢/١٤٣.

(٢) أخرجه الامام مالـك في كتاب (١) وقـوت الصلاة بـاب (٧) النهي عن الصلاة بـالهاجـرة حديث رقم (٢٧) ١/١٥ تحقيق عبد الباقي.

(٣) زيد بن أسلم الفقيه العمري. قال ابن عجلان: ما هِبْتُ أحداً هيبتي زيد بن أسلم توفي سنة ست وثلاثين ومائة. الكاشف ١/٢٦٣.

(٤) هو عطاء بن يسار الهلالي القاصي مولى ميمونة. كان من كبار التابعين وعلمائهم مات سنة ثلاث ومائة. الكاشف ٢/٢٣٣.

(١٧) الحديث الغريب(*)

(وقل غريب) هو لغة المنفرد عن وطنه، سمي الحديث بذلك لانفراد

(*) **تعريفه: لغة**: صفة مشبهة بمعنى المنفرد أو البعيد عن أقاربه.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي تفرد راويه بروايته عمن يجمع حديثه لضبطه وعدالته كالزهري وقتادة وأشباههما[١].

وإنما سمي غريباً لأنه حينئذ كالغريب الوحيد الذي لا أهل عنده، أو لبعده عن مرتبة الشهرة فضلاً عن التواتر.

وأنت ترى أنهم اشترطوا فيه أن يكون المروي عنه ممن تجمع رواياته ويقبل عليه المحدثون، ومع هذا فقد تفرد عنه واحد، وبهذا الشرط يفارق الفرد الظاهر، وإن كانت الحقيقة أنه لا فرق بينهما[٢].

أقسام الغريب بحسب موضع الغرابة فيه:

١ ـ **الغريب متناً واسناداً**: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد مثاله: حديث محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ﷺ: كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم. متفق عليه.

فهذا الحديث تفرد به أبو هريرة، ثم تفرد به عنه أبو زرعة، وتفرد به عن أبي زرعة عُمارة، وتفرد به أيضاً عن عمارة محمد بن فضيل.

ويعبّر الترمذي عن هذا القسم بمثل قوله: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه[٣].

٢ ـ **الغريب اسناداً لا متناً**: وهو الحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٣ وتدريب ٢/١٨٠ ـ ١٨١ وتوضيح الافكار ٢/٤٠٦.
(٢) هامش توضيح الأفكار ٢/٤٠١ ـ ٤٠٢.
(٣) منهج النقد ص ٣٩٧.

. . . .

. . . .

الصحابة، إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب[1].

وفيه يقول الترمذي غريب من هذا الوجه.

ومن أمثلته كما قال ابن سيد الناس: حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ ـ قال: الأعمال بالنية.

قال الخليلي في الارشاد: أخطأ فيه عبد المجيد وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه، قال: فهذا مما أخطأ فيه الثقة، قال ابن سيد الناس: هذا اسناد غريب كله والمتن صحيح[2].

٣ ـ الغريب متناً لا اسناداً: قال ابن الصلاح في مقدمته[3]: «فلا يوجد إذاً ما هو غريب متناً وليس غريب اسناداً، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون فإنه يصير غريباً مشهوراً، وغريباً متناً وغير غريب اسناداً لكن بالنظر إلى أحد طرفي الاسناد، فإن اسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول، متصف بالشهرة في طرفه الآخر، كحديث [إنما الأعمال بالنيات] وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشتهرة» أ. هـ.

قال العراقي[4]: «استبعد المصنف ـ ابن الصلاح ـ وجود حديث غريب متناً لا اسناداً إلا بالنسبة إلى طرفي الاسناد، وأثبت أبو الفتح اليعمري هذا القسم مطلقاً من غير حمل له على ما ذكره المصنف، فقال في شرح الترمذي: الغريب على أقسام: غريب سنداً ومتناً، ومتناً لا سنداً، وسنداً لا متناً وغريب بعض السند فقط، وغريب بعض المتن فقط.

ثم أشار إلى أنه أخذ ذلك من كلام محمد بن طاهر المقدسي فإنه قسّم الغرائب والافراد إلى خمسة أنواع: خامسها: أسانيد ومتون ينفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم

---

(١) مقدمه ابن الصلاح ص ٢٤٤ وتدريب الراوي ٢/١٨٢.

(٢) تدريب الراوي ٢/١٨٢ ـ ١٨٣.

(٣) ص ٢٤٥.

(٤) التقييد والايضاح ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

وسنن يتفرد بالعمل بها أهل مصر لا يعمل بها في غير مصرهم. ثم تكلم أبو الفتح على الاقسام التي ذكرها ابن طاهر إلى أنه قال: وأما النوع الخامس فيشمل الغريب كله سنداً ومتناً أو أحدهما دون الآخر.

قال: وقد ذكر أبو محمد بن أبي حاتم بسند له أن رجلاً سأل مالكاً عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال له مالك: إن شئت خلِّل وإن شئت لا تخلِّل. وكان عبد الله بن وهب حاضراً فعجب من جواب مالك، وذكر لمالك في ذلك حديثاً بسند مصري صحيح، وزعم أنه معروف عندهم فاستعاد مالك الحديث واستعاد السائل فأمره بالتخليل هذا أو معناه. انتهى كلامه.

والحديث المذكور رواه أبو داود والترمذي من رواية ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو المغافري عن أبي عبد الرحمن الحيلي عن المستورد بن شداد، قال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة. انتهى.

ولم ينفرد به ابن لهيعة. بل تابعه عليه الليث بن سعد وعمرو بن الحريث كما رواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه عبد الله بن رهب عن الثلاثة المذكورين وصححه ابن القطان لتوثيقه لابن أخي ابن وهب، فقد زالت الغرابة عن الاسناد بمتابعة الليث وعمرو بن الحارث لابن لهيعة والمتن غريب والله أعلم.

ويحتمل أن يريد بكونه غريب المتن لا الاسناد أن يكون ذلك الاسناد مشهوراً جادة لعدة من الأحاديث بأن يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض ويكون المتن غريباً لانفرادهم به والله أعلم» أ. هـ.

٤ ـ **الغريب بعض المتن**: وهو ما انفرد فيه راويه بزيادة في متنه مثل حديث: جُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً.

روي عن تسعة من الصحابة على هذا اللفظ، ورواه عمرو بن يحيى بن عمارة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري بلفظ: الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام. فزاد الاستثناء وهذا يرجع إلى الأول، فإنه غريب إسناداً ومتناً من حيث هذه الزيادة[١].

(١) منهج النقد ص ٣٩٩.

راويه عن غيره. واصطلاحاً هو (ما) أي الحديث الذي (روا)ه (راو) واحد (فقط) أي تفرّد في المتن أو الاسناد بأمر لا يذكره غيره من الرواة، مثاله ما جاء مرفوعاً: [الولاء لحمة[1] كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب][2] فإنه تفرد به عبد الله بن دينار[3] عن ابن عمر.

(١) بضم اللام وسكون الحاء المهملة هي قرابة مجازاً،ويروى كلحمة الثوب أي ان الولاء يجري مجرى النسب في الميراث كما تخالط اللحمة سدى الثوب حتى يصيرا كالشي الواحد.
(٢) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ٢ /١٩٨ وعزاه للطبراني في الكبير عن عبدالله بن أبي أوفى والحاكم في المستدرك والبيهقي في سننه عن ابن عمر ورمز لصحته.
(٣) هو عبد الله بن دينار المدني. مات سنة سبع وعشرين ومائة. الكاشف ٢/٧٥.

---

٥ ـ **الغريب بعض السند**: مثل الحديث الذي تفرد به يحيى بن أيوب الغافقي في النهي عن الرياء في العلم، حيث رواه متصلاً، ورواه غير مرسلاً.

فالحديث مشهور بروايته عن يحيى مرسلاً، لكنه غريب من طريق يحيى بن أيوب المتصلة[1].

حكمه: «ينقسم الغريب إلى صحيح كأفراد الصحيح وإلى غير الصحيح وهو الغالب على الغرائب، قال أحمد بن حنبل، لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء.

وقال مالك: شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس، وقال عبد الرزاق: كنا نرى أن غريب الحديث خير فإذا هو شر وقال ابن المبارك: العلم الذي يجيئك من ههنا وههنا: يعني المشهور. رول البيهقي في المدخل، وروى عن الزهري قال: حدثت على بن الحسين بحديث، فلما فرغت قال: أحسنت، بارك الله فيك، هكذا حدِّثنا، قلت: ما أراني الا حدثتك بحديث أنت أعلم به مني، قال: لا تقل ذلك، فليس من العلم ما لا يعرف، إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه الالسن. وروى ابن عدي عن أبي يوسف قال: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب غريب الحديث كذب ومن طلب المال بالكيمياء، أفلس[2]» أ. هـ.

(١) منهج النقد ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩.
(٢) تدريب الراوي ٢/١٨٢.

. . . .

وكحديث [انما الأعمال بالنيات][1] رواه عبد المجيد[2] عن زيد بن أسلم قال الخليلي[3]: أخطأ عبد المجيد وهو غير محفوظ من حديث زيد بوجه وحكمه: أنّ فيه الصحيح والحسن والضعيف وهو الغالب. قال الامام أحمد[4] - رحمه الله تعالى: لا تكتبوا الغرائب فإنها مناكير وغالبها عن الضعفاء[5].

---

(١) رواه البخاري في بدء الوحي باب (١) حديث (١) فتح ١/ ٩ وفي كتاب الايمان باب (٤١) حديث (٥٤) ١/ ١٣٥ وفي كتاب العتق باب (٦) حديث (٢٥٢٩) فتح ٥/ ١٦٠ وفي كتاب مناقب الامصار باب (٤٥) حديث (٣٨٩٨) فتح ٧/ ٢٢٦ وفي كتاب النكاح باب (٥) حديث رقم (٥٠٧٠) فتح ٩/ ١١٥.
ومسلم في كتاب الامارة باب (٤٥) حديث (١٩٠٧) مسلم ٣/ ١٥١٥ - ١٥١٦
وأبو داود في الطلاق باب فيما عني به الطلاق والنيات حديث (٢٢٠١) ٢/ ٢٦٢ والترمذي في كتاب فضائل الجهاد باب (١٦) حديث رقم (١٦٤٧) ٤/ ١٧٩ - ١٨٠

(٢) هو عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، قال أحمد: ثقة يغلو في الارجاء توفي سنة ست ومائتين الكاشف ٢/ ١٨٢.

(٣) هو الخليل بن عبد الله بن أحمد بن ابراهيم الخليلي القزويني، أبو يعلى، محدث حافظ عالم بالرجال. توفي في آخر سنة ست وأربعين وأربعمائه. من تصانيفه: الارشاد في معرفة المحدثين. معجم المؤلفين ٤/ ١٢١.

(٤) هو الامام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال أبو عبد الله. توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين عن سبع وسبعين سنة. الكاشف ١/ ٢٦.

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٤ وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٠٩.

وكلُّ ما لم يتصلْ بحالِ اسنـادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصـالِ

(١٨) الحديث المنقطع(*)

(وكل ما) أي حديث (لم يتصل بحال) من الأحوال (اسناده) بأن سقط منه راو واحد أو أكثر، كان الساقط صحابياً أو غيره في أوله أولا (منقطع الأوصال) أي ما ذكر هو المنقطع. والاوصال جمع وصل، أصله المفصل تمم به البيت،

(*) **تعريفه: لغه**: هو اسم فاعل من الانقطاع ضد الاتصال

واصطلاحاً: اختلف في المنقطع على أقوال[١]، منها ضعيفة[٢]، ومنها ما يدخل في الآخر، وسأقتصر هنا على القولين المشهورين:

الأول: هو الذي لم يتصل اسناده على أي وجه كان انقطاعه، سواء ترك ذكر الراوي من أول الاسناد أو أوسطه أو آخره، غير أن أكثر ما يوصف بالانقطاع رواية مَنْ دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر.

فيدخل في هذا التعريف المرسل والمعضل والمعلق ، فهو أعم منها مطلقاً ، لاختصاص المرسل بحذف الصحابي ، واختصاص المعضل بما سقط منه اثنان فأكثر على التوالي ، واختصاص المعلق بحذف أول الاسناد .

وهذا التعريف هو الذي عليه الجمهور من الفقهاء والمحدثين، منهم الخطيب وابن عبد البر وغيرهما[٣].

الثاني: هو ما سقط من رواته راوٍ واحد قبل الصحابي في الموضع، أي موضع كان، وان تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد، فيكون منقطعاً من

---

(١) انظر توضيح الأفكار ١/٣٢٤ ـ ٣٢٥ ومقدمة ابن الصلاح ص ٥١ ـ ٥٣ ومعرفة علوم الحديث ص ٢٧ ـ ٢٩ وجواهر الأصول ص ٤٥

(٢) وهو ما قيل في تعريفه: ما روي عن تابعي، أو عمن دونه موقوفاً عليه قولاً أو فعلاً. قال ابن الصلاح في مقدمته ص ٥٣ .وهذا غريب بعيد. وقال النووي: «وهذا غريب ضعيف بعيد». شرح النزهة ص ١١٤.

(٣) انظر الباعث الحثيث ص ٥٠ وشرح النزهة للقاري ص ١١٤ وجواهر الأصول ص ٤٥ .

. . . .

وهذا الحد للحافظ ابن عبدالبر[1] والمشهور أنه: ما سقط من رواته واحد قبل الصحابي في الموضع الواحد من أي موضع كان، والأول أقرب للمعنى

(1) هو العلم حافظ المغرب أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي صاحب الاستيعاب والكافي وغيرها من الكتب توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

مواضع وهذا هو المشهور[1].

وخرج بقولنا: راوٍ واحد: المعضل، وخرج بقولنا قبل الصحابي: المرسل **مثاله: مثل له ابن الصلاح[2]: بما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن ابن اسحاق عن زيد بن يُثَيْعٍ عن حذيفة مرفوعاً: ان وليتموها أبا بكر فقوي أمين... الحديث. قال[3]: «فيه انقطاع في موضعين:**

أحدهما: إن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان ابن أبي شيبة الجندي عن الثوري.

والثاني: ان الثوري لم يسمعه من أبي اسحاق، وإنما سمعه من شريك عن أبي اسحاق[4].

حكمه: نقل الصنعاني[5] عن ابن حجر قوله: وقد قال السمعاني:

مَنْ منع من قبول المراسيل فهو أشد منعاً لقبول المنقطعات.

ومَنْ قبل المراسيل اختلفوا: وعلى هذا مذهب من يفرق بين المرسل والمنقطع».

(1) انظر تدريب الراوي ٢٠٨/١ حيث قال: «... ثم ان هذا القول هو المشهور بشرط أن يكون الساقط واحداً فقط أو اثنين لا على التوالي كما جزم العراقي وشيخ الاسلام». وانظر الباعث ص ٥٠ وشرح النزهة للقاري ص ١١٤ وجواهر الأصول ص ٤٥.

(2) في مقدمته ص ٥٢ نقلاً عن الحاكم في (معرفته علوم الحديث) ص ٢٨ ـ ٢٩.

(3) أي ابن الصلاح في مقدمته.

(4) قد قرر الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٩: ان سماع عبد الرزاق من سفيان الثوري واشتهاره به معروف وكذلك سماع الثوري من أبي اسحاق واشتهاره به معروف، ولكن في هذا الحديث بالذات لم يسمعه عبد الرزاق من الثوري، والثوري لم يسمعه من أبي اسحاق.

(5) انظر توضيح الأفكار ٣٢٩/١.

. . . .

اللغوي، لأن الانقطاع ضد الاتصال، وهو أعم لصدقه على المعلق والمرسل والمعضل، لكن الثاني أكثر استعمالاً.

وأعلم أن المنقطع من صفات الإسناد بخلاف المقطوع[1]، فإنه من صفات المتن.

وحكم المنقطع الضعف عند غير الامام مالك رحمه الله تعالى.

(١) لأن المقطوع هو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل، وقد يكون السند متصلاً إلى ذلك التابعي، على حين أن المنقطع يعني أن اسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تَعَلُّق له بالمتن.

وقد نقل الصنعاني[1] عن الجوزجاني أنه قال في مقدمة كتابه في الموضوعات: المعضل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة.

(١) أنظر توضيح الأفكار ١ /٣٢٩.

(١٩) الحديث المعضل(*)

(والمعضل) بصيغة اسم المفعول، لغة مأخوذ من قوله: أعضله فلان اذا أعياه أمره، سمي الحديث بذلك لأن المحدث الذي حدث به كأنه أعضله وأعياه

(*) تعريفه: لغة: المُعْضَل ـ بفتح الضاد ـ اسم مفعول من :عضله بمعنى أعياه، وأهل الحديث يقولون: أعضله فهو معضل(١)، قال ابن الصلاح(٢): «وهو اصطلاح مشكل من حيث اللغة» أ. هـ. أي لأن معضلاً ـ بفتح الضاد ـ لا يكون الا من ثلاثي لازم، عدّي بالهمزة، وهذا لازم معها. قال ـ أي ابن الصلاح(٣): «وبحثت فوجدت له قولهم: أمر عضيل أي: مستغلق شديد» وفعيل بمعنى فاعل، يدل على الثلاثي، فعلى هذا يكون لنا عضل قاصراً، وأعضل متعدياً كما قالوا: ظلم الليل وأظلم(٤).

وتعقبه السخاوي: بأن أعضل بمعنى مستغلق لازم، وإنما المتعدي: أعضل بمعنى أعيا ،فإشكال المأخوذ باق غير مندفع، فالأولى أنه من أعضله بمعنى أعياه، ففي القاموس: عضل عليه الأمر، ضيق، وبه الأمر: اشتد، كأعضل وأعضله، وتعضل الداء الاطباء فأعضلهم فكأن المحدث أعضله وأعياه، فلم ينتفع به من يرويه عنه(٥).

واصطلاحاً: هو ما سقط من اسناده اثنان فأكثر بشرط التوالي، سواء أكان السقوط من مبدأ السند، أو من منتهاه، أو من أثنائه، أما إذا لم يتوال فهو منقطع من موضعين. قال العراقي: ولم أجد في كلامهم اطلاق المعضل عليه(٦).

مثاله: قول مالك في الموطأ: بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: [للملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يُكَلّف من العمل إلا ما يطيق] فإن مالكاً وصله خارج الموطأ

---

(١) انظر توضيح الأفكار ١/٣٢٣.
(٢) في مقدمته ص ٥٤.
(٣) نفس المصدر والصفحة.
(٤) تدريب الراوي ١/٢١١.
(٥) انظر توضيح الأفكار ١/٣٢٧ ـ ٣٢٨ وشرح النزهة للقاري ص ١١٣.
(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٤ وتدريب الراوي ١/٢١١ والمهذب ص ٣٦.

فلم ينتفع به من يرويه، واصطلاحاً الحديث (الساقط منه) أي من سنده (اثنان) فصاعداً من أي موضع، كأن سقط الصحابي والتابعي، أو التابعي وتابعه، أو اثنان قبلهما لكن بشرط توالي الساقطين، أما اذا سقط واحد بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الاسناد واحد آخر فهو منقطع في موضعين.

مثال المعضل ما رواه الامام مالك رحمه الله تعالى في الموطأ [1] أنه قال: بلغني عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: [للملوك طعامه وكسوته]. . الحديث.

فإن مالكاً وصله خارج الموطأ عن محمد بن عجلان[2] عن أبيه[3] عن أبي هريرة، فعرفنا بذلك سقوط اثنين.

وحكمه انه من أقسام الضعيف.

---

(١) رواه الامام مالك في كتاب الاستئذان (٥٤) باب (١٦) الأمر بالرفق بالمملوك حديث رقم (٤٠) ٢/ ٩٨٠ بتحقيق عبد الباقي.
وأخرجه مسلم في كتاب الايمان (٢٧) باب (١٠) اطعام المملوك مما يأكل حديث رقم (٤١) مسلم ٣/ ٢٧.

(٢) هو محمد بن عجلان المدني الفقيه الصالح وثقه أحمد وابن معين. توفي سنة ثمان وثلاثين ومائة انظر الكاشف ٣/ ٦٩.

(٣) عجلان مولى فاطمة بنت عتبة المدني. روى عن أبي هريرة وغيره، وروى عنه ابنه محمد وبكير بن الاشج انظر الكاشف ٢/ ٢٢٦ والتقريب ٢/ ١٦.

عن محمد بن عجلانِ عن أبيه عن أبي هريرة، فعرفنا بذلك سقوط اثنين على التوالي من السند في رواية الموطأ[1].

حكمه: قال الجوزجاني في أول موضوعاته: المعضل عندنا أسوأ حالاً من المنقطع[2]. . . وهو من أقسام المردود بسبب سقط من السند.

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢١٢ ومقدمة ابن الصلاح ص ٥٤ ـ ٥٥

(٢) نقله السيوطي في التدريب ١/ ٢١٣.

(٢٠) الحديث المدلس(*)

(وما) أي والحديث الذي (أتى) حال كونه (مدلساً) بفتح اللام المشددة (نوعان) وهو لغة مأخوذ من الدلس بالتحريك، وهو اختلاط الظلام بالنور، سمي

(*) **تعريفه: لغة**: المدلس اسم مفعول من التدليس واشتقاقه من الدَّلَس، وهو اختلاط الظلام بالنور ومنه التدليس في البيع يقال: دلّس فلان على فلان، أي: ستر عنه العيب الذي في السلعة، أو في متاعه، كأنه لتغطيته على الواقف عليه أظلم أمره، وكذلك لاشتراكها في الخفاء[١].

واصطلاحاً: إخفاء عيب في الاسناد، وتحسين لظاهره[٢].

أنواعه: المدلس ثلاثة أنواع: مدلس الاسناد، ومدلس الشيوخ، ومدلس التسوية.

مدلس الاسناد: وهو أن يروي عمن قد سمع ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه[٣].

وقيل: هو ما رواه الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً، أنه سمع منه بصيغة لا تقتضي اتصالاً كـ: عن فلان. وقال فلان وأن فلاناً قال كذا[٤].

مثاله: ما حكى ابن خشرم: كنا يوماً عند سفيان بن عيينة، فقال: عن الزهري، فقيل له: أحدّثك الزهري؟ فسكت، ثم قال: قال الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لم اسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري. رواه الحاكم[٥].

---

(١) انظر نزهة النظر ص ٤٢ وفتح المغيث ١/١٦٩ وتوضيح الأفكار ١/٣٤٦ ومنهج ذوي النظر ص ٥٨ ـ ٥٩ وشرح النزهة للقاري ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) تيسير مصطلح الحديث ص ٧٨.

(٣) التقيد والايضاح ص ٩٧ رواه عن البزار وابن القطان في معرفة كتاب الوهم معلقاً على تعريف ابن الصلاح للمدلس. وانظر فتح المغيث ١/١٧٠ ومنهج ذوي النظر ص ٥٩.

(٤) انظر ابن الصلاح في مقدمته ص ٦٦ وجواهر الأصول ص ٤٩ وتدريب الراوي ١/٢٢٣ ـ ٢٢٤ والباعث الحثيث ص ٣٢ ومنهج ذوي النظر ص ٥٩.

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٦٦ والحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٠٥ والسيوطي في التدريب ١/٢٢٤ والباعث الحثيث ص ٣٢.

الحديث بذلك لاشتراكهما في الخفاء النـوع الأول: تدليس الاسنـاد، وهو أن يسقط الراوي اسم شيخه ويرتقي إلى شيخ شيخه أو من فوقـه ممن هو معـاصر لذلك الراوي، فيسند ذلك إليه بلفظ لا يقتضي اتصالاً لئلا يكون كذباً كقولـه: عن فلان، وإلى هذا أشار بقولـه (الأول الاسقاط للشيـخ) الذي حـدثه لكـونه

فإن أتى الراوي فيما رواه عمن لم يسمعه منه بصيغة تقتضي الاتصال، كحدثني وأخبرني وسمعت منه كان كاذباً لا مدلساً.

حكمه: هو مكروه جداً وذمّه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذماً له، يروى عنه أنه قال: التدليس أخو الكذب، وقال: لأن أزني أحب إليّ من أن أدلس[1]. وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر والتنفير عنه[2].

واختلفوا في رواية من عُرف بذلك، فمن الحفاظ من جرح من عرف بهذا التدليس من الرواة، فرد روايته مطلقاً، وإن أتى بلفظ الاتصال ولو لم يعرف أنه دلس: إلّا مرة واحدة، كما قد نص عليه الشافعي رحمه الله[3].

والصحيح التفصيل[4]: فإن رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فيرد.

وإن صرّح فيه بالسماع كقوله: سمعت أو حدثنا وشبهها، فمقبول محتج به، لأن التدليس ليس كذباً، وإنما هو ضرب من الابهام كشفته الرواية المصرح فيها، وفي الصحيحين وغيرهما من هذا الضرب كثير[5]...

مدلس الشيوخ: هو ما لم يسقط فيه الراوي شيخه الذي روى عنه، لكن وصفه بغير ما اشتهر به من اسم، أو كنية أو لقب، أو نسبه إلى قبيلة أو بلدة، أو صفة لئلا يعرف تعمية لأمره وتوعيراً للوقوف على حاله[6].

(١) الكفاية ص ٣٥٦ وفتح المغيث ١/١٧٧ ومنهج ذوي النظر ص ٦٠.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٧ والباعث الحثيث ص ٣٢ وجواهر الأصول ص ٤٩
(٣) الباعث الحثيث ص ٣٢.
(٤) ابن الصلاح في مقدمته ص ٦٧ وجواهر الأصول ص ٤٩.
(٥) المصدرين السابقين وفتح المغيث ١/١٧٥ ـ ١٧٦ ومنهج ذوي النظر ص ٦٠.
(٦) الباعث الحثيث ص ٣٣ وفتح المغيث ١/١٧٩.

صغيراً أو ضعيفاً ولو عند غيره فقط (وأن * ينقل عمن) أي عن شيخ شيخه فمن (فوقه) ومن عرف للمدلس ـ وهو فاعل التدليس ـ لقاؤه (بـ) لفظ موهم للسماع ولا يقتضيه مثل (عن) فلان (وأن) بالتسكين هنا للوقف وأصلها التشديد، مثل: أن فلاناً، ومثلهما: قال فلان، وإن لم يعاصر المدلس المروي عنه فلا يسمى

وفي هذا النوع تضييع للمروي عنه ـ لأن الراوي لما وصفه بمالم يشتهر به، فكأنه لم يذكره، فقد ضيعه ـ وتضييع للمروي أيضاً بسبب عدم التنبه لذلك الموصوف بما لم يشتهر به، فيصير بعض رواته مجهولاً فلا يقبل ذلك الحديث[1].

مثاله: قول ابن مجاهد أحد القراء: حدثنا **عبد الله** بن أبي **عبد الله**، يريد **عبد الله** بن أبي داود السجستاني صاحب السنن[2].

حكمه: كراهيته أخف من الأول، وتتفاوت الكراهة بحسب الغرض الحامل عليه، فتارة يكره كما إذا كان أصغر سناً منه، أو نازل الرواية، ونحو ذلك، وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقه فدلّسه لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه وكنيته[3].

مدلس التسوية: وهو ما رواه الراوي عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فأسقط الضعيف ورواه عن الثقة الثاني بلفظ محتمل[4].

مثاله: ما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتاب (العلل) قال: سمعت أبي... وذكر الحديث الذي رواه إسحق بن راهويه عن بقية، قال: حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً [لا تحمدوا اسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه] فقال أبي: إن هذا الحديث قلّ من يفهمه، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن اسحق ابن أبي فروه عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب وهو أسدي، فكنّاه بقية ونسبه إلى بني أسد لكيلا يفطن له إذا ترك إسحق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي له، قال: وكان بقية من أفعل الناس لهذا[5] أ. هـ.

(١) المهذب في مصطلح الحديث ص ٣٨.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٦.
(٣) الباعث الحثيث ص ٣٣ وجواهر الأصول ص ٥٠.
(٤) التقييد والايضاح ص ٩٥ ـ ٩٦ والمهذب في مصطلح الحديث ص ٣٨.
(٥) التقييد والايضاح ص ٩٦ والمهذب في مصطلح الحديث ص ٣٩.

والثانِ لا يُسْقِطهُ لكن يصِفْ أوصافَهُ بما به لا ينعرفْ

تدليساً على المشهور، وعلى مقابله، فالتدليس أن يحدث الرجل عمن لم يسمع منه بلفظ غير صريح في السماع.

قال ابن عبد البر: وعلى هذا فما سلم من التدليس لا مالك ولا غيره.

وحكمه: عدم قبول المدلس فيه، ولكن إذا صرح المدلِّس المعروف بالتدليس بما يقتضي الاتصال كأن يقول: سمعت أو حدثنا أو أخبرنا، وكان ثقة قُبل مرويه والنوع الثاني، من نوعي التدليس: تدليس الشيوخ: وهو أن يسمى شيخه الذي سمع منه بغير اسمه المعروف أو بصفة بما لم يشتهر به من كنية أو لقب أو نسبة إلى بلد أو قبيلة لأجل أن تصعب على غيره الطريق، وإلى هذا أشار بقوله: (والثان) بحذف الياء للضرورة هو أنه (لا يسقطه) أي لا يسقطه شيخه الذي حدّثه بالحديث بل يذكره و(لكن يصف أوصافه) أي يذكر أوصاف الشيخ (بما) أي بالشيء الذي (به) أي بذلك الشيء (لا ينعرف) ولا يشتهر به الشيخ.

مثاله: قول أبي بكر بن مجاهد[1]: حدثنا عبد الله بن أبي عبدالله

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي ولد ببغداد سنة خمس وأربعين ومائتين، شيخ القراء في عصره توفي سنة أربع وعشرين وثلثمائة.

حكمه: هذا النوع من أفحش أنواع التدليس وأشدهما في الذم، لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويجده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر، فيحكم له بالصحة، وهذا غرور شديد ويليه في الضرر النوع الأول[1]

تنبيه: قال بعض المحدثين: التحقيق: انه ليس في التدليس إلّا قسمان: تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ وأما تدليس التسوية فيدخل في القسمين: فتارة يصف الراوي شيوخ السند بما لا يعرفون به من غير اسقطا فيكون تسوية الشيوخ وتارة يسقط الضعفاء فيكون تسوية السند، ويبدو ترجيح هذا الرأي إن امكن ترجيعه إلى النوعين السابقين[2].

---

(١) التقييد والايضاح ص ٩٦ والمهذب في مصطلح الحديث ص ٣٩.
(٢) المهذب في مصطلح الحديث ص ٣٩.

. . . .

ـ يريد به عبد الله بن أبي داود السجستاني، ولو قال الناظم:

والثاني لم يسقطه لكن يصف   أوصافه بما به لا يعرف

لكان صواباً، فإنه لا ينعرف لا يُعرف لغة.

وحكم تدليس الشيوخ يختلف بحسب الغرض الحامل عليه، فإن كان لضعف الشيخ المروي عنه فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء، فالحرمة لتضمنه الغش والخيانة ولا يُقبل خبره.

وإن كان لصغر سنه عن المدلِّس حتى شاركه في الأخذ عنه من هو دونه فالكراهة، ولا يقبل، لأنه رواية مجهول إلا إذا عُرف من روى عنه.

(٢١) الحديث الشاذ(*)

(وما يخالف) راوٍ (ثقة) أي عدل ضابط (فيه) أي في الحديث أي في متنه أو في سنده بزيادة أو نقصان (الملا) أي الجماعة الثقات فيما رووه ، أو من هو أحفظ أو أضبط مع عدم إمكان الجمع ، بأن كان يلزم من قبوله رد غيره (فالشاذ) أي فهو المسمى عندهم بالشاذ المشترط انتفاؤه في حد الصحيح ، أما إذا أمكن الجمع فلا

(*) **تعريفه** : **لغة** : الشاذ لغة من الانفراد، قال الجوهري : شذ يشذ ويشذ بضم الشين وكسرها ـ أي انفرد عن الجمهور(١).

واصطلاحاً: اختلفوا فيه على أقوال.

١ ـ **قال الحاكم** : الشاذ من الحديث هو الذي يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة(٢).

٢ ـ **وقال الشافعي** : ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره هذا ليس بشاذاً. أما الشاذ: أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس. هذا الشاذ من الحديث(٣).

٣ ـ وقيل : هو ما ليس له إلا اسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره، فما كان عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة توقف فيه، ولا يحتج به، وعليه الخليلي وجماعة(٤).

٤ ـ والتعريف الذي اعتمده الأكثرون هو: ما رواه المقبول مخالفاً لما هو أولى منه(٥) وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.

أنواعه: يقع الشذوذ في السند كما يقع في المتن:

مثاله في السند: ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن

---

(١) توضيح الأفكار ١/٣٧٧ وهامشه.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٩.

(٣) المصدر السابق ونقله عن الشافعي ايضاً الخطيب في الكفاية ص ١٤١.

(٤) جواهر الأصول ص ٤٧.

(٥) نزهة النظر ص ٣٥ والمهذب في مصطلح الحديث ص ٢٨ وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٦.

. . . .

يكون شاذاً ، ويقبل حديث الثقة حينئذ ، مثال الشذوذ في المتن ما رواه أبو داود[1] وغيره من حديث عبدالواحد بن زياد[2] عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً [إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه] فإن المحفوظ روايته من فعل النبي ﷺ لا من قوله ، وانفرد عبدالواحد بهذا اللفظ .

ومثاله في السند: ما رواه حماد بن زيد[3] عن عمرو بن دينار[4] عن عوسجة [ان رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ - ولم يدع وارثاً إلا مولى هو اعتقه][5]

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر حديث رقم (١٢٦١) ٢ / ٢١ .
(٢) هو عبد الواحد بن زياد العبدي البصري . مات سنة ست وسبعين ومائة انظر الكاشف ٢ / ١٩١ .
(٣) هو حماد بن زيد بن درهم الامام أبو اسماعيل الأزدي الأزرق أحد الأعلام . مات سنة تسع وسبعين ومائة في رمضان عن احدى وثمانين سنة الكاشف ١ / ١٨٧ - ١٨٨ .
(٤) هو عمرو بن دينار أبو محمد مولى قريش، مكي امام مات سنة ست وعشرين ومائه في أولها عن ثمانين سنة انظر الكاشف ٢ / ٢٨٤ .
(٥) رواه الترمذي في كتاب الفرائض ، باب في ميراث المَوْلى الأسفل حديث رقم (٢١٠٦) ٤ / ٤٢٣ وابن ماجه =

دينار عن عوسجة عن ابن عباس [ان رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ - ولم يدع وارثاً إلا مولى هو اعتقه] وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج، وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس.

ولذا قال أبو حاتم: «المحفوظ حديث ابن عيينة». فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم من هم أكثر عدداً منه[1] مثاله في المتن: ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً [إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه] قال البيهقي: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ - لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ[2].

حكم الشاذ: من المعلوم أن الشاذ حديث مردود . .

(١) نزهة النظر ص ٣٥ وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٧ .
(٢) المهذب في مصطلح الحديث ص ٢٨ .

فإن المحفوظ فيه ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو عن عوسجة عن مولاه ابن عباس .

ويقابل الشاذ المحفوظ، وحكم الأول الضعف بخلاف المحفوظ فالقبول، لاشتماله على صفة مقتضية للترجيح ككثرة عدد أو قوة حفظ أو ضبط.

= في كتاب الفرائض باب (١١) من لا وارث له ، حديث رقم (٢٧٤١) ٢ /٩١٥ وأحمد في مسنده ١ /٢٢١ .

(٢٢) الحديث المقلوب(*)

(والمقلوب) مشتق من القلب، وهو تبديل شيء بآخر على الوجه الآتي،

(*) تعريفه: لغة: المقلوب لغة اسم مفعول، فعله قلب يقلب قلباً، وتقول: قلب فلان الشيء، اذا صرفه عن وجهه[١].

واصطلاحاً: ما بدّل فيه شيء بآخر[٢].

أنواعه: القلب على ضربين، لأنه قد يكون في الاسناد، وقد يكون في المتن[٣]، وكل واحد منهما يقع على وجوه.

القلب في الاسناد: إن القلب في الاسناد يقع على وجهين:

الوجه الأول: أن يقدّم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه، مثل أن يكون الأصل (كعب بن مرة) فيقول الراوي: مرة بن كعب[٤].

الوجه الثاني: أن يكون الحديث مشهوراً عن راو من الرواة أو مشهوراً باسناد من الأسانيد، فيعمد أحد الوضاعين أو الكذابين إلى هذا الراوي الذي اشتهر الحديث عنه فيغيره براو آخر[٥].

مثال ذلك: ما رواه عمر بن خالد الحراني عن حماد النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: أذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام.. الحديث.

فهذا حديث مقلوب، قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، فإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه، هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة والثوري، وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز بن محمد الدراوردي كلهم عن سهيل[٦].

---

(١) هامش توضيح الأفكار ٢/٩٨.

(٢) المهذب في مصطلح الحديث ص ٤٨.

(٣) نزهة النظر ص ٤٧ وتدريب الراوي ١/٢٩١ وتوضيح الأفكار ٢/٩٨.

(٤) نزهة النظر ص ٤٧.

(٥) تدريب الراوي ١/٢٩١ وتوضيح الأفكار ٢/٩٩

(٦) تدريب الراوي ١/٢٩١ وتوضيح الأفكار ٢/١٠١ - ١٠٢.

. . . .

وهو (قسمان تلا) أي تبع الشاذ في النظم. الأول: أن يكون الحديث مشهوراً براو فيجعل مكانه راو آخر في طبقته كالحديث المشهور بسالم فأبدل بنافع

القلب في المتن: يأتي على وجهين أيضاً:

الوجه الأول: ان يجعل كلمة منه في غير موضعها.

مثاله: ما رواه مسلم في السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة فقد جاء فيه: [ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله] فقد انقلب هذا الكلام على أحد الرواة، وأصله ما في صحيح البخاري وصحيح مسلم في رواية أخرى [حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه][1].

الوجه الثاني: أن يجعل الوضاع الحديث على اسناد غير اسناده، ويضع اسناده على متن غير هذا المتن. ومن هذا النوع ما ورد في قصة امتحان البخاري رحمهٔ الله[2].

الأسباب التي تحمل الرواة على قلب الأحاديث: أهم الأسباب هي كالتالي[3]:

أولاً: رغبة الراوي في ايقاع الغرابة على الناس، حتى يظنوا أنه يروي ما ليس عند غيره فيُقبلوا على التحمّل عنه، والمحدثون يسمون من يضع القلب لهذا السبب سارقاً، ويسمون فعله سرقة.

ثانياً: خطأ الراوي وغلطه.

ثالثاً: الرغبة في اختبار وامتحان المحدِّث، أهو حافظ أم غير حافظ الى غير ذلك.

حكمه[4]: إن كان القلب بقصد الإغراب فإنه لا يجوز، لأن فيه تغييراً للحديث وهذا من عمل الوضاعين، وأما إن كان للامتحان والاختبار فذكر ابن الصلاح: ان المحدثين الاثبات فعلوا ذلك وفعلهم يدل على جوازه بشرط أن يبيّن فاعلُه الصحيح قبل انفضاض المجلس، وإن كان عن خطأ وسهو، فلا شك أن فاعله معذور في خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه فإنه يخلّ بضبطه ويجعله ضعيفاً[5].

---

(١) نزهة النظر ص ٤٧ وتدريب الراوي ١/٢٩٢ وتوضيح الأفكار ٢/١٠٦.

(٢) توضيح الأفكار ٢/١٠٣ ـ ١٠٤ وتدريب الراوي ١/٢٩٣ ومقدمة ابن الصلاح ص ٩١.

(٣) هامش توضيح الأفكار ٢/١٠٠ ـ ١٠١.

(٤) الحديث المقلوب من أنواع المردود كما تعلم.

(٥) نزهة النظر ص ٤٧ وتوضيح الأفكار ٢/١٠١ وتيسير مصطلح الحديث ص ١٠٨.

إبـدال راوٍ مـا بـراوٍ قِسْمُ وقلبُ اسنــادٍ لمتـن قِسْـمُ

وبالعكس، وإليه أشار بقوله (ابدال راو) اشتهر به الحديث (ما) أي: أي راو كان من السند (براو) آخر مكانه ليصير مرغوباً فيه لغرابته (قسم) أول، مثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحراني[1] عن حمـاء النصيبي[2] ـ وحماد وضـاع كما في الميـزان[3] ـ عن الأعمش عن أبي صالـح عن أبي هريـرة مـرفـوعـاً [إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدءوهم بالسلام] ـ الحـديث. قلبه حمـاد فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح[4] عن أبيه[5] عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه[6]، هكذا رواه مسلم في صحيحه[7].

(والثاني): تبديل اسناد متن بإسناد متن آخـر، وتبديـل اسناد هـذا المتن بالاسناد الأول، كما قال (وقلب اسناد لمتن) فيجعل لمتن آخر مروي بسند آخر (قسم) ويجعل هذا المتن لاسناد آخر ثان، وإنما يفعل ذلك لقصد الكشف عن حال المحدّث، مثاله ما وقع لأهـل بغداد مـع إمام الفن: البخـاري، لما قـدم عليهم جمعوا له مائة حديث، وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد آخر، واسناد هذا

(١) هو عمر بن خالد بن فروخ الحراني، ثم المصري. مات سنة تسع وعشرين ومائتين انظر الكاشف ٢/٢٨٣.

(٢) هو حماد بن عمرو النصيبي. قال الجوزجاني: كان يكذب. وقال البخاري: يكنى أبا اسماعيل. منكر الحديث وقال النسائي: متروك الحديث وقال ابن حبان: كـان يضع الحـديث وضعاً انـظر ميزان الاعتدال ١/٥٩٨ والمجروحين لابن جان ١/٢٥٢.

(٣) في الميزان ١/٥٩٨ نقلاً عن ابن حبان في المجروحين ١/٢٥٢ حيث قال: يضع الحديث وضعاً على الثقات.

(٤) هو سهيل بن أبي صالح السمان، أبو يزيد. توفي سنة أربعين ومائه انظر الكاشف ١/٣٢٧.

(٥) هوذكوان أبوصالح السمان الزيات، شهد الدار ـ أيام عثمان ـ من الأئمة الثقات عند الأعمش توفي بالمدينة سنة إحدى ومائة أنظر الكاشف ١/٢٢٩.

(٦) انظر ميزان الاعتدال ١/٥٩٨.

(٧) رواه مسلم في كتاب السلام (٣٩) باب (٤) حديث رقم (٢١٦٧) ٤/١٧٠٧ تحقيق عبد الباقي بلفظ: لا تبدؤوا اليهود ولا النصارى بالسلام، فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه الى أضيقه.

. . . .

المتن لمتن آخر، وألقوا ذلك عليه، فردّ كل متن إلى اسناده، وكل اسناد إلى متنه، فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل.

وحكمه: انه لا يجوز الا لقصد الاختبار في الحفظ ثم يرجع المقلوب إلى ما كان عليه، وإذا فعل لقصد الإغراب فلا يجوز قطعاً.

(٢٣) الحديث الفرد(*)

(والفرد) لغة الوتر. واصطلاحاً قسمان: الأول: الفرد المطلق، وهو حديث انفرد به أو بسنده راو. وحكمه: الصحة إن بلغ الراوي الضبط التام ولم يخالف غيره الارجح منه، والحسن إن قاربه ولم يخالف غيره الأرجح منه أيضاً،

(*) **تعريفه: لغة:** الوتر.

اصطلاحاً: هو ما تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد[1].

أقسامه: وهو قسمان: الفرد المطلق، والفرد النسبي.

١ ـ **الفرد المطلق:** وهو ما تفرد به راويه عن جميع الرواة لم يروه أحد غيره[2] أو بمعنى آخر: هو الحديث الذي انفرد به راو واحد، سواء تعددت الطرق إلى ذلك الراوي المتفرد به أم لم تعدد[3].

مثاله: حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته. تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر[4].

حكمه: حكم هذا النوع أن ينظر في هذا الراوي المتفرد به، فإن كان قد بلغ حد الضبط والاتقان فحديثه صحيح يحتج به مع تفرده به، وإن كان لم يبلغ حد الضبط والاتقان لكنه قريب من هذا الحد فحديثه حسن يحتج به أيضاً.

وإن كان بعيداً من حد الضبط والاتقان كان حديثه ضعيفاً مردوداً[5].

٢ ـ **الفرد النسبي:** «وهو ما كان فرد بالنسبة، فمثل ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة، ـ وحكمه قريب من حكم القسم الأول ـ ومثل ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام،

---

(١) منهج النقد ص ٣٩٩.

(٢) تدريب الراوي ١/٣٤٩ وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ٨٠.

(٣) هامش توضيح الأفكار ٢/٧.

(٤) نزهة النظر ص ٢٨.

(٥) هامش توضيح الأفكار ٢/٧ ـ ٨ وشرح الفية السيوطي لأحمد شاكر ص ٤٣.

والشذوذ إن خالف غيره الأرجح مع كونه ثقة، والنكر إن خالف غيره الراجح مع كونه ضعيفاً، والترك إن لم يخالف مع اتهامه بالكذب ونحوه[1]، فاحفظ تظفر.

والثاني: الفرد المقيد: وهو ما كان التفرد فيه بالنسبة لجهة مخصوصة وهو المشار إليه بقوله (ما) أي الحديث الذي (قيدته بثقة) تفرد به عن غيره من الثقات

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٧٠ ـ ٧١.

أو أهل الكوفة، أو أهل خراسان عن غيرهم أو لم يروه عن فلان غير فلان وإن كان مروياً من وجوه عن غير فلان، أو تفرد به البصريون عن المدنيين، أو الخراسانيون عن المكيين. وما أشبه ذلك[1].

مثاله: مثال ما انفرد به أهل بلد: ما رواه أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر.

قال الحاكم: تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الاسناد إلى آخره، ولم يشركهم في هذا اللفظ سواهم[2].

حكمه: «ليس في شيء من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث إلا أن يُطْلق قائل قوله: تفرد به أهل مكة، أو تفرد به البصريون عن المدنيين، أو نحو ذلك على ما لم يروه إلا واحد من أهل مكة أو واحد من البصريين ونحوه، ويضيفه إليهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازاً»[3].

«أو يقال: لم يروه ثقة الافلان فيكون حكمه كالقسم الأول، لأن رواية غير الثقة كلا رواية، فينظر في المنفرد به هل بلغ رتبة من يحتج بتفرده أو لا، وفي غير الثقة هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أولا»[4].

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٠.
(٢) تدريب الراوي ١/٢٤٩ ـ ٢٥٠.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٠ ـ ٨١.
(٤) تدريب الراوي ١/٢٤٩.

كقولك في حديث [إن النبي ﷺ - كان يقرأ في الأضحى والفطر بـ قٓ واقتربت الساعة][1] لم يروه ثقة إلا ضمرة[2].

وإنما قيدت بالثقة لرواية عبد الله بن لهيعة[3] لـه، وقد ضعّفـه الجمهور (أو) قيدته بـ (جمع) أي جماعة من بلد معين كقولهم: تفرد به أهل مكة، ورواته فهم متعددون (أو) قيدته بـ (قصر) أي اقتصار (على رواية) راو معين، كقولك: تفرد به فلان عن فلان، وهو مروي من وجوه عن غيره، كحديث ابن عيينة عن وائل[4] عن ابنه بكر بنِ وائل[5] عن الزهري عن أنس [ان النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر][6] لم يروه عن بكر غير وائـل، ولم يروه عن وائـل غير ابن عيينة، وهو حديث صحيح.

تنبيه: ليس في أقسام الفرد المقيد ضعف من حيث كونه فـرداً، لكن إذا قيد بالنسبة لثقة، قرب من حكم الفرد المطلق؛ لأن رواية غير الثقة كلا رواية الا إذا كان يعتبر حديثه.

---

(١) رواه الامام مسلم في صحيحه في كتاب صلاة العيدين (٨) باب (٣) حديث رقم (٨٩١) ٦٠٧/١ عبد الباقي ورواه الترمذي في أبوا ب الصلاة باب (٣٨٥) حديث رقم (٥٣٤) ٤١٥/٢ تحقيق شاكر. وانظر تدريب الراوي ١/ ٢٥٠ - ٢٥١ وتوضيح الأفكار ٨/٢

(٢) هو ضمرة بن سعيد المازني روى عن ابي سعيد الخدري وأنس ونقوه انظر الكاشف ٢/ ٣٤.

(٣) هو عبد الله بن لهيعة، أبو عبد الرحمن الحضرمي الفقيه قاضي مصر، العمل على تضعيف حديثه توفي سنة أربع وسبعين ومائة انظر الكاشف ٢/ ١٠٩.

(٤) هو وائل بن داود التيمي صدوق. انظر الكاشف ٣/ ٢٠٥.

(٥) هو بكر بن وائل التيمي صدوق، توفي قبل والده انظر الكاشف ١/ ١٠٩.

(٦) رواه ابن ماجه في كتاب النكاح (٩) باب (٢٤) الوليمة حديث (١٩٠٩) ١/ ٦١٥ تحقيق عبد الباقي وانظر تدريب الراوي ١/ ٢٥٠.

وما بعلةٍ غموضٍ أو خفا معلَّلٌ عندهُمُ قد عُرِفا

(٢٤) الحديث المُعَلَّل(*)

(وما) أي والحديث الذي تَلَبَّس (بعلة) ذات (غموض) وخفاء في سنده أو

(*) تعريفه: هو الحديث الذي اطُّلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها[١]

والعلة: هي عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث[٢] وهذا تعريف أغلبي للعلة، لأن العلماء قد يعلّون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، ويعلّون بما لا يؤثر في صحة الحديث[٣].

وتدرك العلة: بتفرد الراوي أو بمخالفة غيره، مع قرائن[٤] سأشير إليها في أجناس العلل إن شاء الله تعالى.

والطريق لمعرفة ذلك: جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم واتقانهم[٥].

أين تقع العلة؟: تقع العلة في الاسناد ـ وهو الأكثر ـ وقد تقع في المتن، وما وقع منها في الاسناد، قد يقدح فيه وفي المتن أيضاً كالارسال والوقف، وقد يقح في الاسناد خاصة ويكون المتن حينئذ صحيحاً محتجاً به، كحديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار: [البيعان بالخيار] غلط فيه يعلى، إنما هو عبدالله بن دينار، وكلاهما ثقة والله أعلم[٦].

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٨١ وتدريب الراوي ١/٢٥٢ وقواعد في علوم الحديث ص ٤٣ وجواهر الأصول ص ٤٨.

(٢) توضيح الأفكار ٢/٢٦ ومقدمة ابن الصلاح ص ٨١ وتدريب الراوي ١/٢٥٢ وجواهر الأصول ص ٤٨ وقواعد في علوم الحديث ص ٤٣.

(٣) توضيح الأفكار ٢/٢٧.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٨١ وتدريب الراوي ١/٢٥٢ وتوضيح الأفكار ٢/٢٧ وجواهر الأصول ص ٤٨.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٢ وتدريب الراوي ١/٢٥٣ وجواهر الأصول ص ٤٨.

(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٢ ـ ٨٣ وتدريب الراوي ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤ وجواهر الأصول ص ٤٨.

في متنه مع أن الظاهر السلامة منها؛ فـ: أوْ في قوله (أو خفا) بمعنى الواو، لأنه تفسير للغموض فذلك الحديث (معلل عندهم قد عرفا) ويقال له المعلول أيضاً.

اجناس العلل: قسّم الحاكم أبو عبد الله في كتابه (معرفة علوم الحديث)[1] أجناس العلل التي اذا وجدت منها واحدة في الحديث سمي معللاً، إلى عشرة أجناس، وقد نقلها عنه الحافظ جلال الدين السيوطي في كتابه (تدريب الراوي)[2] واليك تلخيص ما ذكراه مع ذكر مثال لكل جنس[3].

الأول: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بين أهل الحديث بالسماع عمن روى عنه، مثّل له الحاكم فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: ثنا محمد بن اسحاق الصنعاني قال: ثنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ - قال: [من جلس مجلساً كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك] ثم ساق قصة[4] عن الامام البخاري مع الامام مسلم - رحمهما الله تعالى - وفيها قال الامام البخاري: هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن اسماعيل قال: حدثنا وُهيب قال: ثنا سهيل عن عون بن عبد الله.

قال محمد بن اسماعيل: هذا أولى، فإنه لا يُذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل.

وكذا مثّل له الامام السيوطي في التدريب نقلاً عن الحاكم[5].

---

(١) ص ١١٣ - ١١٩.

(٢) ١/٢٥٨ - ٢٦١.

(٣) نقلاً عن هامش توضيح الأفكار ٢/٢٩ لمحققه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

(٤) علّق الحافظ العراقي في كتابه التقييد والايضاح ص ١١٨ على هذه القصة وقول الامام البخاري فيها فقال: «والغالب على الظن عدم صحتها، وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصار راويها عن مسلم، فقد تكلّم فيه، وهذا الحديث قد صححه الترمذي وابن حبان والحاكم ويبعد أن البخاري يقول: انه لا يعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث مع أنه قد ورد من حديث جماعة من الصحابة غير أبي هريرة وهم أبو برزة الاسلمي ورافع بن خديج وجبير بن مطعم والزبير بن العوام وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وأنس بن مالك والسائب بن يزيد وعائشة، وقد بيّنتُ هذه الطرق كلها في تخريج أحاديث الأحياء للغزالي والله أعلم» أ. هـ.

(٥) معرفة علوم الحديث ص ١١٣ - ١١٤ وتدريب الراوي ١/٢٥٨ - ٢٥٩.

. . . .

. . . .

الثاني: أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند في وجه ظاهره الصحة. مثاله: حديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء، وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعاً: [أرحم أمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر] الذي يعرفه الحفاظ أن خالد الحذاء رواه عن أبي قلابة مرسلاً.

الثالث: ان يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروى عن غيره، لاختلاف بلاد رواته، ومثاله: حديث موسى بن عقبة عن أبي اسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً [إني لاستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة] المحفوظ أنه من رواية أبي بردة عن الأغر المزني.

الرابع: ان يكون الحديث محفوظاً، ويروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته، مثاله: حديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه انه «سمع رسول الله ﷺ»، ولم يروه، وإنما روى هذا الحديث عثمان عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه، وهو عثمان بن أبي سليمان.

الخامس: أن يكون الحديث مروياً بالعنعنة وسقط منها رجل دلّ عليه طريق آخر محفوظ. ومثاله: حديث يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من الأنصار أنهم «كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمي بنجم فاستنار].

يونس الراوي لهذا الحديث ـ مع جلالة قدره ـ قصّر به، وإنما هو عن ابن عباس قال: حدثني رجل من الأنصار. ورواه هكذا ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم.

السادس: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله. ومثاله: حديث أبي شهاب عن سفيان الثوري عن حجاج بن فرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً [المؤمن غرّ كريم، والفاجر خب لئيم].

علة هذا الحديث ما يظهر مما أسنده محمد بن كثير قال: حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة. فذكره.

السابع: ان يختلف على رجل بالاسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الاسناد. مثاله: حديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: قلت يا رسول الله: مالك أفصحنا... الحديث قال: وعلته ما أسند عن علي ابن خشرم حدثنا علي بن الحسين بن واقد بلغني أن عمر.. فذكره.

. . . .

وحاصله أنه حديث فيه أمر خفي قادح يظهر للنقاد بعد البحث عن طرق الحديث، وهذا الأمر الخفي يسمى علة كالارسال الخفي والارسال الظاهر[1] للحديث الموصول، فإنه لا يعرف عند سماع الحديث الموصول إلا بالبحث.

(١) الارسال الخفي هو أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره كـ (قال) اما الارسال الظاهر هو أن يروي عن شيخ عرف عند الناس عدم اجتماعه به بعن.

الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة فإذا رواها بلا واسطة فعلّتها أنه لم يسمعها منه. ومثاله: حديث يحيى بن محمد بن أبي كثير عن أنس أن النبي ﷺ - [كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون].

يحيى بن أبي كثير قد رأى أنساً، ولكنه قد تبين من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث.

التاسع: ان تكون ثَمّ طريق معروفة، ويروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع الراوي عنه في الوهم فيرويه من الطريق المعروفة، ومثاله: حديث المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ: [كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم. . . الحديث] الصحيح أن هذا الحديث من رواية عبد العزيز حدثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي، ولكن المنذر رواه عن عبد العزيز على الجادة، والطريق التي يعرف عبد العزيز بالرواية منها.

العاشر: أنه يروي الحديث مرفوعاً من وجه موقوفاً من وجه. ومثاله: حديث أبي فروة يزيد بن محمد حدثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: [من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء].

علة هذا الحديث تظهر مما رواه وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان، قال: سئل جابر. . فذكره.

قال الحاكم أبو عبد الله[1] بعد أن ذكر هذه الأجناس العشرة: «قد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتجر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجلّ هذه العلوم» أ. هـ.

(١) معرفة علوم الحديث ص ١١٩.

. . . .

وتدرك العلة بعد جمع الطرق والفحص عنها بتفرد الراوي أو بمخالفة غيره ممن هو أحفظ وأضبط أو أكثر عدداً مع قرائن تضم إلى ذلك يهتدي الناقد بذلك إلى اطلاعه على تصويب إرسال في الموصول، أو تصويب وقف في المرفوع، أو إدراج حديث في حديث ونحو ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم أو يتردد فيتوقف. والعلة القادحة تكون في الاسناد فتقدح في صحة المتن، كالوقف للمرفوع، وتكون في المتن كحديث نفي قراءة البسملة المروي عن أنس، فإنه لما سمع قتادة قول أنس: صليت خلف النبي ﷺ - وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين].

ظن نفي البسملة بذلك الحديث، فنقله مصرحاً بما ظنه، فقال عقب ذلك: فلم يكونوا يستفتحون القراءة [ببسم الله الرحمن الرحيم] فصار النفي حينئذ مرفوعاً[1].

(١) رواه الامام مسلم في كتاب الصلاة (٤) باب (١٣) حجة من قال لا يجهر بالبسملة حديث رقم ٥٢ ٢٩٩/١.
وانظر الكلام على هذا الحديث في تدريب الراوي ٢٥٤/١ - ٢٥٧.

وذو اختلافِ سندٍ أو مَتْنِ مضطربٌ عند أُهَيْـلِ الفَنِّ

(٢٥) الحديث المضطرب(*)

(وذو) أي وحديث صاحب (اختلاف سند) أي: اختلاف في سند كما هو الغالب ويكون باختلاف في وصل وإرسال، أو إثبات راو أو حذفه ونحو ذلك (أو) في (متن) أو فيهما؛ سواء كان من راو واحد، بأن رواه ذلك الواحد مرة على وجه مخالف للآخر مخالفة لا يمكن الجمع معها، وإلا تعيَّن الجمع، ومع عدم الترجيح بحفظ أو كثرة عدد أو غيرها من المرجحات، وإلا تعيَّن الراجح، وخبر

(*) **تعريفه: لغة**: المضطرب ـ بكسر الراء ـ في اللغة: اسم فاعل من الاضطراب، وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله اضطراب الموج، لكثرة حركته وضرب بعضه بعضاً، ولو كان المضطرب ـ بفتح الراء ـ لكان اسم مكان للاضطراب، ولكان ذلك أظهر لتحقق المعنى الاصطلاحي؛ لأن الحديث ـ عند التحقيق ـ: موضع يظهر فيه اضطراب الراوي أو الرواة[1].

واصطلاحاً: ما اختلفت الرواية في متنه، أو في سنده، أو في كليهما مع تساوي الروايتين، وتعذر الجمع بينهما[2].

وهو يقع في الاسناد غالباً، وقد يقع في المتن، ولكن قلّ أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى الأختلاف في المتن دون الاسناد[3].

مثال الاضطراب في السند: حديث أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ انه قال: يا رسول الله أراك شبت، قال: شيبتني هود وأخواتها[4].

قال الدارقطني: هذا حديث مضطرب، فإنه لم يرو إلا عن طريق أبي اسحاق، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه: فمنهم من رواه عنه مرسلاً، ومنهم من رواه موصولاً،

---

(١) توضيح الأفكار وهامشة ٢/٣٤ ـ ٣٥ وشرح النزهة للقاري نقله عن السخاوي ص ١٤٠

(٢) نزهة النظر ص ٤٧ والباعث الحثيث ص ٧٢ وقواعد في علوم الحديث ص ٧٢

(٣) نزهة النظر ص ٤٧.

(٤) أورده السيوطي في الجامع الصغير ١/٤١ وعزاه للطبراني في الكبير عن عقبة بن عامر وعن أبي جحيفة.

. . . .

ذو قوله (مضطرب عند أهيل الفن) أي: فالحديث الموصوف بما ذكر مشهور عندهم بأنه مضطرب بكسر الراء.

مثاله في الاسناد حديث [شيبتني هود وأخواتها][1] فإنه اختلف فيه على

(١) انظر تعليقنا عليه فيما سبق.

ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر[1].

مثال الاضطراب في المتن:

قال السيوطي في التدريب[2]: «وعندي أن أحسن مثال لذلك حديث البسملة السابق فإن عبد البر أعله بالاضطراب، والمضطرب يجامع المعلل، لأنه قد تكون علته ذلك» أ. هـ.

وقد مثلوا لذلك أيضاً بحديث فاطمة بنت قيس قالت: سألت، أو سئل النبي ﷺ - عن الزكاة فقال: [إن في المال لحقاً سوى الزكاة]

فقد روي عنها بهذا اللفظ، وروى عنها بلفظ: [ليس في المال حق سوى الزكاة] فقد حكم بعض المحدثين باضطرابه، وأوّل بعضهم الحق الثابت بالمستحب، والمنفي بالواجب، وحينئذ فلا اضطراب[3].

قال السيوطي[4]: «وقيل: وهذا أيضاً لا يصح مثالاً، فإن شيخ شريك ضعيف، فهو مردود من قبل ضعف راويه لامن اضطرابه، وأيضاً فيمكن تأويله بأنها روت كلا من اللفظين عن النبي ﷺ، وأن المراد بالحق المثبت المستحب، وبالمنفي الواجب» أ. هـ.

حكمه: الاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط[5].

(١) تدريب الراوي ١/٢٦٥.
(٢) ١/٢٦٧.
(٣) انظر تدريب الراوي ١/٢٦٦.
(٤) في التدريب ١/٢٦٦ - ٢٦٧.
(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٨٥ والتقييد والايضاح ص ١٢٤.

أبي اسحاق، فقيل عنه عن عكرمة، وقيل عنه عن البراء، وقيل عنه عن الأحوص وقيل غير ذلك[1].

ومثاله في المتن حديث فاطمة بنت قيس[2] قالت: سئل النبي ﷺ - عن الزكاة، فقال: [إن في المال حقاً سوى الزكاة].

هكذا رواه الترمذي[3] من رواية شريك[4] عن أبي حمزة[5] عن الشعبي[6] عن فاطمة.

ورواه ابن ماجه[7] من هذا الوجه: [ليس في المال حق سوى الزكاة] وهذا المثال كاف في الايضاح فلا يعترض بإمكان الجمع بحمل الأول على المندوب، والثاني على الواجب، لأنه ليس من دأب المحصلين[8].

وحكمه: الضعف لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته فاجتنبه ثم. إذا كان في اسم رجل وأبيه وكان ثقة فهو غير ضعيف[9].

---

(١) انظر كلام الدارقطني في التدريب ٢٦٥/١ - ٢٦٦ وقد نقلناه في تعليقنا على الحديث.

(٢) هي فاطمة بنت قيس الفهرية، من المهاجرات. انظر الكاشف ٤٣٢/٣.

(٣) رواه الترمذي في كتاب الزكاة (٥) باب (٢٧) حديث رقم ٦٥٩ و٦٦٠ ٤٨/٣ - ٤٩ تحقيق شاكر وعبد الباقي.

(٤) هو شريك بن عبد الله أبو عبد الله النخعي القاضي، أحد الأعلام توفي سنة سبع وسبعين ومائة. الكاشف ٩/٢ - ١٠.

(٥) هو ميمون، أبو حمزة الأعور القصاب. مشهور بكنيته. ضعيف. انظر التقريب ٢٩٢/٢ والكاشف ١٧١/٣

(٦) هو عامر بن شراحيل أبو عمرو الشعبي أحد الاعلام، ولد زمن عمر، ومات سنة ثلاث أو أربع ومائة. انظر الكاشف ٤٩/٢.

(٧) رواه ابن ماجه في كتاب (٨) الزكاة باب (٣) حديث رقم (١٧٨٩) ١ / ٥٧٠ تحقيق عبدالباقي.

(٨) بل اعترض عليه بأن أبا حمزة ضعيف كما في سنن الترمذي ٤٩/٣ والتقريب ٢٩٢/٢ والكاشف ١٧١/٣، فهو مردود من قبل ضعف راويه لان اضطرابه وانظر تدريب الراوي ٢٦٦/١ - ٢٦٧.

(٩) قال السيوطي في التدريب ٢٦٧/١: «وقع في كلام شيخ الاسلام أن الاضطراب قد يجامع الصحة، وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبته، ونحو ذلك ويكون ثقة، فيحكم للحديث بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة، وكذا جزم الزركشي في مختصره فقال: قد يدخل القلب والشذوذ، والاضطراب في قسم الصحيح والحسن» أ. هـ.

والمدرَجاتُ في الحديث ما أَتَتْ   من بعض ألفاظ الرواةِ اتصلتْ

---

(٢٦) المدرج في الحديث(*)

(والمدرجات) جمع مدرج، جعلوه من أقسام الحديث نظراً لما أدرج فيه.

وهو لغة: الادخال. واصطلاحاً: قسمان: مدرج في السند، ومدرج في المتن.

(*) **تعريفه: لغة**: المدرج: اسم مفعول، فعله أدرج، وتقول: أدرجت الكتاب إذا طويته، وتقول: أدرجت الميت في القبر، إذا أدخلته فيه، وتقول: أدجت الشيء في الشيء: إذا أدخلته فيه وضمنته إياه، ومنه قول الصرفيين: الادغام إدراج أول المثلين في الآخر[١].

واصطلاحاً: الحديث المدرج ما كانت فيه زيادة ليست منه[٢] وهو ينقسم إلى مدرج اسناد ومتن.

١) مدرج الاسناد

أقسام مدرج الاسناد: أن مدرج الاسناد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راو يجمعهم على اسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين الاختلاف[٣].

مثاله: ما رواه الترمذي من حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ **قال**: قلت يا رسول الله، أي الذنب أعظم؟ قال: ان تجعل لله نداً وهو خلقك، قلت: ثم أي؟ **قال**: أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك، قلت: ثم أي؟ قال: أن تزاني حليلة جارك.

فإن الاعمش ومنصور بن المعتمر رويا هذا الحديث عن شقيق، عمن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود،

ورواه واصل الاسدي عن شقيق عن ابن مسعود، وأسقط عمرو من بينهما. فلما رواه

---

(١) هامش توضيح الأفكار ٢/ ٥٠

(٢) نفس المصدر ٢/ ٥١ وتيسير مصطلح الحديث ص ٤٥.

(٣) نزهة النظر ص ٤٦ ومقدمة ابن الصلاح ص ٨٨ وتدريب الراوي ١/ ٢٧٣.

. . . .

. . . .

الثوري عنهم أدرج سند واصل في سند الاعمش ومنصور، فلم يبين الاختلاف حيث قال: روى الأعمش ومنصور بن المعتمر، وواصل الاسدي عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود. . وساق الحديث[1].

القسم الثاني: ان يكون المتن عند راو بإسناد إلا طرفاً منه، فإنه عنده باسناد آخر، فيرويه عنه راو تاماً بالاسناد الأول، ولا يذكر اسناد هذا الظرف، وهذا هو المطعون بالمخالفة للثقات[2].

مثاله: مار واه أبو داود والنسائي من حديث وائل بن حجر قال: صليت خلف أصحاب النبي ﷺ ـ فكانوا إذا سلموا يشيرون بأيديهم كأنها أذناب خيل شهب، ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد، فرأيت الناس عليهم جلّ الثياب تتحرك أيديهم تحت الثياب.

فإن الحديث من أوله إلى قوله: ثم جئتهم، من رواية عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر، ومن قوله: ثم جئتهم إلى آخره ليس بهذا السند، بل رواه عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل، كما بين ذلك المحققون من علماء الحديث[3].

القسم الثالث: ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين، فيرويهما راو عنه مقتصراً على أحد الاسنادين، أو يروي أحدهما باسناد، ويزيد بعضاً من الثاني على الأول[4].

مثال هذا: حديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس ـ بن مالك ـ عن النبي ﷺ ـ قال: [لا تباغضوا، ولا تحاسدوا ولا تنافسوا].

فقوله: ولا تنافسوا، من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد، عن الاعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: [اياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تنافسوا].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٨ وشرح النزهة للقاري ص ١٣٣.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٧ ونزهة النظر ص ٤٦ وتدريب الراوي ١/٢٧٢.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٧ وتدريب الراوي ١/٢٧٢ وجواهر الأصول ص ٣٢.
(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٨ ونزهة النظر ص ٤٦ وتدريب الراوي ١/٢٧٢ وجواهر الأصول ص ٣٢.

. . . .

. . . .

فأدرج ابن أبي مريم في الأول، وصيرها في سند واحد، وهو غلط منه والحديثان رواهما رواة الموطأ، وكذلك في الصحيحين عن مالك[1].

٢) مدرج المتن

تعريفه: اصطلاحاً: هو أن يزيد الراوي في الحديث ما ليس منه بدون تمييز بين الزيادة والحديث، فيتوهم من يروي عنه انها من الحديث وليست منه[2].

والمتن: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام[3].

أقسامه: ينقسم مدرج المتن إلى ثلاثة أقسام:

مثال ما «أُدرج في أول الحديث: ما روى شبابة بن سوّار وغيره عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: أسبغوا الوضوء، وويل للأعقاب من النار.

فقوله: «أسبغوا الوضوء». من قول أبي هريرة، أُدرج في الحديث في أوله، ويدل على الادراج ما رواه البخاري عن آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه قال: أسبغوا الوضوء. فإنه أبا القاسم ﷺ قال: ويل للأعقاب من النار. وقد رواه بعضهم مقتصراً على المرفوع[4].

جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قال: سمعت رسول الله ﷺ - يقول: [من مس ذكره أو انثييه أو رفغه فليتوضأ].

قال الدارقطني: كذا رواه عبد الحميد عن هشام، ووهم في ذكر الانثيين والرفغ، وادراجه ذلك في حديث بسرة.

قال: والمحفوظ أن ذلك من قول عروة[5].

مثال ما أُدرج في آخر الحديث: ما روى أبو خيثمة زهير بن معاوية عن الحسن بن

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٨ وتدريب الراوي ١ / ٢٧١ ـ ٢٧٢ وشرح النزهة للقاري ص ١٣٤ .

(٢) تدريب الراوي ٢٦٨/١ ومقدمة ابن الصلاح ص ٨٦.

(٣) تدريب الراوي ٤٢/١ .

(٤) تدريب الراوي ١ / ٢٧٠ والتقييد ص ١٢٨ وشرح النزهة للقاري ص ١٣٥ .

(٥) التقييد والايضاح ص ١٣٠ وتدريب الراوي ١ / ٢٧٠ ـ ٢٧١ وشرح النزهة للقاري ص ١٣٥ ـ ١٣٦ .

. . . .

. . . .

الحرب عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله ﷺ علمه التشهد في الصلاة قل: التحيات لله.. فذكر حين قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله:

فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد].

كذا رواه أبو خيثمة، فأدرج في الحديث قوله: فإذا قلت.. الخ وإنما هو من كلام ابن مسعود، لا من كلام النبي ﷺ، ومن الدليل على ذلك أنه الثقة عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان رواه عن ابن الحرب المذكور هكذا، واتفق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحرب المذكور هكذا، واتفقا على ترك هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقِمة وغيره عن ابن مسعود على ذلك، ورواه شبابة عن أبي خيثمة ففصله أيضاً[1].

ويعرف الادراج في المتن بأمور[2]:

١ ـ ورود رواية مجردة عن ذلك القدر المدرج.

٢ ـ التنصيص على الادراج من الراوي المدرج، أو من بعض الأئمة المطلعين.

٣ ـ استحالة صدور مثل ذلك عن النبي ﷺ مثال هذا حديث أبي هريرة في الصحيح قال: قال رسول الله ﷺ: للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج والبر بأمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك.

فإن قوله: والذي نفسي بيده.. إلى آخره، من كلام أبي هريرة لاستحالة أن يقول النبي ﷺ، لأن أمه ماتت وهو صغير، فلم تكن موجودة حين هذا القول حتى يبرها، ولأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق، وهو أفضل الخلق عليه الصلاة والسلام[3].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٦ ـ ٨٧ ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٣٩ ـ ٤٠ وشرح النزهة للقاري ص ١٣٦ وجامع الأصول لابن الأثير ١/١٠٦.

(٢) نزهة النظر ص ٤٦ وتدريب الراوي ١/٢٦٨ والمهذب في مصطلح الحديث ص ٤٦.

(٣) تدريب الراوي ١/٢٦٨ والمهذب في مصطلح الحديث ص ٤٦.

الأول: أقسام مذكورة في المطولات.

والثاني: وهو المدرج (في الحديث ما) أي الفاظ (أتت * من بعض الفاظ الرواة) في العبارة تقديم وتأخير، والأصل: ما أتت من الفاظ بعض الرواة سواء كان البعض صحابياً أو غيره، كان الكلام لنفسه أو لغيره، لكن بشرط أن يوصله بالحديث من غير بيان أن ما أدرجه ليس من الحديث وهذا معنى قوله (اتصلت) أي: الألفاظ بآخر الحديث وهو الغالب، أو كانت في أثنائه أو في أوله، فلم يُفصل بين الحديث وبين هذا الكلام بذكر قائله، حتى يقع اللبس بذلك، فيتوهَّم من لم يعرف الحقيقة أن الجميع مرفوع.

مثاله حديث الزهري عن عائشة[1]: [كان النبي ﷺ - يتحنث في حراء - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد].

فقوله: «وهو التعبد» مدرج في الحديث.

واعلم أن سبب الادراج تفسير لفظ غريب كما مثّل أو استنباط حكم فهمه بعض الرواة.

ويعرف الادراج بوروده مفصولاً بطريق آخر أو بتصريح الراوي بذلك ونحوه. وحكمه المنع لتضمنه نسبة القول لغير قائله، نعم ما أدرج لتفسير غريب

(١) رواه البخاري في كتاب بدء الوحي باب (٣) حديث رقم (٣) فتح الباري ١/٢٣

حكمه: انه لا يجوز تعمد شيء من الادراج، وتعمده حرام بإجماع أهل الفقه والحديث، وعبارة ابن السمعاني: من تعمد الادراج فهو ساقط العدالة وممن يحرّف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين[1].

(١) تدريب الراوي ١/٢٧٤ ومقدمة ابن الصلاح ص ٨٩ وقواعد في علوم الحديث ص ٤٠ وجواهر الأصول ص ٣٣.

. . . .

يسامح فيه كما قال شيخ الاسلام[1]، ولذا فعله الزهري في حديث عائشة وغيره من الأئمة.

(١) يقصد به الامام السيوطي، فإنه قال في التدريب ٢/٢٧٤: «وعندي أن ما ادرج لتفسير غريب لا يمنع، ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة» أ. هـ.

(٢٧) الحديث المدبَّج(*)

(وما) أي والحديث الذي (روا). (كل قرين عن أَخِهِ) أي قرينه المساوي له في السند، أي: الأخذ عن الشيوخ في السن أيضاً كما هو الكثير، وخبر ما

(*) الاقران هم الرواة المتقاربون في السن والاسناد. وربما اكتفى الحاكم أبو عبد الله فيه بالتقارب في الاسناد وان لم يوجد التقارب في السن[1].

أقسام رواية القرين: أعلم أن رواية القرين عن القرين تنقسم إلى قسمين: المدبَّج وغير المدّبج.

١ ـ المدبّج

وهو أن يروي القرينان، كل واحد منهما عن الآخر.

سبب التسمية بذلك: قال الحافظ العراقي[2]: «ما المناسبة المقتضية لتسمية هذا النوع بالمدبج ومن أي شيء اشتقاقه، ولم أر من تعرّض لذلك. إلا أن الظاهر:

١ ـ انه سمي بذلك لحسنه، فإن المدبج لغة هو المزيّن.

قال صاحب المحكم: الدبج: النقش والتزيين، فارسي معرب، قال: وديباجة الوجه: حسن بشرته، ومنه تسمية ابن مسعود الحواميم: ديباج القرآن.

وإذا كان هذا منه فإن الاسناد الذي يجتمع فيه قرينان أو أحدهما أكبر ـ والآخر من رواية الأصاغر عن الأكابر ـ إنما يقع ذلك غالباً فيما إذا كانا عالمين أو حافظين أو فيهما أو في أحدهما نوع من وجوه الترجيح حتى عدل الراوي عن العلو للمساواة أو النزول لأجل ذلك، فحصل للاسناد بذلك تحسين وتزيين كرواية أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين، ورواية ابن معين عن أحمد، وإنما تقع رواية الأقران غالباً من أهل العلم المتميزين بالمعرفة.

٢ ـ ويحتمل أن يقال إن القرينيين الواقعين في المدبج في طبقة واحدة بمنزلة واحدة فشبّها

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٨ وتدريب الراوي ٢/٢٤٦ ـ ٢٤٧.
(٢) التقييد والايضاح ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

. . . .

. . . .

بالخدين، فإن الخدين يقال لهما الديباجتان كما قاله صاحبا المحكم والصحاح وهذا المعنى يتجه على ما قاله الحاكم وابن الصلاح ان المدبج مختص بالقرينين.

«وجزم بهذا المأخذ في شرح النخبة[1]، فإنه قال: لوروى الشيخ عن تلميذه فهل يسمى مدبجاً؟ فيه بحث، والظاهر: لا، لأنه من رواية الأكابر عن الاصاغر، والتدبيج مأخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي أن يكون مستوياً من الجانبين»[2].

٣ ـ ويحتمل: انه سمي بذلك لنزول الاسناد، فإنهما إن كانا قرينين نزل كل منهما درجة، وإن كان من رواية الاكابر عن الأصاغر نزل درجتين، وقد روينا عن يحيى بن معين قال: الاسناد النازل قرحة في الوجه، وروينا عن علي بن المديني وأبي عمرو المستملي قالا: النزول شؤم، فعلى هذا لا يكون المدبج مدحاً له، ويكون ذلك من قولهم: رجل مدبج قبيح الوجه والهامة. حكاه صاحب المحكم.

وفيه بُعد والظاهر أنه إنما هو مدح لهذا النوع أو يكون من الاحتمال الثاني والله أعلم» انتهى كلام الحافظ العراقي.

مثاله:

أ ـ في الصحابة: عائشة وأبو هريرة روى كل واحد منهما عن الآخر.

ب ـ وفي التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز ورواية عمر عن الزهري.

جـ ـ وفي أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي ورواية الاوزاعي عن مالك.

د ـ وفي أتباع الاتباع: رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني ورواية علي عن أحمد[3].

فائدته: «ينبغي أن يعتنى بمعرفة هذا النوع، فإن لمعرفته فائدة عظيمة منها: ألا يتوهم الناظر في الحديث من هذا النوع أن ذكر أحد المتقارنين قد وقع في السند خطأ من أحد الرواة.

(١) نزهة النظر ص ٦٠.
(٢) تدريب الراوي ٢/٢٤٨.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٨.

. . . .

قوله (مدبج) سواء كان ذلك من الصحابة، كرواية كل من عائشة وأبي هـريرة ـ رضي الله عنهما ـ عن الآخر، أو من التابعين كرواية كل من الزهري وعمـر بن

....

ومنها: الا يفهم أن (عن) التي تُذكر أحياناً بين الراوي والمروي عنه قد ذُكرت خطأ وأن صوابها واو العطف التي تدل على أنهما اشتركا في كون كل منها قد حدّث من ذكر في الاسناد قبلهما»[1].

وقد ألّف الحافظ الدارقطني في المدبج كتاباً حافلاً فيه، وهو أول من سماه بذلـك، ولكنه لم يتقيد في ذلك بكونهما قرينين[2]، بل كل راويين روى كل واحد منهما عن الآخر فهو تدبيج عنده.

٢ ـ غير المدبّج

وهو أن يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه[3].

مثاله: رواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية، ولا يعلم لزهير رواية عنه[4].

فائدة: قد مثّل ابن الصلاح[5] لغير المدبج برواية سليمان التيمي عن مسعر وهما قرينان قال: ولا نعلم لمسعر رواية عن التيمي.

واعترض على هذا التمثيل الحافظ العراقي في نكته على ابن الصلاح[6] فقال: «أن هذا المثال ليس بصحيح، وهو من القسم الأول ـ وهو المدبج ـ فقد روى مسعر أيضاً عن سليمان التيمي كما ذكره الدارقطني في كتاب المدبج» أ. هـ.

---

(١) هامش توضيح الأفكار ٢/٤٧٥ وانظر تدريب الراوي ٢/٢٤٨

(٢) التقييد والايضاح ص ٣٣٤.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٩.

(٤) التقييد والايضاح ص ٣٣٦.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٩.

(٦) التقييد والايضاح ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

عبد العزيز[1] عن الآخر، أو من غيرهما كرواية كل من مالك والليث[2] عن الآخر.

أما في اللغة: فهو مأخوذ من ديباجتي الوجه، أي جانبيه، سمي بذلك لتساوي القرينين وتقابلهما.

وخرج بالكلية في قوله: كل قرين: ما إذا انفرد أحد القرينين بالرواية عن الآخر وهو المسمى برواية الأقران، كرواية زائدة بن قدامة[3] عن زهير بن معاوية[4]. فإنه لا يعلم لزهير رواية عنه.

فالمدبج أخص من رواية الأقران، اذ كل مدّبج رواية أقران ولا عكس.

وخرج بالقرين: ما إذا روى عمن دونه سناً أو رتبة، ويسمى رواية أكابر عن أصاغر، كرواية الزهري عن مالك.

(فاعرفه) أي أعلمه علماً (حقاً وانتخه) أي افتخر بمعرفته فإنه مهم لإفادته الأمن من ظن الزيادة في السند، فإذا روى الليث عن مالك مثلاً، وهما قرينان، عن الزهري، فلا يظن أن قوله: عن مالك زائد، وأن الأصل: روى الليث عن الزهري.

وحكمه: أنه قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

---

(١) هو عمر بن عبد العزيز الأموي، أمير المؤمنين مات سنة احدى ومائة لعشر بقين من رجب انظر الكاشف ٢/٢٧٥.

(٢) هو الليث بن سعد، أبو الحارث الامام، ثبت من نظراء مالك، عاش احدى وثمانين سنة مات منة خمس وسبعين ومائة في شعبان انظر الكاشف ٣/١٢ - ١٣.

(٣) هو زائدة بن قدامة، أبو الصلت الثقفي الكوفي الحافظ، ثقة حجة، صاحب سنة، توفي غازياً بالروم سنة احدى وستين ومائة انظر الكاشف ١/٢٤٦ - ٢٤٧.

(٤) هو زهير بن معاوية بن خديج الحافظ أبو خيثمة الجعفي الكوفي، شيخ الجزيرة. ثقة حجة توفي سنة ثلاث وسبعين ومائة انظر الكاشف ١/٢٥٦.

(٢٨) الحديث المتفق والمفترق(*)

(متفق) هو خبر مقدم عن قوله متفق آخر الشطر، يعني: انه الحديث الذي اتفقت في سنده أسماء الرواة (لفظاً وخطاً) أي في اللفظ والخط (متفق)

(*) تعريفه: لغة: المتفق اسم فاعل من الاتفاق، والمفترق اسم فاعل من الافتراق ضد الاتفاق.

اصطلاحاً: ان تتفق اسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً خطاً ولفظاً وتختلف أشخاصهم[١].

سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أم أكثر، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعداً في الكنية والنسبة[٢].

أقسامة[٣]:

١ ـ المفترق ممن اتفقت اسماؤهم وأسماء آبائهم: مثاله: الخليل بن أحمد ستة وهم: النحوي البصري صاحب العروض، وأبو بشر المزني، والخليل بن أحمد البصري، وأبو سعيد السخري القاضي، وأبو سعيد البستي القاضي والخليل بن اسماعيل بن أحمد القاضي[٤].

٢ ـ المفترق ممن اتفقت اسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك. ومن أمثلته: أحمد بن جعفر بن حمدان، كلهم في عصر واحد.

أحدهم: القطيعي البغدادي أبو بكر الراوي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل.

الثاني: السقطي البصري يروي عن عبد الله بن أحمد بن ابراهيم الدَوْرَقي.

---

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ٢٠٥ وانظر نزهة النظر ص ٦٦.

(٢) نزهة النظر ص ٦٦.

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٣٢٤ ـ ٣٣١ والتقييد والايضاح ص ٤٠٦ ـ ٤١٧ وتدريب الراوي ٢/٣١٦ ـ ٣٢٩.

(٤) قد زاد العراقي غير الستة المذكورين في التقييد فانظر ص ٤٠٨.

. . . .

. . . .

الثالث: دينوري روى عن عبد الله بن محمد بن سنان عن محمد بن كثير صاحب سفيان الثوري.

الرابع: طرسوسي روى عن عبد الله بن جابر الطرسوسي تاريخ محمد بن عيسى الطباع[1].

٣ ـ ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معاً.

مثاله: أبو عمران الجوني اثنان:

أحدهما: **التابعي عبد الملك** بن حبيب.

والثاني: اسمه موسى بن سهل بصري سكن بغداد روى عن هشام بن عمار وغيره، روى عنه دعلج بن أحمد وغيره[2].

٤ ـ ما اتفق من ذلك في الاسم وكنية الأب.

مثاله صالح بن أبي صالح خمسة:

أحدهم: مولى التوأمة بنت أمية بن خلف.

والثاني: أبوه أبو صالح السمان ذكوان الراوي عن أبي هريرة.

والثالث: صالح بن أبي صالح السدوسي روى عن علي وعائشة.

والرابع: صالح بن أبي صالح مولى عمرو بن حريث روى عن أبي هريرة.

والخامس: صالح بن أبي صالح الأسدي روى عن الشعبي[3].

٥ ـ المفترق ممن اتفقت اسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم.

مثاله: **محمد بن عبد الله الأنصاري** أربعة:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٢٦ وتدريب الراوي ٢ / ٣٢٠ والباعث الحثيث ص ٢٢٧.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧ وتدريب الراوي ٢ / ٣٢١ والباعث الحثيث ص ٢٢٨.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٢٧ والتقييد والايضاح ص ٤٠٩ وتدريب الراوي ٢ / ٣٢٢.

أحدهم: الانصاري المشهور القاضي أبو عبد الله الذي روى عن البخاري والناس.

والثاني: كنيته أبو سلمة ضعيف الحديث.

والثالث: محمد بن عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري روى عنه ابن ماجه وآخرون.

والرابع: محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين[1].

٦ ـ ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة أو الكنية خاصة، وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك.

مثاله: عبد الله إذا أطلق. لا تدري من هو.

قال سلمة بن سليمان: اذا قيل: بمكة (عبد الله) فهو ابن الزبير، وإذا قيل بالمدينة: (عبد الله) فهو ابن عمر، وإذا قيل بالكوفة (عبد الله) فهو ابن مسعود وإذا قيل بالبصرة (عبد الله) فهو ابن عباس، وإذا قيل بخراسان (عبد الله) فهو ابن المبارك.

وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني: اذا قال المصري (عن عبد الله) ولا ينسبه فهو ابن عمرو يعني ابن العاص، وإذا قال المكي (عن عبد الله) ولا ينسبه فهو ابن عباس[2].

٧ ـ المشترك المتفق في النسبة خاصة.

ومن أمثلته: الآمُلي.

فالأول الى آمل طبرستان والثاني إلى آمل جيحون.

ومن ذلك الحنفي والحنفي، فالأول نسبة إلى بني حنيفة، والثاني: نسبة إلى مذهب أبي حنيفة[3].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦ والتقييد والايضاح ص ٤٠٩ ـ ٤١٠ وتدريب الراوي ٢/٣٢٢ ـ ٣٢٣ والباعث الحثيث ص ٢٢٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩ وتدريب الراوي ٢/٣٢٦.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣٠ وتدريب الراوي ٢/٣٢٧ ـ ٣٢٨.

عندهم، وأما في الأشخاص والمسميات فبينهما افتراق واختلاف، وهذا معنى قوله (وضده) أي ومثل[1] المتفق (فيما) أي في الاتفاق الذي (ذكرنا)ه في اللفظ والخط دون المسمى والشخص هو (المفترق) أي المسمى بذلك لافتراق الأسماء بافتراق المسميات.

والمراد أن القسم الذي يسمى بالمتفق والمفترق هو ما اتفق في الخط واللفظ دون المسمى، فهو من قبيل المشترك اللفظي، فهو متفق من حيث اللفظ والخط، مفترق من حيث الأشخاص، والاعتبار باتفاق الخط بالحروف بقطع النظر عن النقط والشكل.

(١) قال في القاموس وشرحه: الضد المثل، وجمعه أضداد، يقال: لا ضد له ولا ضد يد له أي لا نظير ولا كفء، والمخالف ضد، وقال ابن الكميت: حكى لنا أبو عمر، الضد مثل الشيء والضد خلافه، ومثله في المحكم والمصباح.

أهميته وفائدته: ومعرفة هذا النوع مهم جداً، فقد زلق بسبب الجهل به غير واحد من أكابر العلماء ومن فوائده:

١ ـ عدم ظن المشتركين في الاسم واحداً، مع أنهم جماعة، وهو عكس المهمل الذي يخشى منه أن يظن الواحد اثنين.

٢ ـ التمييز بين المشتركين في الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح أوبالعكس[1].

أشهر المصنفات فيه: قد صنف فيه الخطيب كتاباً حافلاً أسماه (المتفق والمفترق). قال الحافظ ابن حجر[2]: «وقد لخصته وزدت عليه أشياء كثيرة» أ. هـ.

وكذلك الحافظ محمد بن طاهر ألف كتاباً أسماه (الانساب المتفقة) وصنف أبو الحسن محمد بن حيوية في قسم من هذا النوع سماه [من وافقت كنيته كنية زوجته من الصحابة]

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ٢٠٦ وانظر نزهة النظر ص ٦٦.
(٢) نزهة النظر ص ٦٦.

. . . .

وله أقسام مبسوطة في المبسوطات[1] .

ومثاله: حماد، لا تدري أهو ابن زيد أو ابن سلمة، كذلك عبد الله اذا أُطلق:

قال سلمة بن سليمان[2]: اذا قيل: «عبد الله» بمكة فهو ابن الزبير، وبالمدينة فابن عمر، وبالكوفة فابن مسعود، وبالبصرة فابن عباس، وبخراسان فابن المبارك.

ومن فوائده: الاحتراز عن أن يظن الشخصان شخصاً واحداً، وعن أن يظن الثقة ضعيفاً والضعيف ثقة.

(١) انظر اقسامه في تعليقنا السابق حيث أغنينا القارىء عن الرجوع الى تلك المبسوطات.
(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩ وتدريب الراوي ٢/ ٣٢٦.

(٢٩) الحديث المؤتلف والمختلف(*)

(مؤتلف) مأخوذ من الائتلاف وهو الاتفاق، ويعرف بأنه (متفق) أي:

(*) تعريفه: **لغة**: المؤتلف اسم فاعل من الائتلاف بمعنى الاجتماع والتلاقي وهو ضد النفرة.

والمختلف اسم فاعل من الاختلاف ضد الاتفاق.

اصطلاحاً: أن تتفق الاسماء خطاً وتختلف نطقاً، سواء كان مرجع الاختلاف النقط أم الشكل(١).

مثاله: [سلّام وسلام ـ عُمارة وعِمارة ـ حِزام وحَرام ـ عبّاس وعيّاش ـ غنّام عَثّام ـ بشار ويسار ـ بِشر وبُسْر ـ بشير ويسير ونُسَيرْ](٢).

هل له ضابط؟: أكثره لا ضابط له، لكثرة انتشاره، وإنما يضبط بالحفظ، كل اسم بمفرده(٣).

منه ما له ضابط وهو قسمان:

١ ـ ما له ضابط على العموم مثل: سلّام وسلام: جميع ما يرد عليك من ذلك فهو بتشديد اللام إلا خمسة وهم:

سلام والد عبد الله بن سلام الصحابي.

وسلام والد محمد بن سلام البيكندي البخاري شيخ البخاري.

وسلام جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المتكلم الجبائي أبي علي المعتزلي.

وسلام بن محمد بن ناهض المقدسي روى عنه أبو طالب الحافظ والطبراني.

وسلام بن أبي الحقيق(٤).

---

(١) نزهة النظر ص ٦٦.

(٢) انظر الباعث الحثيث ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٣) تيسير مصطلح الحديث.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٣١٠ ـ ٣١١ وتدريب الراوي ٢/٢٩٨ ـ ٢٩٩.

. . . .

. . . .

....

٢ ـ ما له ضابط على الخصوص: مثل ما وقع في الصحيحين والموطأ فكل ما وقع في الصحيحين والموطأ (يسار) بالمثناة ثم المهملة إلا محمد بن بَشّار فبالموحدة والمعجمة، وفيها سَيّار بن سلامة وابن أبي سيار بتقديم السين[١].

أهميته وفائدته: قال ابن الصلاح[٢]: «هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عِثاره ولم يعدم مخجلاً، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يُفزع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً» أ. هـ.

«فمعرفته من مهمات الفن، حتى قال علي بن المديني: أشد التصحيف ما يقع في الأسماء، ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده»[٣].

وفائدته تكمن في تجنب الخطأ وعدم الوقوع فيه[٤].

أشهر المصنفات فيه: قال الحافظ ابن حجر[٥]: «وقد صنّف فيه أبو أحمد العسكري لكنه إضافة إلى كتاب التصحيف له.

ثم أفرده بالتأليف عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين، كتاباً في مشتبه الاسماء وكتاباً في مشتبه النسبة.

وجمع شيخه الدارقطني في ذلك كتاباً حافلاً.

ثم جمع الخطيب ذيلاً،

ثم جمع الجميع أبو نصر بن ماكولا في كتابه(الاكمال)واستدرك عليهم في كتاب آخر جمع فيه أوهامهم وبينها، وكتابه من أجمع ما في ذلك، وهو عمدة كل محدّث بعده.

وقد استدرك عليه أبو بكر بن نقطه ما فاته أو تجدد بعده في مجلد ضخم.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٣١٥ وتدريب الراوي ٢/٣٠٣.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٣١٠.

(٣) نزهة النظر ص ٦٦.

(٤) تيسير مصطلح الحديث ص ٢٠٨.

(٥) نزهة النظر ص ٦٦

حديث اتفق في سنده اسم الراوي ونحوه مع غيره في (الخط فقط) دون اللفظ فإنه فيه مختلف، وقوله: (وضده) أي: مثل المؤتلف وهو المختلف في اللفظ مختلف أي مسمى بذلك، ومراده أن الحديث الذي يكون كذلك يسمى بالمؤتلف والمختلف، فهو قسم واحد، وتحته قسمان:

الأول: ما لا ضابط له لكثرته. كأسيد مصغراً وأسيد مكبراً.

والثاني: ما ينضبط لقلته في أحد الطرفين نحو: عمارة كله بضم العين، الا أبيّ بن عمارة الصحابي[1] فبكسرها.

وكقولهم: كل ما وقع في الصحيحين والموطأ فهو حازم ـ بالحاء المهملة والزاي لا خارم.

وفائدته الاحتراز عن الوقوع في التصحيف الذي هو الخطأ في الحروف بالنقط، فإذا علمت ذلك (فاخش) واحذر (الغلط) أي الوقوع فيه فإنه مهم، لا يدخله قياس، وليس قبله أو بعده ما يرفع الالتباس.

---

(١) هو أبي بن عمارة، له صحبه، ومن صلى للقبلتين. انظر الكاشف ١/٥٢.

ثم ذيل عليه منصور بن سليم ـ بفتح السين ـ في مجلد لطيف، وكذلك أبو حامد بن الصابوني.

وجمع الذهبي في ذلك كتاباً مختصراً جداً اعتمد فيه على الضبط بالقلم، فكثر فيه الغلط والتصحيف المباين لموضوع الكتاب.

وقد يسر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سميته (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) وهو مجلد واحد، فضبطته بالحروف على الطريقة المرضية، وزدت عليه شيئاً كثيراً مما أهمله أولم يقف عليه» أ. هـ.

. . . .

تنبيه: هذا غير النوع المسمى بمختلف الحديث، وهو أن يكون الحديثين تناف ظاهراً فيجمع بينهما كحديث [لا عدوى ولا طيرة][1] مع حديث [فرْ مِنَ المجذوم فرارك من الأسد][2] .

---

(١) رواه الامام البخاري في كتاب الطب (٧٦) باب (١٩) الجذام حديث رقم (٥٧٠٧) فتح ١٠/١٥٨ وبمعناه في كتاب الطب با ب(٢٥) حديث ٥٧١٧ فتح ١٠/١٧١ ورواه الامام مسلم في كتاب السلام (٣٩) باب (٣٣) حديث (٢٢٢٠) ٤/١٧٤٢ ـ ١٧٤٣

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الطب (٧٦) باب (١٩) حديث رقم ٥٧٠٧ فتح ١٠ /١٥٨ وأحمد في مسنده ٢ /٤٤٣ .

والمنكر الفَرْدُ به راوٍ غدَا تعـديله لا يَحْمِـلُ التفـردا

(٣٠) الحديث المنكر(*)

(و) الحديث (المنكر) أي تعريفه: الحديث (الفرد) أي: الذي انفرد (به) أي بروايته (راو) موصوف بكونه (غـدا) أي صار (تعـديله) أي توثيق الغيـر إياه

(*) تعريفه: لغة: المنكر في اللغة اسم مفعول، فعله أنكره بمعنى حجده، أو لم يعرفه، وهو يقابل المعروف، اسم مفعوله، فعله عرفه[1].

واصطلاحاً: هو الذي فحش غلط راويه أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه، وخالف الراوي المقبول[2].

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب ـ وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرىء ـ عن أبي اسحاق عن العيزاز بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ: [من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة]

قال أبو حاتم: منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبي اسحاق موقوفاً وهو المعروف[3] الفرق بينه وبين الشاذ: المنكر مباين للشاذ، اذ المنكر هو الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفاً رواية الثقة، وأما الشاذ، فهو الذي يرويه الثقة المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، والقول بترادفهما بعيد[4] وقد نبّه السيوطي على بعده بقوله في ألفيته:

.... والذي رأى تـرادف المنكـر والشـاذ نـأى[5]

وقال ابن حجر[6]: وقد غفل من سوى بينهما.

---

(١) توضيح الافكار ٢/٣.
(٢) نزهة النظر ص ٣٥ بمعناه. وقيل: هو الحديث الذي في اسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه، وقيل: هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة. وهناك تعاريف أخرى بناء لاختلافهم في المقصود من المنكر. انظر في ذلك مقدمه ابن الصلاح ص ٧١ ـ ٧٤ ومنهج النقد ص ٤٣٠ ـ ٤٣٢.
(٣) نزهة النظر ص ٣٥ ـ ٣٦.
(٤) انظر توضيح الأفكار ٢ / ٤ .
(٥) الفية السيوطي شرح شاكر ص ٣٩.
(٦) نزهة النظر ص ٣٦.

توثيقاً (لا يحمل) أي لا يحتمل (التفردا) يعني لا يبلغ في العدالة والضبط مبلغ من يُقبل تفرده، بل هو قاصر عن ذلك.

مثاله : حديث أبي زكير[1] عند النسائي وابن ماجه[2] عن هشام بن عروة[3] عن أبيه[4] عن عائشة مرفوعاً : [كلوا البلح بالتمر[5] فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق]

فإن أبا زكير لم يبلغ مرتبة من يغتفر تفرده[6] .

ويقابل المنكر المعروف : وهو ما خالف فيه الراجح من هو ضعيف.

واعلم أن الذي ينبغي اعتماده أن المنكر والشاذ يشتركان في مسمى المخالفة ويفترقان في أن المنكر رواية ضعيف أو مستور، والشاذ رواية ثقة أو صدوق.

(١) هو يحيى بن محمد بن قيس المدني المؤدب الضرير. انظر الكاشف ٣/٢١٤.

(٢) اخرجه ابن ماجه في كتاب الأطعمة (٢٩) باب (٤٠) حديث رقم [٣٣٣٠] ٢/١١٠٥

(٣) هو هشام بن عروة أبو المنذر وقيل أبو عبد الله القرشي أحد الاعلام، ثقة امام في الحديث توفي سنة ست وأربعين ومائة انظر الكاشف ٣/١٩٧.

(٤) هو عروة بن الزبير أبو عبد الله، كان فقيها عالماً كثير الحديث ثبتاً مأموناً مات سنة ثلاث وتسعين. وقيل أربع وتسعين.

(٥) أي كلوا هذا مع هذا، فإن الباء فيه بمعنى : مع.

(٦) انظر ابن الصلاح في مقدمته ص ٧٤.

(٣١) الحديث المتروك(*)

(متروكه) أي تعريف الحديث المتروك (ما) أي حديث (واحد بـه انفرد) أي انفرد واحد برواية الحديث عن غيره، فلم يـروه إلا هو (و) الحـال انهم قد (اجمعوا) أي المحدثون (لضعفه) أي: على ضعف راويه لا تهامه بالكذب، أو لكونه عـرف بالكـذب في غير الحـديث فلا يؤمن أن يكـذب في الحديث، أو لتهمته بالفسق، أو لغفلته، أو لكثرة الوهم (فهو) أي المتروك أي: حكمه (كرد)

(*) **تعريفه: لغة**: المتروك اسم مفعول من الترك، وتسمي العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ (التريكة) أي: متروكة لا فائدة منها[1].

فالحديث المتروك لغة: هو الساقط.

واصطلاحاً: ما تفرد به راوٍ مجمع على ضعفه لاتهامه بالكذب[2].

وجه تسميته بذلك: ان اتهام الراوي بالكذب مع تفرده، يجعل الحديث غير مقبول، ولكن لا يسوغ الحكم بوضعه[3].

اسباب اتهام الراوي بالكذب: بأن يكون حديثه مخالفاً للقواعد المعلومة غير مروي إلا من جهته، أو يكون كذبه في كلام الناس خاصة ويُعرف به[4] مثاله: حديث الجارود بن يزيد النيسابوري. قال الذهبي[5]: «ومن بلاياه عن بَهْز، عن أبيه، عن جده أنه قال: إذا قال لامرأته: انت طالق إلى سنة إن شاء الله فلا حنث عليه».

فإن الجارود قد كذبه أبو أسامة، وضعفه علي، وقال يحيى: ليس بشيء وقال أبو داود: غير ثقة، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال أبو حاتم: كذاب[6].

---

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ٩٣ نقلاً عن القاموس ٣/٣٠٦.
(٢) نزهة النظر ص ٤٥ وقواعد في علوم الحديث ص ٢٠٧ نقلاً عن (قفو الاثر) ص ٩٤.
(٣) انظر منهج النقد ص ٢٩٩.
(٤) قواعد في علوم الحديث ص ٤٣ نقلاً عن (قفو الاثر) ص ١٧.
(٥) في الميزان ١/٣٨٥.
(٦) انظر ميزان الاعتدال ١/٣٨٤.

.... وأجمعوا لِضَعْفِهِ فهو كَرَدْ

أي مثل المردود، أي الموضوع في كونه من أنواع الضعيف، وان كان أخف منه كما تشعر به كاف التشبيه.

مثاله: حديث عمرو بن شمر عن جابر عن الحارث الاعور عن علي رضي الله عنه.

قال النسائي والدارقطني وغيرهما في عمرو إنه متروك الحديث كما في الميزان.

والكـذبُ المخْتَلَقُ المصنوعُ على النبي فذلك الموضوعُ

---

(٣٢) الحديث الموضوع(*)

(والكـذب) أي والحديث المكـذوب بـه على النبي ﷺ (المختلق)أي المفترى عليه عمداً فهو صفة مؤسسة، وقوله (المصنوع على النبي) صلى الله

(*) **تعريفه: لغة**: الموضوع في اللغة اسم مفعول، فعله: وضع يضع، ويأتي وضع في اللغة لعدة معان، الأول: الاسقاط، والثاني: الترك، والثالث: الافتراء.

تقول: وضع فلان الشيء عن عاتقه مثلاً، تريد أنه أسقطه، وتقول: وضع فلان شيئاً، تريد أنه تركه، وتقول: وضع فلان هذا الكلام، تقصد: أنه افتراه واختلقه.

فالموضوع في اللغة يكون بمعنى المسقط ـ بفتح القاف ـ، ويكون بمعنى المتروك، ويكون بمعنى المختلق المفترى.

اصطلاحاً: هو الكلام الذي اختلقه وافتراه واحد من الناس ونسبه إلى رسول الله ﷺ[١].

علامات الوضع[٢]: يعرف الوضع بوجود علامات في السند أو في المتن:

أ ـ علامات الوضع في السند: يعرف الوضع في السند بعلامات عدة وهي:

١ ـ أن يكون راويه كذاباً معروفاً بالكذب ولا يرويه ثقة غيره.

٢ ـ ان يعترف واضعه بالوضع، ويقرّ بذلك، كحديث فضائل القرآن، اعترف بوضعه ميسرة[٣].

٣ ـ ما يتنزل منزلة اقراره[٤]، أو بإقراره حالاً[٥].

---

(١) انظر هامش توضيح الافكار ٢/٦٨

(٢) انظر تدريب الراوي ١/٢٧٥ ـ ٢٧٨ ونزهة النظر ص ٤٤ ـ ٤٥ وشرحها ص ١٢٣ ـ ١٢٦ وتنزيه الشريعة ١/٥ ـ ٨ وتوضيح الأفكار ٢/٩٣ ـ ٩٧ والمنار المنيف للعلامة ابن القيم رحمه الله تعالى فقد أجاد فيه وأفاد.

(٣) تدريب الراوي ١/٢٧٤.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٩ والتقييد والايضاح ص ١٣١.

(٥) الباعث الحثيث ص ٧٨.

. . . .

. . . .

قال الحافظ العراقي[1]: «هو كأن يحدّث بحديث عن شيخ، ثم يُسأل عن مولده، فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله، ولا يوجد ذلك الحديث إلا عنده، فهذا لم يعترف بوضعه، ولكن اعترافه بوقت مولده، يتنزّل منزلة إقراره بالوضع، لأن ذلك الحديث لا يُعرف إلا عند ذلك الشيخ، ولا يُعرف إلا برواية هذا الذي حدّث به» أ. هـ.

٤ ـ وجود قرينة في الراوي تقوم مقام الوضع: من أمثلة ذلك ما أسنده الحاكم عن يوسف ابن عمر التميمي قال: كنت عند سعد بن طريف، فجاء ابنه من الكتّاب يبكي، فقال: مالك؟ قال: ضربني المعلّم.

قال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: [معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين][2].

ومثل ذلك حديث: [الهريسة تشد الظهر] فإن واضعه محمد بن الحجاج النخعي، كان يبيع الهريسة.

ب ـ علامات الوضع في المتن: كذلك، للوضع علامات في المتن منها:

١ ـ ركاكة اللفظ: بحيث يُدرك العليم بأسرار البيان العربي أن مثل هذا اللفظ ركيك، لا يصدر عن فصيح ولا بليغ، فكيف بسيد الفصحاء والبلغاء ﷺ، ومحل هذا إن وقع التصريح بأنه لفظ النبي ﷺ، ولم يروه بالمعنى[3].

٢ ـ فساد المعنى:

أ ـ بأن يكون الحديث مخالفاً لبدهيات العقول من غير أن يمكن تأويله مثل ذلك حديث: [ان سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً وصلّت عند المقام ركعتين][4]

---

(١) في التقييد والايضاح ص ١٣٢.

(٢) انظر تدريب الراوي ١/٢٧٧.

(٣) انظر شرح النزهة للقاري ١/٢٧٨ وتدريب الراوي ١/٢٧٦.

(٤) تدريب الراوي ١/٢٧٨.

. . . .

. . . .

ب ـ أو يكون مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والاخلاق مثل: جور الترك ولا عدل العرب.

جـ ـ أو داعياً إلى الشهوة والمفسدة. مثل: النظر إلى الوجه الحسن يجلي البصر.

د ـ أو مخالفاً للحس والمشاهدة. مثل: لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة.

هـ ـ أو مخالفاً لقواعد الطب المتفق عليها مثل: الباذنجان شفاء من كل داء.

و ـ أو لمخالفاً لقطعيات التاريخ أو سنة الله في الكون والانسان.

مثل: حديث عوج بن عنق، وأن طوله ثلاثة آلاف ذراع، وأن نوحاً لما خوّفه الغرق قال: احملني في قصعتك هذه ـ يعني السفينة ـ وأن الطوفان لم يصل إلى كعبه، وأنه كان يُدخل يده في البحر فيلتقط السمكة من قاعة ويشويها قرب الشمس.

ز ـ أو يكون مشتملاً على سخافات وسماجات يُصان عنها العقلاء.

مثل: [الديك الأبيض حبيبي وحبيب حبيبي جبريل]

ومثل: [اتخذوا الحمام المقاصيص فإنها تلهي الجن عن صبيانكم].

٣ ـ مخالفته لصريح القرآن بحيث لا يقبل التأويل: مثل: [ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء] فإنه مخالف لقوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾.

٤ ـ مخالفته لصريح السنة المتواترة: مثل: [اذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثتُ به أم لم أحدّث] فإنه مخالف للحديث المتواتر: [من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار][1].

٥ ـ ان يكون مخالفاً للقواعد العامة المأخوذة من القرآن والسنة: مثل: [من ولد له مولود، فسمّاه محمداً كان هو ومولوده في الجنة] فإنه مخالف للمعلوم المقطوع به من أحكام القرآن والسنة، من أن النجاة بالأعمال الصالحة لا بالأسماء والألقاب.

ومنها أن يكون مخالفاً للإجماع.

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١/٦٧ ـ ٦٨

عليه وآله وسلم، بمعنى ما قبله للتأكيد، وقوله (فذلك) أي المكذوب عليه صلى الله عليه وآله وسلم (الموضوع) جملة من مبتدأ وخبر وقعت خبراً عن قوله: الكذب، وقيد الكذب على النبي ﷺ ـ نظراً للغالب، وإلا فكذلك الكذب على غيره كالصحابي والتابعي.

وعدّ الموضوع من أقسام الحديث بالنظر لزعم قائله.

ويعرف الوضع بأمور: منها اقرار قائله، وركة ألفاظه، إذ ألفاظ النبوة لها رونق ونور وبلاغة.

وسبب الوضع: إما عدم الدين كالزنادقة، فقد قيل: إنهم وضعوا أربعة

أو يكون موافقاً لمذهب الراوي، أو أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر الدواعي على نقله ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد، ومنها اشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة في الوعيد الشديد على الأمر الحقير مثل: [من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أُعطي ثواب سبعين نبياً] ومثل [من قال: لا إله إلا الله، خلق الله تعالى له طائراً له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له][1].

حكم رواية الحديث الموضوع: أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان، إلا مع بيان وصفه لحديث مسلم[2] [من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين][3].

والجمهور على أن تعمد الكذب على رسول الله ﷺ ـ كبيرة، وبالغ أبو محمد الجويني ـ والد إمام الحرمين ـ بقوله: انها كفر[4].

---

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الاسرمي ص ٩٧ ـ ١٠٢ والسنة قبل التدوين ص ٢٣٩ ـ ٢٤٨ والتعريف بالقرآن والحديث لمحمد الزفزاف ص ٢٦٤ ـ ٢٦٦.

(٢) مسلم بشرح النووي ١/٦٢.

(٣) نزهة النظر ص ٤٥ وتوضيح الأفكار ٢/٨٨.

(٤) توضيح الافكار ٢/٨٨.

وقد أَتَتْ كالجوهر المكنونِ سمِّيتُها منظومة البيقوني
فوق الثلاثين بأربع أتت أبياتُها ثُمَّ بخير ختمت

عشر ألف حديث[1].

أو انتصار لمذهب أو اتباع لهوى بعض الرؤساء، أو غلبة الجهل احتساباً للأجر - على زعمه - كما روي أنه قيل لأبي عصمة الملقب بالجامع[2] - أي لكل شيء إلا الصدق - من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟

فقال: رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن اسحاق فوضعتها حسبة[3].

وحكمه أنه تحرم روايته والعمل به مطلقاً، إلا إذا روي مقروناً بالبيان كأن يقول عند روايته: هذا باطل - مثلاً - ليتحفظ من شره - فيجوز (وقد أتت) أي المنظومة كائنة (كالجوهر المكنون) أي المستور في صدفه لنفاستها وعزتها سميتها أي الأجوزة (منظومة البيقوني) لم أقف على ترجمته، وقيل اسمه: عمر بن محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي المتوفي سنة ثمانين وألف.

وقوله (فوق) عقد (الثلاثين) خبر مقدم لقوله: أبياتها (بأربع أتت ابياتها) أي المنظومة (ثم) بعد تمام المقصود (بخير ختمت) فيه من المحسنات حسن الختام الذي هو الإتيان في آخر الكتاب بما يدل على انتهاء.

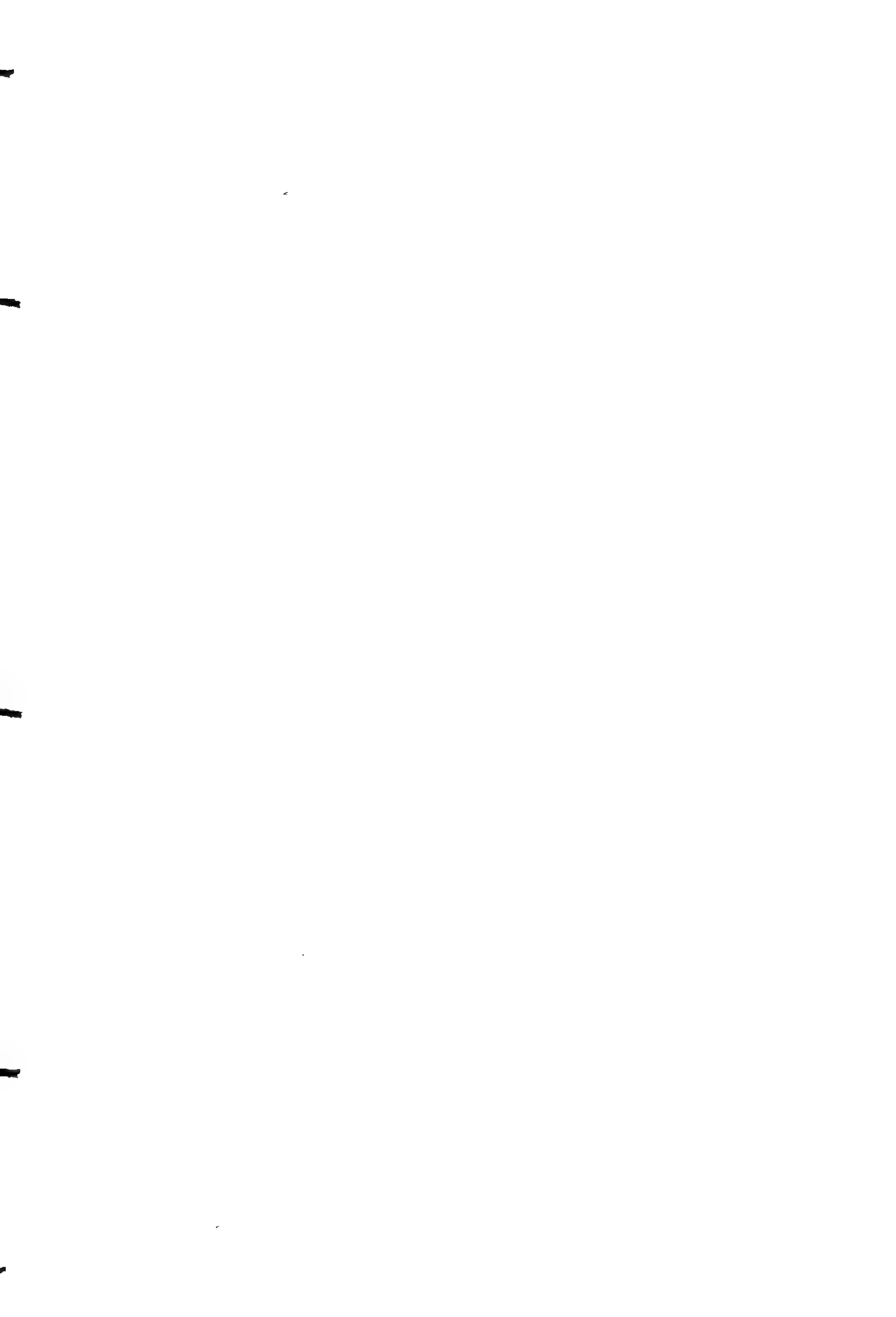
فنسأل الله تعالى حسن الرعاية وصحيح الاستقامة والهداية وان يدرجنا وناظمها تحت لواء من كمله خلقاً وخُلُقاً ﷺ.

---

(١) انظر تدريب الراوي ١/٢٨٤.

(٢) هو نوح بن أبي مريم يزيد بن عبد الله، أبو عصمة المروزي، نوح الجامع، وضع حديث فضائل القرآن الطويل. انظر ترجمته في ميزان الاعتدال ٤/٢٧٩ - ٢٨٠ و٤/٥٥٢.

(٣) انظر اللآلىء المصنوعة للسيوطي ٢/٤٦٩ - ٤٧٠ وتدريب الراوي ١/٢٨٢.



خاتمة

نسأل الله تعالى حسنها

في آداب الشيخ والطالب ليتخلق كل منهما بها

فمما يشتركان فيه إخلاص النية، بأن لا يكون المطلوب عرضاً دنيوياً ولا رياسة، فقد قال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل أمرىء مانوى» وروى، «من ازداد علما ولم يزدد زهداً لم يزدد من الله إلا بعداً»(١).

ومما ينفرد به الشيخ، أن لا يحدث ببلد فيه من هو أولى منه، وأن يتطهر ويجلس بوقار، ولا يحدث قائماً ولا في الطريق، وأن يفتتح بالبسملة والتحميد والصلاة والسلام على البشير النذير ﷺ، وأن لا يقوم حال تحديثه لأحد فإنه إذا قام كتبت عليه خطيئة كما روى عن بعضهم، وأن يلازم لا أدري فيما يجهله.

فمن كان يهوي أن يرى متصدراً ويكره لا أدري أصيبت مقاتله

ومما ينفرد به الطالب أن يوقر الشيخ ويعظمه، فبقدر الإجلال ينتفع الطالب، فقد روى الترمذي مرفوعاً «ليس منا من لم يُجِلّ كبيرنا ولم يرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه»(٢) وأن يعمل بكل حديث سمعه في فضائل الأعمال

---

(١) أورده السيوطي في الجامع الصغير ٢/١٦٢ ونسبه للديلمي في مسند الفردوس عن علي رضي الله عنه ورمز لضعفه . قال المناوي في فيض القدير ٦ /٥٢ : « قال الحافظ العراقي : سنده ضعيف ، أي وذلك لأن فيه موسى بن إبراهيم قال الذهبي : قال الدارقطني : متروك» . أ. هـ .

(٢) أورده السيوطي بهذا اللفظ في الجامع الصغير ٢/١٣٨ - ١٣٩ ونسبه للحاكم في مستدركه ولمسند أحمد عن عبادة بن الصامت قال المناوي في فيض القدير ٦ /٣٨٩ : « قال الهيثمي : وسنده =

فإن العمل يعين على الحفظ. قال وكيع[1]: إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به[2] وأن لا يستعمل الحياء[3] والتكبر، فعن مجاهد: لا ينال العلم مستح ولا متكبر، وأن يشتغل بالتقييد فالضبط فالحفظ، فقد قالوا: لا خير في علم لا يقطع به الوادي ولا يعمر به النادي، ولا بد من فهم ما حفظ وإلا كان كمثل الحمار يحمل أسفاراً، فقد حصل له الكد والتعب من غير انتفاع، وأن يذاكر بمحفوظه ليرسخ في ذهنه، فقد روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: «تذاكروا الحديث، فإن حياته مذاكرته» أي وإن مماته متاركته، وقال بعضهم:

من طلب العلم وذاكره ... صلحت دنياه وآخرته
فأدم للعمل مذاكرة ... فحياة العلم مذاكرته
واسهر بالليل وناظره ... لتعمك حقاً نافحته

والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

وهذا ما يسر الله تعالى جمعه من التعليق على هذا النظم الأنيق راجياً من الله الكريم أن ينفعني به والطالبين، وأن يغفر لي ولوالدي ولمشايخي، وأن يكون وسيلة إلى جنات النعيم:

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون، والحمد لله رب العالمين آمين.

=. حسن» أ. هـ. ورواه الترمذي في سننه في كتاب البر، باب (١٥) ما جاء في رحمة الصبيان حديث رقم (١٩١٩) ٤ /٣٢١ ولفظه: ليس منّا من لم يرحم صغيرنا ووقّر كبيرنا.

(١) هو وكيع بن الجراح أبو سفيان الرؤاسي أحد الاعلام. مات يوم عاشوراء سنة سبع وتسعين ومائة. انظر الكاشف ٣/٢٠٨.

(٢) وقال عمر الملائي: اذا بلغك شيء من الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله.

(٣) فإن الحياء اذ ذاك ليس الشرعي، اذا الحياء الشرعي ان لا يراك مولاك حيث نهاك، ولا يفقدك حيث أمرك.

المنظومة البيقونية

بسم الله الرحمن الرحيم

أَبـدَأُ بـالحمـدِ مُصَلِّيـاً عَلَى مُحمَّـدٍ خَيْـرِ نبـيٍّ أُرْسِـلاَ
وذِي مِنَ أقْسَامِ الحَدِيث عِدَّهْ وكـل واحِـدٍ أتـى وحَـدّهْ
أوَّلها الصحيحُ وهْوَ ما اتَّصلْ إسنـادُهُ وَلمْ يُشَذّ أَوْ يُعمـلّ
يـرْويهِ عَـدْلٌ ضَابطٌ عنْ مِثلِه مُـعتمَـدٌ في ضَبـطِهِ ونـقـله
والحَسنُ المعرُوفُ طرْقاً وغدتْ رجَـالهُ لا كـالصّحيح اشتهـرتْ
وكلُّ ما عَن رُتْبَةِ الحُسنِ قصُر فهو الضّعيفُ وهْوَ أقساماً كثـرْ
وَمَـا أُضِيفَ لِلنَّبي المـرْفـوعُ وَمَـا لِتَابـعٍ هـوَ المقـطوعُ
وَالمسنَـدُ المتّصلُ الإسنَادِ مِنْ رَاويهِ حَتى المُصطفى وَلمْ يَبِنْ
وَمَـا بسمَـعِ كـلِّ رَاوٍ يتَّصل إسنَـادُه لِلمصـطَفى فـالمتَّصلْ
مُسلسلٌ قلْ ما على وَصفٍ أتى مِثـلُ أمَـا وَاللهِ أنبـانِي الفَتى
كـذَاكَ قـد حَـدَّثنيهِ قـائِمـاً أَوْ بعْـدَ أنْ حـدَّثني تَبسّمـا
عَـزيزٌ مَـروِي اثنَينِ أوْ ثـلاثـهْ مشهـورُ مَرْوى فـوقَ ما ثـلاثهْ
مُعنعَنٌ كعَنْ سعيـدٍ عنْ كـرَم وَمُبهَمٌ مَـا فِيـهِ رَاوٍ لمْ يُسمْ
وكـلُّ مَـا قلَّتْ رجَـاله عَـلا وَضِـدُّهُ ذاكَ الذِي قَدْ نـزَلا
وَما أضفتَهُ إلى الأصحابِ مِنْ قوْلٍ وَفعلٍ فهْوَ موقوفٌ زُكِنْ
وَمُرْسَـلٌ مِنهُ الصحـابيُّ سقطْ وقُلْ غريبٌ ما رَوى راوٍ فقط
وكـلُّ مَـا لَمْ يتّصـلْ بحالِ إسـنَـادُهُ مُـنـقَـطعُ الأوْصَـال

وَالمُعضَلُ الساقِط مِنه اثنَان ... وَما أتى مُدَلَّسا نوعَان
الأوّلُ: الإسقَاطُ للشيخِ وأنْ ... ينقلَ عمّنْ فوْقُهُ بعَن وأنْ
والثّانِ : لا يُسقطُه لكن يَصفْ ... أوْصافهُ بما به لا يَنْعَرِفُ
وَما يُخالِفْ ثقةٌ فيهِ الملاَ ... فالشّاذُّ والمقلوبُ قِسمانِ تَلا
إبدالُ رَاوٍ مّا بِرَاوٍ قِسْمُ ... وَقلْبُ إسناد لِمتنٍ قِسْمُ
وَالفَرْدُ ما قيّدْتَهُ بثِقَةِ ... أوْ جمْعٍ أوْ قصْرٍ على رِوَاية
وَما بِعِلةٍ غُموضٍ أوْ خفا ... مَعَلَّلٌ عِنْدَهُم قَدْ عُرِبَا
وَذُو اختلافِ سنَدٍ أوْ مَتنٍ ... مُضطَرِبٌ عِنْدَ أهيلِ الفَن
وَالمُدرَجاتُ في الحديثِ ما أتتْ ... منْ بعضِ ألفاظ الرُّواةِ اتصلتْ
وَما رَوى كلٌّ قرينٍ عن أخِهْ ... مُدبَّج فاعرِفْه حَقا وانتَخِهْ
مُتّفق لفْظا وَخَطا مُتفِقْ ... وضِدُّهُ فيما ذَكرْنا المفترِقْ
مُؤتلِفٌ مُتّفقُ الخطِّ فقطْ ... وضِدُّهُ مختلِفٌ فاخشَ الغلطْ
والمنكرُ الفرْدُ به راو غدا ... تعْدِيلُه لا يحمِلُ التّفرُّدَا
متروُكهُ ما واحِد به انفَرِدْ ... وأجمَعُوا لِضعفِه فهوَ كرَدّ
والكذِبُ المختلقُ المصنُوعُ ... عَلَى النبي فذلِكَ الموْضوعُ
وقدْ أتتْ كالجَوْهَرِ المكنونِ ... سمّيتُها منظومَةَ البَيْقوني
فوقَ الثلاثينَ بأربَعٍ أتت ... أبياتُها ثمّ بخَير خُتِمَتْ

منظومة

العلامة الشهير

أبي اسحاق ابراهيم بن مسعود

الألبيري الأندلسي

يحث فيها ولده على طلب العلم والعمل به والتخلق بالأخلاق الكريمة

ترجمه العلامة الفقيه أبو عبد الله المعروف بابن الأبار في التكملة لكتاب الصلة، وقال: كان أبو إسحاق من أهل العلم والعمل شاعراً مجوداً وشعره مدون كله في الحكم والمواعظ، وقد حدث أبو إسحاق المتوفى سنة ٦٥٣ وروى عنه عبد الواحد بن عيسى وأبو حفص الألبيريان وغيرهم توفي في نحو الستين والأربعمائة.

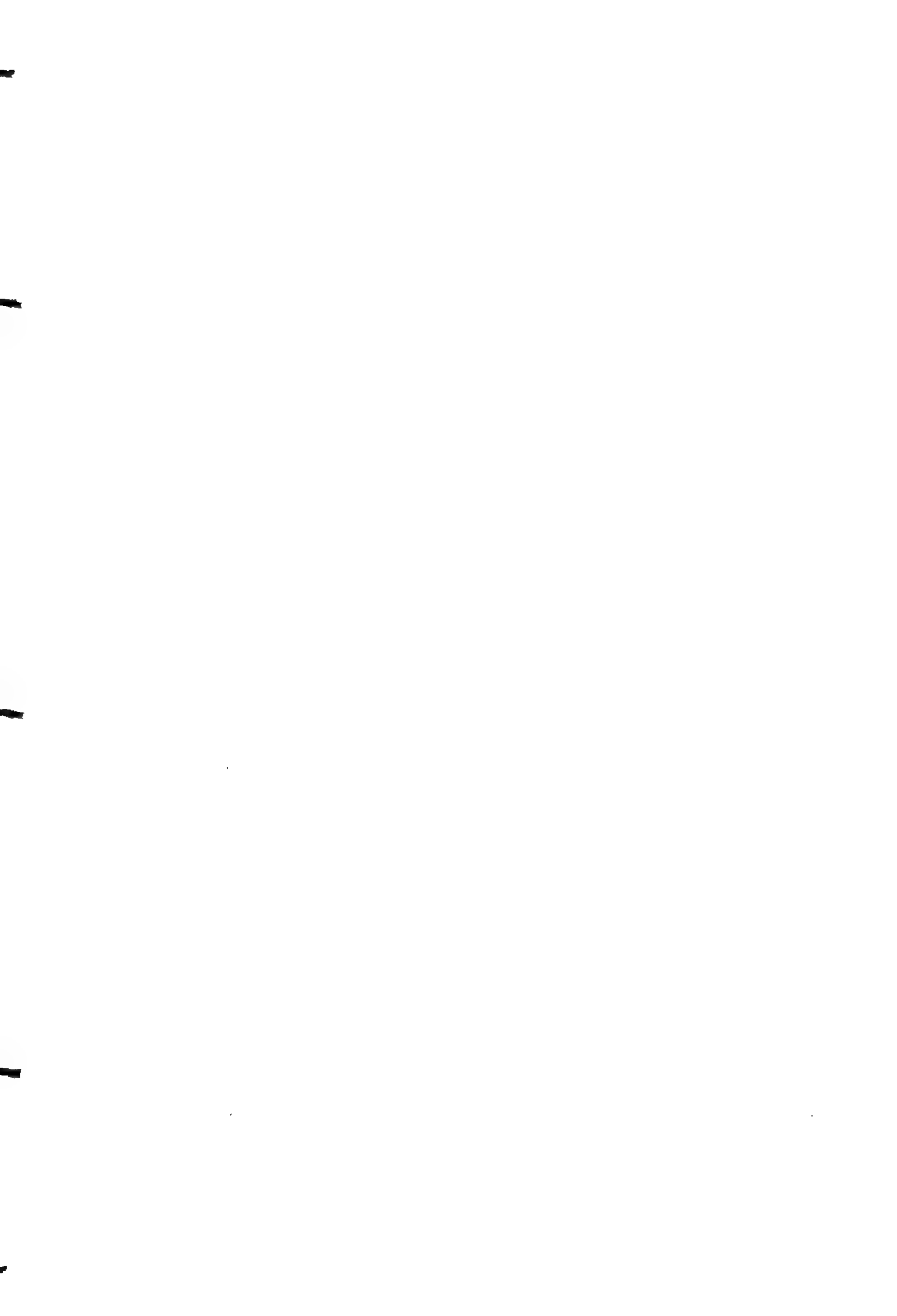
قال العلامة أبو الحجاج يوسف بن محمد البلوى في كتاب «ألف با»: كان الأستاذ الفقيه أبو عبد الله بن سودة شيخي رحمه الله يحمل طلبته على حفظها لجودتها

ومن جيد نظم أبي إسحاق:

تمرُّ لِداتي واحداً بعد واحد ... وأعلم أني بعدهم غيرُ خالد

وأحمل موتاهم وأشهد دفنهم ... كأني بعيد عنهم غير شاهد

فما أنا في علمي بهم وجهالتي ... كمستيقظ يرنو بمقلة راقد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تَـفُـتُّ[(١)] فـؤَادَكَ الأيـامُ فَـتّـا وَتَنْحِتُ[(٢)] جِسْمَكَ الساعاتُ نَحْتا
وَتَدْعوكَ المُنونُ[(٣)] دُعاءَ صِـدقٍ أَلَا يـا صَاح أنتَ أُريدُ أنتا
أَراكَ تُحِبُّ عِـرْساً ذَاتَ خِـدْرٍ أَبَتَّ طَـلاقَهـا الأكيـاسُ[(٤)] بَتّـا
تَنامُ الدّهر وَيْحكَ في غطيطٍ[(٥)] بهَـا حَتّـى إذا مُتَّ انـتبَـهْتَـا
فكَمْ ذَا أنتَ مخـدُوعٌ وَحتّى مَتى لا تَرْعِوى[(٦)] عنها وحتّى

* * *

أبـا بكـرٍ دَعْـوتُـكَ لَـوْ أجَبْتَـا إلى ما فِيهِ حـظُّكَ لو عَقَلْتَـا
إلَى عِلمٍ تكُـونُ بـهِ إمَـامـاً مُـطاعـاً إنْ نَهَيْتَ وَإنْ أَمَـرْتَـا
وَيجلو مَا بعَيْنِكَ مِنْ غِشَاهَا[(٧)] وَيَهْـدِيـكَ الـطَّريقَ إذا ضَلَلْتَـا
وتحْمِـلُ مِنْهُ في نـادِيكَ تـاجاً وَيكسُـوكَ الْجَمالَ إذَا عَـرَيتَـا
ينَـالُـكَ نفْعُـهُ مـا دُمتَ حَيّـا وَيَبْقى ذِكْـرُهُ لَـكَ إنْ ذَهَبْتَـا

---

(١) تفت أي تكسر.
(٢) تنحت أي تبري بفتح الحاء وكسرها
(٣) المنون: هو الموت.
(٤) العرس: الزوجة، الاكياس العقلاء جمع كيس بتشديد الياء المكسورة.
(٥) ويح: كلمة رحمة، غطيط. تصويت.
(٦) أي تكف.
(٧) الغشاء: بكسر الغين: الغطاء.

هو العَضْبُ المُهنَّدُ[1] لَيْسَ يَنْبو[2] ... تُصِيبُ بِهِ مَقاتِـلَ مَنْ أَرَدْتَـا
وَكَنـزٌ لا تَخـافُ عليـه لِصًّـا ... خَفِيفُ الحملِ يُوجَدُ حيثُ كُنْتَا
يَـزِيـدُ بكثـرَةِ الإنفـاقِ مِنْـهُ ... وَينقُصُ إنْ بـهِ كفًّـا شـدَدْتـا
فَلوْ قدْ ذُقْتَ مِنْ حَلواهُ طَعْما ... لآثـرْتَ الـتَّعَـلُّمَ وَاجـتَـهَـدْتَـا
وَلَمْ يَشْغَلْكَ عنهُ هَوًى مطاعٌ ... وَلا دُنْيـا بـزُخْـرفِهَـا فُتِنْتَـا
وَلا ألهاكَ عَنْهُ أَنِيقُ رَوْضٍ[3] ... وَلَا خِـدْرٌ بـزِينَتِـهـا كَلِفْتَـا
فقُـوتُ الـرُّوحِ أَرْواحُ المعـانى ... وَلَيس بـأنْ طَعِمتَ وَلا شَرِبتا
فَـواظِبْـهُ وَخُـذْ بـالجِـدِّ فِيـهِ ... فـإنْ أعـطاكَـهُ اللهُ انـتَفَـعتَـا

* * *

وَإِنْ أُعطِيتَ فيـهِ طـولَ بـاعٍ ... وَقال النـاسُ: إنـكَ قدْ علِمتـا
فـلَا تـأمَنْ سؤَالَ اللهِ عنْـهُ ... بتَـوْبيخٍ: عَلِمْـتَ فهلْ عَمِلتَـا؟
فرَأسُ العِلمِ تَقْوَى اللهِ حقًّا[4] ... وَلَيْسَ بأنْ يُقالَ: لقَـدْ رَؤُسْتَا

* * *

وَأَفضَـلُ ثوْبـك الاحسَـانُ لكِنْ ... نَـرَى ثوْبَ الإسـاءَةِ قَدْ لبِسْتَـا
إذَا ما[5] لَمْ يُفِدْكَ العِلمُ خَيراً ... فخَيـرٌ مِنْهُ أَنْ لـوْ قـدْ جَهلْتَـا
وَإنْ ألقَـاكَ فهْمُـكَ في مهَـاوٍ ... فَلَيْتَـكَ ثمَّ لَيْتَـكَ مـا فَهِمتَـا
سَتَجْنِى منْ ثِمارِ العَجزِ جَهْلا ... وَتصغُـرُ في العيونِ إذا كبِـرْتا
وَتُفْقَـدُ إنْ جهِلتَ وأنتَ بـاقٍ ... وتُـوجَدُ إنْ عَلمتَ وَلـو فُقِدْتـا
وتـذكرُ قـوْلتي لكَ بعـدَ حينٍ ... إذَا حقًّـا بهـا يـوْما عَمِلْتـا
وَإن أهملتهـا وَنبَـذتْ نُصحـا ... وَمِلتَ إلى حُطامٍ[6] قدْ جَمَعْتَا

---

(١) السيف المنسوب للهند صناعة وجودة.
(٢) نبا السيف: إذا لم يعمل في الضريبة.
(٣) أي حسن روض.
(٤) رأس العلم: أصله والتقوى: امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه.
(٥) ما زائدة للنظم.
(٦) الحطام بضم أوله: الدنيا والمال.

فَسَوْفَ تعَضُّ مِنْ ندَمٍ عليهـا وَمـا تُغنى النَّدامـةُ إنْ نَـدِمتَـا
إذَا أبْصَرْتَ صحْبَك في سَماءٍ[١] قدْ ارْتَفعُوا عَليْـكَ وَقدْ سَفُلتَـا
فـرَاجِعْهَـا وَدَعْ عنـكَ الهُـوَينـا فما بالبُطءِ[٢] تُـدْرِكُ ما طَلبتـا

* * *

وَلَا تختَلْ[٣] بمالِكَ وَالْهَ عنْـهُ فليْسَ المـالُ إلاّ ما عَلِمْتَـا[٤]
وَليسَ لجاهلٍ في الناسِ مُغنٍ وَلـوْ مُلكُ العِرَاقِ لـهُ تَـأتّـا
سَيَنْطِقُ عنْكَ عِلمُكَ في مَلاءٍ[٥] وَيُكتَبُ عنْك[٦] يوما إنْ كَتمْتَا
وَمـا يُغْنيـكَ تشييـدُ المَبَـاني إذا بالجَهْلِ نفسَكَ قدْ هَـدَمْتَا
جعَلتَ المالَ فوقَ العِلم جهلاً لعَمرُكَ في القضيّةِ مـا عَدَلتا
وَبينهُمـا بنَصِّ الـوَحى بـونٌ[٧] ستـعـلـمُـهُ إذَا طَـهٰ قـرأتـا
لئنْ رَفَـعَ الغَنيُّ لـواءَ مَـالٍ لأنتَ لِـواءَ علمِكَ قـد رَفعْتَـا
لئن جلسَ الغَنيُّ على الحشَايا[٨] لأنتَ على الكَوَاكِبِ قدْ جَلَسْتا
وإنْ رَكِبَ الجِيَـادَ مُسَوَّماتٍ[٩] لأنتَ مَنَـاهـجَ التَّقْـوَى رَكِبْتَـا
ومَهمَـا افتَضَّ أبكـارَ الغَـوَاني فكمْ بكرٍ مِنَ الحِكم افتضَضْتا؟
وَليسَ يَضـرُّكَ الإقتَـارُ[١٠] شيئـاً إذا مَا أنتَ رَبك قَـدْ عَرَفْتَـا
فمـاذا عِنْدهُ لـكَ مِنْ جَميـلٍ إذا بِفِنـاءِ[١١] طَـاعتِـهِ أنخْتَـا

---

(١) أي علو وارتفاع.
(٢) أي التأخر.
(٣) اختال يختال: إذا تكبر.
(٤) أي أنه صائر إلى الزوال ولا يبقى إلا صالح الأعمال.
ومـا المـال والأهـلون إلا ودائـع ولا بـد يـومـاً أن تـرد الـودائـع
(٥) هم القوم يملأون المجالس والصدر والعيون.
(٦) أي يكتب عليك.
(٧) أي فرق. وقال تعالى ﴿ وقل رب زدني علماً ﴾ حيث أمر الله نبيه ﷺ بالازدياد من العلم ولم يأمره بالازدياد من المال أ. هـ.
(٨) الحشايا: الفراش المحشو.
(٩) مسومات: جمع مسومة المرعية والمعلمة.
(١٠) الاقتار: الفقر وضيق المعيشة.
(١١) الفناء: بكسر الفاء جمعه أفنية وفناء الدار ما امتد من جوانبها أ. هـ.

فقابلْ بالقبُولِ لنُصح قوْلي فإنْ أعرَضتَ عنهُ فقدْ خسِرتا
وَإنْ رَاعيْتهُ قوْلا وفِعلا وَتَاجرْتَ الإلٰهَ بهِ رَبحْتَا

* * *

فليْسَتْ هذه الدُّنْيا بِشَيْءٍ تسوؤُكَ حِقبةٌ[1] وَتسُرُّ وَقتاً
وَغايَتُهَا إذَا فَكَّرْتَ فِيهَا كفَيْئِكَ[2] أو كحُلمِكَ[3] إذْ حَلُمْتَا
سُجِنْتَ بهَا وَأنتَ لها مُحِبٌّ فكيْفَ تُحبُّ ما فيهِ سُجِنتَا[4]؟
وَتُطعِمُكَ الطعامَ وعن قريبٍ ستَطعَمُ مِنكَ ما فِيها طَعِمتَا
وَتَعرى إنْ لبِستَ بها ثِيَاباً وتُكسَى إنْ ملابَسَها خلعْتَا
وتَشهدُ كلَّ يوْمٍ دفنَ خِلٍّ كأنكَ لا تُرَادُ لما شَهِدْتَا
وَلَمْ تُخلقْ لتَعْمُرهَا وَلٰكِنْ لِتَعْبُرَها[5] فجِدَّ[6] لما خِلِقتَا
وإنْ هُدمَتْ فزدْها أنتَ هَدْماً وَحصِّنْ أمرَ دِينِكَ ما استطعْتَا
ولا تحْزَنْ عَلَى مَا فَاتَ مِنْهَا إذَا مَا أنتَ في أُخرَاكَ فُزْتَا[7]
فليْسَ بنَافِعٍ ما نِلتَ مِنها منَ الفَاني إذا البَاقي حُرِمْتَا
وَلا تضحكْ معَ السفهاءِ يوماً فإنكَ سوْفَ تبْكي إنْ ضحِكتا
وَمنْ لكَ بالسرورِ وأنتَ رَهْنٌ وَما تدري أتُفدَى أمْ غُلِلتا؟
وَسلِ[8] من ربكَ التوفيقَ فيها وأخلِصْ في السؤالِ إذا سَألْتا

---

(١) الحقبة: بكسر الحاء واحدة الحقب وهي السنون.
(٢) الفيء: ما نسخ الشمس، والظل: ما نسخته الشمس.
(٣) الحلم: ما يراه النائم في نومه.
(٤) فإن الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر.
(٥) أي لتمر عليها، ورجل عابر سبيل: مار طريق.
(٦) أي اجتهد لما خلقت له قال تعالى: ﴿ وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ﴾ وهو أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها في المضارع والأمر أيضاً أ. هـ. وقال تعالى ﴿ واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ﴾ أي الموت.
(٧) قال الشاعر:
إذا أبقت الدنيا على المرء دينه فما فاته منها فليس بضائر
(٨) قال الشاعر:
تورع عن سؤال الخلق طرا وسل ربا كريماً ذاهبات
ودع زهرات دنياك اللواتي تراها لا محالة ذاهبات

وَنادِ إذا سَجدْتَ لـهُ اعترافاً	بما ناداه ذو النونِ آبْنُ مَتَّى[1]
ولازِمْ بـابـه قَـرْعـاً عـسـاه	سَيفْتَحُ بابه لكَ إنْ قَرَعْتا[2]
وَأكْثِرْ ذكرَه في الأرضِ دأباً[3]	لتُذْكَرَ في السماءِ إذا ذَكَرْتا[4]
وَلا تقلِ الصِّبا فيهِ امْتِهالٌ	وفَكِّـرْ كَمْ صَغِيرٍ قـد دَفنْتا
وقل: يا ناصحي بلْ أنتَ أولى	بنصحِكَ لو لِفعلكَ قد نَظَرْتا
تُقَـطِّعني على التَّفْريطِ لَـوْماً	وبـالتفريطِ دَهرَكَ قـد قَـطَعْتا
وفي صِغَري تُخَوِّفني المنايا	وما تَدْري بحالك حيثُ شِخْتا
وكنتَ مع الصبا أهدى سبيلاً	فما لَكَ بعد شَيْبِكَ قد نَكَثْتا
وها أنا لم أخُضْ بَحْرَ الخطايا	كـما قد خُضْتَه حتى غَرِقتا
ولمْ أشرب حُميًا[5] أُمِّ دَفْرٍ	وأنت شـربتهـا حتى سَكِـرتـا
ولم أنشـأ بعَصرٍ فيـه نفـع	وأنت نَشَـأْتَ فيه ومـا انْتَفَعْتا
ولـم أحلُلْ بـوادٍ فـيـه ظُلْمٌ	وأنْتَ حَلَلتَ فـيـه وانتـهكْـتـا

* * *

لـقـدْ صـاحَبْتَ أعـلامـاً كِبـاراً	ولـم أرَك اقْتَـدَيْتَ بِمَـن صَحِبتـا
ونـاداك الـكـتـابُ فـلـم تُـجِـبْـه	ونبَّهـك الـمشيبُ فـمـا انْتَبَهْتـا
ويَقْبُـح بـالفتى فعـلُ التَّصـابي[6]	وأقبـح منـه شيـخ قـد تـفَـتَّـا
وَنَفْسَـك ذُمَّ، لا تـذُمـمْ سـواهـا	لـعيـبٍ فَـهْـي أجـدَرُ مَـن ذممتـا
وَأنـت أحقُّ بـالـتَّـفـنيـد[7] مـنـي	وَلـو كـنتَ الـلبيـبَ لمـا نـطقـتـا

---

(١) هو سيدنا يونس بن متى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ونداؤه (لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين) فينبغي النداء بهما سيما عند السجود. فإن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.

(٢) فخليق بمدمن القرع للأبواب أن يلج ويدخل فأدم القرع لباب الله تعالى.

(٣) أي دواما حتى يكون ذلك الشأن منك والعادة فإن الذكر منشور الولاية

(٤) قال تعالى: ﴿ فاذكروني أذكركم ﴾ وقال عليه الصلاة والسلام عن ربه تبارك وتعالى «من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير من ملئه وكفى بذلك الله شرفا».

وسـاعـة الـذكـر فـاعـلم ثـروة وغنـى   وسـاعـة الـلهـو إفـلاس وفـاقـات

(٥) الحميا: الخمر، والدفر: النتن، ومنه قيل للدنيا أم دفر أ. هـ.

(٦) الميل إلى الجهل والفتوة.

(٧) التقنيد: اللوم وتضعيف الرأي أ. هـ.

وَلَــوْ بكتِ الدّمــا عينــاك خَــوْفــاً ... لــذنبِكَ لم أقــلْ لَــكَ قــد أمِنتــا

ومن لــك بــالأمــانِ وأنــتَ عــبـدٌ ... أُمــرتَ فمــا ائتمْــرتَ ولا أطعتــا

ثَقُلتَ من الــذنــوب ولست تخشى ... لــجهــلك أن تــخِــفَّ إذا وُزِنْتــا

وتُشْفِقُ للمصــرِّ على الـمعــاصي ... وتــرحمــه ونفسَــك مــا رحِمتــا

رَجَعْتَ القهقرَى[1] وخبَطتَ عَشْوى[2] ... لـعمــرُكَ لــوَ وصلتَ لمــا رجعْتــا

ولــوْ وافـيــتَ رَبــك دُونَ ذنْــبٍ ... وَنُــوقِشْتَ الـحســابَ إذاً هـلكتــا

ولــمْ يــظلمــك في عــمــلٍ وَلكِنْ ... عَسِيــرٌ أنْ تـقــومَ بـمــا حـملتــا

ولــوْ قــدْ جئتَ يــومَ الحشــرِ فــرداً ... وأبـصــرْتَ الـمنــازلَ فيــهِ شَتَّــا

لأعــظَمْتَ الندامــة فيــهِ لَهفــاً[3] ... على مــا في حيــاتـك[4] قدْ أضَعْتــا

تــفِــرّ مِنَ الــهجيــرِ[5] وتَتــقّيــهِ ... فــهَــلّا مِنْ جَـهنـم قــد فَــرَرْتَــا

ولَسْتَ تــطيقُ أهــوَنَهــا عــذابــا ... وَلَــو كنتَ الحــديــدَ بهــا لــذُبتَــا

وَلا تُــنْــكِــرْ فــإنَّ الأمــرَ جِــدٌّ ... ولـيسَ كمــا حَسِبتَ وَلا ظَننتَــا

* * *

أبــا بكــرٍ كَشَفْتَ أقــلَّ عــيبي ... وَأكْــثــرُهُ ومــعــظَمُــهُ ســتَــرْتَــا

فقــلْ مــا شئتَ فيَّ من المخــازي ... وَضَــاعِفهــا فــإنكَ قــدْ صَدَقتَــا

ومـهمــا عِبْتَنــى فـلفِــرْطِ عِــلمي ... بــبــاطِنــهِ كــأنّــكَ قــدْ مَــدَحْتــا

فــلا تــرْضَ المعــايِبَ فهــوَ عــارٌ ... عــظيمٌ يُــورِثُ المحبــوبَ مَقْتــا

---

(١) الرجوع إلى الخلف.

(٢) العشواء: الناقة التي لا تبصر أمامها فهي تخبط بيديها كل شيء وركب فلان العشواء إذا خبط أمره على غيره بصيرة وفلان خابط عشواء.

(٣) لهف من باب فهم: حزن وتحسر.

(٤) وحياة الإنسان وعمره رأس ماله الذي ينبغي أن يحرس عليه فلا يضيعه قال بعض أهل الذوق والفهم:

والله ما عمرك من أول يوم ولدت بل عمركم من أول يوم عرفت الله تعالى، فعليك أيها الأخ بالمحافظة على البقية من العمر فما هي والله إلا صبابة يسيرة جعلنا الله وإياك ممن طال عمره وحسن عمله.

(٥) الهجير: اشتداد الحر في نصف النهار أ. هـ.

وَيَهْوِي بِالوَجِيهِ مِنَ الثُّرَيَّا ... وَيُبْدِلُهُ مكانَ الفَوْقِ تحتًا

كما الطاعاتِ تُبْدِلُك الدَّرَارى ... وتجعلُكَ القريبَ وإنْ بَعُدْتا

وَتَنْشُرُ عنك في الدُّنيا جميلاً ... وتلقى البِرَّ فيها حيثُ شِئْتَا

وتمشى في مناكبها عَزيزاً ... وَتَجْنى الحمدَ فيما قدْ غرَسْتا

وأنتَ الآنَ لمْ تُعرَفْ بعَيْبٍ ... ولا دَنَّسْتَ ثوْبَكَ مُذْ نَشَأْتا

ولا سابقتَ في مَيدَانِ زُورٍ ... ولا أَوْضعتَ فيهِ وَلا خببْتا[1]

فإنْ لمْ تَنأ عنه نشِبْتَ فيهِ[2] ... وَمَنْ لكَ بالخلاصِ إذا نشِبتَا

تُدَنِّسُ ما تطهَّرَ منكَ حتى ... كأنكَ قبْلَ ذلِكَ ما طَهُرْتَا

وصِرْتَ أسيرَ ذنبك في وَثاقٍ ... وكيفَ لكَ الفكاكُ وقدْ أسِرْتا

فخفْ أبناءَ جِنسكَ[3] واخشَ منهم ... كما تخشى الضراغمَ[4] والسَّبَنْتَا[5]

وخالِطْهمْ وزَايِلْهُم حِذاراً ... وكن كالسّامري[6] إذا لُمِسْتا

وإنْ جَهِلوا عليكَ فقل: سلام ... لعلك سوْفَ تَسْلمُ إنْ فعَلْتا

ومَنْ لكَ بالسلامةِ في زمانٍ ... تنالُ العِصْمَ إلا إن عُصِمْتَا

ولا تلبث بحيٍّ فيهِ ضَيم ... يُمِتُّ القلبَ[7] إلا إن كُبِلْتَا

وَغرِّبْ فالتغرُّبُ فيهِ خيرٌ ... وشرِّقْ إنْ بريقكَ قدْ شَرِقتا

---

(١) هو من الخبب: ضرب من العدو.

(٢) أي علقت به: أي بميدان الزورم.

(٣) أي من صحبتهم فإنهم إن كانوا من أهل الدنيا جروك إليها ولا تصحب من لا ينهضك حاله ولا يدلك على الله مقاله ومما ينسب للامام المحدث الحميدي:

لقاء الناس ليس يفيد شيئاً ... سوى الاكثار من قيل وقال

فاقلل من لقاء الناس إلا ... لأخذ العلم أو إصلاح حال

(٤) الضراغم. جمع ضرغام بكسر الضاد الأسد.

(٥) والسبنتا بفتح السين. الجريء والنمر يجمع على سبانت أ. هـ.

(٦) السامري كان من قبيلة من بني إسرائيل يعبدون البقر فاخرج لهم عجلاً جسدا له خوار وأضلهم بذلك فجوزي في الدنيا بأن أمر سيدنا موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام بني إسرائيل أن لا يخالطوه ولا يقربوه وكان إذا مس أحداً أو مسه أحد حما جميعاً فتحامى الناس وتحاموه وكان يصيح لا مساس أ. هـ.

(٧) الضيم: الظلم. وانتقاص الحق، يمت القلب: ينزعه.

فليس الـزهـدُ في الـدنيـا خمـولاً ... لأنْـتَ بهـا الأميـرُ إذا زَهَـدْتـا[1]
ولـو فـوْق الأمِيـرِ تكُـونُ فيهـا ... سُـمـوًّا وارْتـفـاعـا كـنْـت أنـتـا
فـإن فـارقـتهـا وخَـرجـتَ منهـا ... إلى دار الـسـلامِ فـقـدْ سَـلِمْـتـا
وإن أكـرَمْـتَـهـا ونَـظَرْتَ فِـيـهـا ... لإكْـرامٍ فـنَـفْـسَـكَ قـد أهَـنْـتـا

* * *

جَمعتُ لـكَ النصـائـحَ فـامتثلهـا ... حيـاتـكَ فهيَ أفضـلُ مـا امتثلتـا
وطـوَّلـتُ الـعِـتَـابَ وزدْتُ فـيـه ... لأنـك فـي البَـطَالـةِ قـد أطَلْـتَـا
ولا يغْـرُرْكَ تقصيـري وسهـوي[2] ... وخُـذْ بـوصِيَّتي لـكَ إنْ رَشَـدْتـا
وقـد أرْدَفْـتُهـا تِـسْـعـاً حِـسَـانـا ... وكـانَـتْ قـبْـلَ ذامـائـةً وسـتـا
وصـلِّ عَلَى تمـامِ الـرُّسْـلِ رَبي ... وعِتْـرِتِـه الكـريمـةِ مـا ذُكِـرْتـا

---

(١) الزهد: ترك ما لا يحتاج إليه من الدنيا وإن كان حلالاً والاقتصار على الكفاية والورع ترك الشبهات أ. هـ.

(٢) هذا شأن العارفين بالله تعالى أرباب القلوب الطاهرة الصافية ينظرون إلى أنفسهم بمنظار الحقارة والتقصير ولذلك نفعت مواعظهم وسرت إلى القلوب فإن كل كلام يبرز فعليه كسوة القلب الذي منه برز رزقنا الله حبهم وجعلنا من حزبهم وملأ قلوبنا من معارفهم وعلومهم النافعة.

وقد تم هذا التعليق على يد الفقير حسن محمد المشاط كان الله له وبلغه أمله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين لهم باحسان وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين.

مصادر التحقيق

١ ـ أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد الحوت، دار الكتاب العربي سنة ١٤٠٣ هـ.

٢ ـ ألفية السيوطي في علم الحديث شرح أحمد شاكر، الناشر دار المعرفة بيروت بدون تاريخ.

٣ ـ الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض دار التراث القاهرة ١٣٩٨ هـ.

٤ ـ الباعث الحثيث. دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ.

٥ ـ التاريخ الكبير للامام البخاري الهند.

٦ ـ تدريب الراوي للسيوطي دار احياء السنة النبوية الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.

٧ ـ التعريف بالقرآن والحديث لمحمد الزفزاف مكتبة الفلاح الكويت.

٨ ـ تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف دار المعرفة الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ.

٩ ـ التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ العراقي تحقيق عبد الرحمن عثمان المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، تصوير دار الفكر.

١٠ ـ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن البديع الشيباني دار الكتاب العربي.

١١ ـ تنزيه الشريعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق الكناني دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ.

١٢ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن اسماعيل الصنعاني تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد تصوير دار احياء التراث العربي عن الطبعة الأولى سنة ١٣٦٦ هـ مكتبة الخانجي مصر.
١٣ ـ تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان دار القرآن الكريم بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.
١٤ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير، تحقيق عبد القادر الارناؤوط مكتبة الحلواني ودار البيان ومطبعة الفلاح سنة ١٣٨٩ هـ.
١٥ ـ الجامع الصغير في أحاديث البشير للسيوطي دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الرابعة بدون تاريخ.
١٦ ـ جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي دار المعرفة بيروت.
١٧ ـ جواهر الأصول في علم حديث الرسول لأبي الفيض محمد بن علي الفارس الحنفي المشهور بفصيح الهروي تحقيق أبو المعالي أطهر المباكفوري. المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ١٣٧٣ هـ.
١٨ ـ السنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ دار الفكر.
١٩ ـ السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي للسباعي، الطبعة الثانية.
٢٠ ـ سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة سنة ١٣٩٥ هـ دار احياء التراث العربي.
٢١ ـ سنن أبي داود تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر ـ نشر دار احياء السنة النبوية.
٢٢ ـ سنن الترمذي تحقيق أحمد شاكر وعبد الباقي دار احياء التراث العربي بيروت بدون تاريخ.
٢٣ ـ سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي ـ دار الكتاب العربي بيروت بدون تاريخ.
٢٤ ـ شرح الفية السيوطي لأحمد شاكر دار المعرفة بدون تاريخ.
٢٥ ـ شرح الفية العراقي للعرافي المماة بالتبصرة والتذكرة. طبع المطبعة الجديدة بفاس سنة ١٣٥٤ هـ.
٢٦ ـ شرح النزهة لعلي القاري تصوير دار الكتب العلمية سنة ١٣٩٩ هـ.
٢٧ ـ شرح النووي لصحيح مسلم. دار الفكر بيروت.

٢٨ ـ صحيح البخاري ضمن فتح الباري المكتبة السلفية.
٢٩ ـ صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي نشر إدارات البحوث العلمية بالرياض سنة ١٤٠٠ هـ.
٣٠ ـ فتح الباري. لابن حجر العسقلاني تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي المكتبة السلفية.
٣١ ـ فتح المغيث شرح الفية الحديث للغراقي تأليف محمد السخاوي المكتبة السلفية بالمدينة المنورة تحقيق عبد الرحمن عثمان طبع مطبعة العاصمة بالقاهرة سنة ١٣٨٩ هـ.
٣٢ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن اليماني مطبعة السنة المحمدية، تصوير دار الكتب العلمية بيروت.
٣٣ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمي. دار احياء السنة النبوية الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ.
٣٤ ـ قواعد في علوم الحديث لظفر أحمد العثماني التهانوي تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الطبعة الثالثة ١٣٩٢ هـ مكتب المطبوعات الاسلامية. حلب.
٣٥ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ.
٣٦ ـ كشف الخفاء للعجلوني تصحيح أحد الكلاش مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣ هـ.
٣٧ ـ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٣٨ ـ اللالىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، دار المعرفة، سنة ١٤٠٣ هـ.
٣٩ ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، تحقيق محمود ابراهيم زايد. تصوير دار المعرفة.
٤٠ ـ مجمع الزوائد للهيثمي، دار الكتاب العربي.
٤١ ـ المحدث الفاصل، للرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى دار الفكر.

٤٢ ـ مختصر المقاصد الحسنة للزرقاني تحقيق محمد الصباغ الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ، المكتب الاسلامي.

٤٣ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع لعلي القاري تحقيق عبد الفتاح أبو نمرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٨ هـ مؤسسة الرسالة.

٤٤ ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة،مكتبة المتنبي ، ودار احياء التراث العربي.

٤٥ ـ معرفة علوم الحديث للحاكم من منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٧٩ م.

٤٦ ـ المقاصد الحسنة للسخاوي مطبعة دار الأدب العربي بمصر، ١٣٧٥ هـ.

٤٧ ـ مقدمة ابن الصلاح تحقيق نور الدين عتر، طبعة سنة ١٤٠١ هـ المكتبة العلمية، بيروت.

٤٨ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم الجوزية، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٠ هـ مكتب المطبوعات الاسلامية.

٤٩ ـ منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر لمحمد محفوظ بن عبد الله الترمسي الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٤ ، شركة مكتبة أحمد نبهان ـ اندونسيا.

٥٠ ـ منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر، الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ، دار الفكر دمشق.

٥١ ـ المهذب في مصطلح الحديث لمنشاوي عبود، الادارة العلمية للمعاهد الأزهرية، طبعة سنة ١٣٩٧ هـ على مطابع دار الشعب بالقاهرة.

٥٢ ـ موطأ الامام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي دار احياء الكتب العربية.

٥٣ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق علي البجاوي، تصوير دار المعرفة.

٥٤ ـ نزهة النظر لابن حجر ، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠١ هـ.

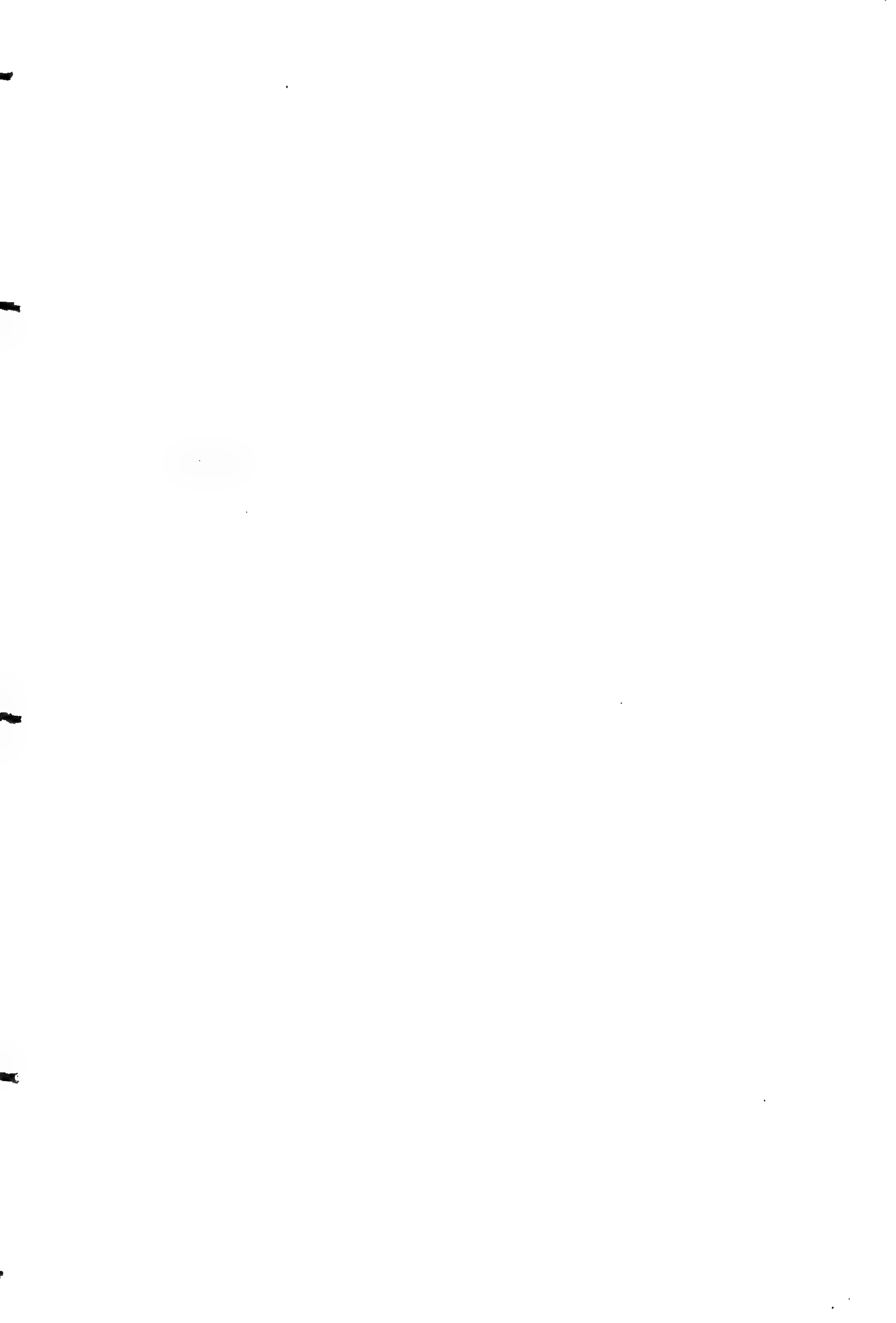
٥٥ ـ النفيس في التمييز بين الصحيح والضعيف وشرح مصطلح الحديث، لمحمد عبد العزيز الهلاوي، مكتبة الاعتصام، مصر.

يقول العبد الفقير الراجي رحمة ربه وعفوه وغفرانه فواز أحمد زمرلي:

انتهيت من تحقيقه والتعليق عليه مساء يوم الاثنين في العشرين من شهر الله المحرم سنة ١٤٠٥ هـ. والحمد لله الذي برحمته تتم الصالحات.

فواز أحمد زمرلي

طرابلس ـ لبنان



الفهرس

---

(١) أي في الهامش

(٣) الحديث الضعيف

(٤) الحديث المرفوع

(٥) الحديث المقطوع .

(٦) الحديث المسند .

(٧) الحديث المتصل

(٨) الحديث المسلسل .

(٩) الحديث العزيز

(١٠) الحديث المشهور

(١١) الحديث المعنعن

(١٢) الحديث المبهم

(١٣ ـ ١٤) الحديث العالي والحديث النازل

(١٥) الحديث الموقوف

(١٦) الحديث المرسل

(١٧) الحديث الغريب

(١٨) الحديث المنقطع

(١٩ الحديث المعضل

(٢٠) الحديث المدلس

(٢١) الحديث الشاذ

(٢٢) الحديث المقلوب

(٢٣) الحديث الفرد

(٢٤) الحديث المعلل

(٢٥) الحديث المضطرب

(٢٦) الحديث المدرج

(٢٧) الحديث المدبّج

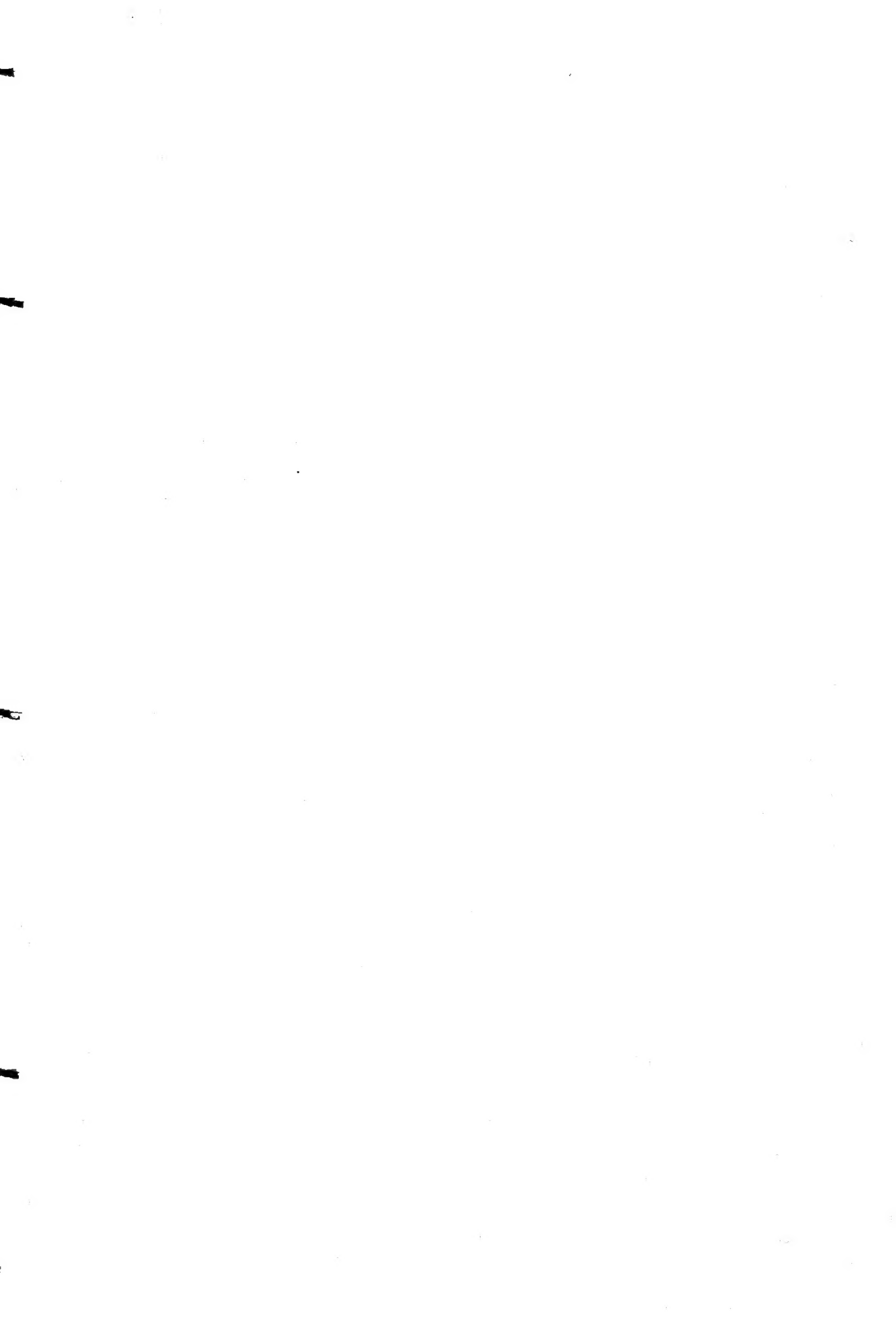
(٢٨) الحديث المتفق والمفترق

(٢٩) الحديث المؤتلف والمختلف

(٣٠) الحديث المنكر

(٣١) الحديث المتروك

(٣٢) الحديث الموضوع



فهرس إجمالي للموضوعات